

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد \_ تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان:

## أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي

حالة الجزائر 1970\_2011

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن بوزيان محمد

إعداد الطالب:

بلوافي محمد

### لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	- أستاذ التعليم العالي	أ.د شريف نصر الدين
مشرفا	جامعة تلمسان	- أستاذ التعليم العالي	أ.د بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة وهران	- أستاذ التعليم العالي	أ.د بن باير حبيب
ممتحنا	جامعة وهران	- أستاذ التعليم العالي	أ.د دربال عبدا لقادر
ممتحنا	جامعة تلمسان	-أستاذ محاضر	د. بن منصور عبد الله
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	-أستاذ محاضر	د. بن سعيد محمد

السنة الجامعية 2012/2013

# الإهداء

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و رعاهما.
- إلى كل الإخوة و الأقارب.
- إلى زوجتي و ابني وليد.

# التشكرات

اشكر الله و أحمده.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد على نصائحه و توجيهاته القيمة التي ساهمت في إخراج هذه الأطروحة، كما اشكر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

و أتقدم بالشكر للأستاذة بن قدور أشواق و كل من ساعدني في إخراج هذه الأطروحة.

هـ محمد بلوافي

# الفهرس

الاهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

مقدمة عامة

## الفصل الأول : السياسة النقدية مفهومها وأدواتها

- المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.....03
- 1- ماهية السياسة النقدية.....03
- 2- الاهداف الاولية و الوسيطة.....05
- 1-2 الاهداف الاولية.....05
- 2-2 الاهداف الوسيطة.....06
- 3- الاهداف النهائية للسياسة النقدية.....09
- 1-3 تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار.....09
- 2-3 العمالة الكاملة.....10
- 3-3 تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.....10
- 4-3 تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.....11
- المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....11

- 12.....السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي
- 15.....السياسة النقدية في التحليل الكينزي
- 19.....السياسة النقدية في التحليل النقودي
- 22.....السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية
- 25.....السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض
- 26.....المبحث الثالث: ادوات السياسة النقدية**
- 26..... 1- ادوات السياسة النقدية الكمية
- 27..... 1-1 سعر إعادة الخصم
- 28 ..... 2-1 عمليات السوق المفتوحة
- 31 ..... 3-1 التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني
- 33 ..... 2- ادوات السياسة النقدية النوعية
- 34 ..... 1-2 تنظيم الائتمان الاستهلاكي
- 34..... 2-2 الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان
- 35..... 3-2 تحديد حجم الائتمان الممنوح لغرض البناء
- 35..... 4-2 الاقناع الادبي
- 35..... 5-2 الاجراءات المباشرة
- 36.....المبحث الرابع: التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية**
- 36..... 1- التوازن النقدي
- 37..... 1-1 السوق النقدي
- 38..... 2-1 عرض النقود

- 3-1 التوازن في سوق النقود ..... 40
- 2- قنوات السياسة النقدية ..... 40
- 1-2 قناة سعر الفائدة ..... 40
- 2-2 قناة سعر الصرف ..... 42
- 3-2 قناة الائتمان ..... 43
- 3- تحديات السياسة النقدية ..... 43
- 1-3 إشكالية تعارض أهداف السياسة النقدية ..... 43
- 2-3 تحديات تواجه الجهاز المصرفي ..... 44

## الفصل الثاني : مفهوم السياسة المالية و أدواتها

- تمهيد ..... 47
- المبحث الاول: ماهية السياسة المالية ..... 48
- 1- تعريف المالية العامة ..... 48
- 2- مفهوم السياسة المالية ..... 49
- المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي ..... 51
- 1- السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي ..... 51
- 2- السياسة المالية في التحليل الكينزي ..... 53
- 3- السياسة المالية في التحليل النقودي ..... 55
- 4- السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية ..... 57
- 5- السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانبي العرض ..... 58
- المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية ..... 60
- 1- تحقيق العدالة الاجتماعية ..... 60

- 63 ..... 2- تحقيق التوازن الاقتصادي
- 65..... 3- تخفيض عجز الموازنة
- 67..... 4- تحفيز النمو الاقتصادي
- 69..... **المبحث الرابع: ادوات السياسة المالية**
- 69..... 1- الضرائب و الرسوم
- 70..... 1-1 الاتار الاقتصادية للضرائب
- 71..... 2-1 الآثار الاجتماعية للضرائب
- 72 ..... 3-1 الاتار السياسية للضرائب
- 73 ..... 2- القروض العامة
- 74 ..... 2-1- تعريف القروض العامة
- 75 ..... 2-2 اسباب لجوء الدولة للقروض العامة
- 77..... 2-3 اثار القروض العامة
- 78..... 2-3-1 الاتار الاقتصادية للقروض العامة
- 80 ..... 2-3-2 الاتار السياسية للقروض العامة
- 80 ..... 2-3-3 الاتار الاجتماعية للقروض العامة
- 84 ..... 3- الاعانات
- 85..... 3-1 جوهر و طبيعة الاعانات
- 86..... 3-2 اهداف الاعانات
- 87 ..... 4- الانفاق العام
- 88 ..... 4-1 مفهوم النفقة العامة
- 89 ..... 4-2 تطور الانفاق العام

- 90 ..... 1-2-4 الاسباب الظاهرية لزيادة الانفاق العام
- 91 ..... 2-2-4 الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام
- 95 ..... 5- عجز الموازنة

## **الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما**

**المبحث الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وعوامل تعديل دورهما....97**

- 97..... 1-أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية
- 98..... 1-1 العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الإقتصادي
- 100 ..... 2-1 علاقة السياسة المالية بالنشاط الاقتصادي
- 102 ..... 2- عوامل تفعيل دور السياسة المالية والنقدية

**المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ..... 104**

- 104 ..... 1- السياسة النقدية والمالية معا
- 106 ..... 2-السياسة النقدية والمالية والجدل بين الكينزيين والنقوديين
- 110 ..... 3-السياسات النقدية والمالية والسوق المالية
- 110..... 3-1- السياسة النقدية والسوق المالية
- 114 ..... 3-2 السياسة المالية و السوق المالية
- 116 ..... 4- السياسة النقدية الحكومية
- 116 ..... 4-1 التخلص من الركود الاقتصادي ومعالجة البطالة
- 118..... 4-2 معالجة التضخم
- 121 ..... 5- السياسة المالية للحكومة



122	..... أثر المزامنة	5-1
125	..... حالة مصيدة السيولة و المزامنة الكاملة	5-2
126	..... أيهما أفضل، السياسة النقدية أم السياسة المالية؟	6-6
128	..... المبحث الثالث: السياسات النقدية و المالية والتوازن الاقتصادي العام	
128	..... 1. السياسة النقدية والتوازن العام	
133	..... 2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام	
136	..... 3- الجمع بين السياستين المالية والنقدية	

## الفصل الرابع: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

141	..... المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ( مفهومها و أبعادها )	
141	..... 1- مفهوم التنمية الاقتصادية	
143	..... 1-1: النمو والتنمية	
144	..... 1-2- تطور مفهوم التنمية	
146	..... 1-2-1- مفهوم التنمية البشرية	
147	..... 1-2-2- التنمية المستدامة	
147	..... 1-2-3- التنمية المستقلة	
149	..... 1-3- المفهوم الشامل للتنمية	
149	..... 2- أبعاد التنمية	
152	..... المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	
153	..... 1- التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد	

153	1-1- النظرية الكلاسيكية .....
154	2-1- نظرية الدفع القوية .....
156	3-1- نظرية النمو المتوازن .....
160	4-1- نظرية النمو غير المتوازن .....
164	5-1- نظرية أقطاب (مراكز) النمو .....
166	2- التنمية من وجهة نظر علماء الإدارة .....
166	1-2- نظرية المسار الهدف .....
168	2-2- النظرية التفاعلية .....
168	3- التنمية من وجهة نظر علماء الاجتماع .....
169	4- نظرية روستو .....
<b>170</b>	<b>المبحث الثالث: عوامل و مراحل التنمية الاقتصادية .....</b>
170	1- عوامل التنمية الاقتصادية .....
171	1-1 الموارد الطبيعية .....
172	2-1 التقدم التقني (التكنولوجيا) .....
173	2-1 نمو السكان .....
174	2- مراحل التنمية وأطوارها .....
<b>176</b>	<b>المبحث الرابع: النمو الاقتصادي ( مفهومه و مقاييسه) .....</b>
177	1- مفهوم النمو الاقتصادي .....
179	2- مقاييس النمو الاقتصادي .....

179	1-2 معايير الدخل .....
181	2-2 المعايير الاجتماعية .....
185	3-2 المعايير الهيكلية .....
186	<b>المبحث الخامس: نظريات النمو الاقتصادي</b> .....
186	1- نظرية النمو الكلاسيكية .....
189	2- نظرية النمو النيوكلاسيكية .....
196	3- نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود - دومار) .....
200	4- نظرية النمو الحديثة (الداخلية) .....

## **الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية علي النمو**

### **الاقتصادي في الجزائر 1970\_2011**

206	تمهيد .....
207	<b>المبحث الاول: تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1962-2011</b> .....
207	1- المرحلة الاولى: مرحلة الاقتصاد المخطط "الموجه" 1962-1989 .....
207	1-1 السياسة النقدية في الجزائر 1962-1989 .....
211	2-1 السياسة المالية في الجزائر (1962-1989) .....
218	2- المرحلة الثانية: السياسة النقدية و المالية في ظل الاصلاحات 1990-1998 .....
218	1-2 السياسة النقدية (1990-1998) .....
218	1-1-2 قانون النقد و القرض 90-10 .....
220	2-1-2 السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي 1994-1998 .....
223	2-2 السياسة المالية في ظل الاصلاحات 1990-1998 .....
224	1-2-2 السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1990-1998 .....
225	2-2-2 سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1998 .....
227	3- المرحلة الثالثة: واقع السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1999 - 2011 .....
228	1-3 واقع السياسة النقدية في الجزائر 1999-2011 .....

233	.....	2011-1999	الجزائر	في	السياسة	المالية	2-3
<b>237</b>	.....	<b>المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة القياسية</b>					
239	.....	البيانات المستخدمة					1-
240	.....	على البيانات المستخدمة					2-
241	.....	فترة الدراسة					3.
241	.....	مصادر البيانات					4.
<b>242</b>	.....	<b>المبحث الثالث: تطبيق النموذج القياسي</b>					
243	.....	اختبار استقرار السلاسل الزمنية					1.
244	.....	تحديد فترات الابطاء الزمني					2.
257	.....	نتائج الدراسة القياسية					
<b>260</b>	.....	<b>خاتمة عامة</b>					
<b>267</b>	.....	<b>المراجع</b>					
<b>275</b>	.....	<b>الملاحق</b>					

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989	209
02	مصادر تمويل الانفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977).	214
03	مكانة الربح البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية	216
04	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر الفترة 1980-1989	217
05	تطور حجم الكتلة النقدية و التضخم في الجزائر خلال 1990-1993	219
06	نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية	222
07	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998	224
08	يوضح تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-1998	226
09	تطور اسعار البترول 1990-1998	227
10	تطور اسعار البترول في الفترة 1999-2011	228
11	المديونية الخارجية للجزائر 1999-2009	229
12	تطور معدل التضخم في الجزائر 1999-2012	230
13	توزيع القروض حسب الاجال 2000-2011	231
14	توزيع القروض حسب القطاعات 2000-2011	232
15	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011	235
16	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال 1999-2011	236
17	نتائج فحص استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر خلال الفترة 1970-2011	244
18	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (1) للفترة 1970-2011	246

247	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة 2011-1970	19
248	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة 2011-1970	20
251	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (1) للفترة 1993-1970	21
252	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة 1993-1970	22
252	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة 1993-1970	23
255	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (1) للفترة 2011-1994	24
255	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة 2011-1994	25
256	نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة 2011-1994	26

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
108	السياسة المالية التوسعية و التزاحم الاستثماري	01
113	آلية انتقال السياسة النقدية إلى السوق المالية والتحكم بحجم السيولة الكمية	02
117	استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة	03
120	استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم	04
122	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الإنتاج	05
124	تأثير ميل المنحنى LM على أثر المزاخمة	06
127	استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق التشغيل الكامل	07
130	منحنيات (BOP, IS, LM) والتوازن الكلي العام	08
131	حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي	09
132	اثر زيادة عرض النقود في التوازن	10
134	أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام	11

# المقدمة العامة



## المقدمة العامة:

نظرا للتحويلات السريعة و المكثفة التي يعرفها الاقتصاد العالمي نتيجة التوسع الكبير للمبادلات الدولية، و ظهور ما يعرف بالسوق المفتوحة عالميا متجاوزة بذلك الكيانات القومية، ومع التطور الهائل في وسائل و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال العالمية مما يفرض على الإقتصادات المختلفة إتباع سياسات اقتصادية تتميز بالتنسيق بين مختلف أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، و بما أن السياستان النقدية و المالية من بين أدوات السياسة الاقتصادية فلا بد من التنسيق بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة من أي سياسة اقتصادية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي كهدف أساسي من بين هذه الأهداف.

و تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية و ذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات و الوسائل المتاحة، كما أن السياسة المالية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، حيث أنها تمارس ثلاث وظائف رئيسية متمثلة في الوظيفة التخصيصية، الوظيفة التوزيعية ووظيفة تحقيق توازن و نمو اقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية وضح لنا إلى حد كبير حجم و طبيعة الدور الاقتصادي للدولة و ذلك من خلال أداتي النفقات العامة و الإيرادات العامة.

فمن خلال الدور المتبادل أحيانا و المتكامل أحيانا أخرى بين السياسة النقدية و السياسة المالية يعكس لنا وجهة نظر الفكر الاقتصادي في مدى تأثير و أهمية كل منهما على النشاط الاقتصادي، و قد مرت هذه العلاقة بأربع مراحل، ففي القرن التاسع عشر قبل مجيء جون مينارد كينز احتلت السياسة النقدية مكانة الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينيات من القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فاعلية، و في مرحلة الخمسينيات أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" زعيم المدرسة النقدية الذي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية و المالية، وهذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الأمريكي "والتر هيللر" الذي طالب بضرورة العمل المزدوج أو خلط

كل من الأدوات النقدية و الأدوات المالية بنسب معينة قصد تحقيق أكثر فاعلية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

انطلاقا من شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني المتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها و المتمثلة في الأسواق السلعية، النقدية و العمالية من الربط و التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

فالجزائر بعد الاستقلال قامت بوضع خطط تنموية طويلة المدى ابتداء من سنة 1965 إلى غاية 1980، بحيث كانت الدولة تتبنى نظام الاقتصاد الموجه في هذه المرحلة، و الذي يتميز بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و التخطيط المركزي، ففي هذه المرحلة اعتمدت الدولة على المخططات التنموية التي حكم عليها في الأخير بالفشل و قليلة الفعالية، مما استدعى ضرورة إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و فسخ المجال للقطاع الخاص و ذلك بإتباع حزمة من الإصلاحات، ومع انهيار أسعار البترول عام 1986 مما عرقل عجلة التنمية و دفع بالدولة إلى اللجوء للمؤسسات المالية و النقدية الدولية، و من ثم الدخول في مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1989 إلى 1998، و التي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق و بمجموعة من الإصلاحات، منها إصلاح المنظومة المصرفية سنة 1990 من خلال قانون النقد و القرض 90-10، و إصلاح النظام الضريبي سنة 1992، ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995، و برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، ثم جاءت مرحلة جديدة من سنة 1999 إلى يومنا هذا حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا و تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

### إشكالية الدراسة:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1970-2011 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية و السياسة المالية، و اختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، و

التي استهدفت في مجملها السعي إلى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، و من هنا نخلص إلى طرح الإشكالية التالية:

### ما مدى تأثير السياسة النقدية و المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

و يشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تصب في لب الموضوع، و تتمحور الدراسة شكلا و مضمونا و تحليلا في الإجابة عنها و تتمثل في:

- ما العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية؟
  - ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي؟
  - إلى أي مدى ساهمت توجيهات المؤسسات المالية و النقدية الدولية في تفعيل السياسة النقدية و المالية في الجزائر؟.
  - ما مدى تأثير السياسة النقدية و المالية في الجزائر من تحقيق نمو اقتصادي؟
- تفودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة.

### فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى، الفرضية الأساسية هي:

- ساهمت السياسة النقدية و المالية المطبقة بمختلف الأدوات في تحقيق نمو اقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1970-2011.

أما الفرضيات الأخرى تتمثل في:

- اثر السياسة المالية أقوى و اكبر من اثر السياسة النقدية.
- قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.

- برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطرح من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية لعلاج و تفعيل السياسة النقدية و المالية و إصلاح الاختلالات لا تتمكن من تحقيق ذلك.

### تحديد إطار الدراسة:

ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية "التطبيقية" حول الاقتصاد الجزائري، أما فترة الدراسة فتمتد من سنة 1970 إلى سنة 2011، فهي تشمل كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما فيها التوجه إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية و الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار البترول في الفترة الأخيرة 1999-2011.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.
- لإبراز الأهمية التي تكتسيها السياسة النقدية و المالية في دفع حركة التنمية و تحقيق نمو اقتصادي، و تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية و السياسة المالية .

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، و التي من بينها السعي لتحقيق نمو اقتصادي، كما تتضح أهمية هذه الدراسة مما ستسفر عنه من نتائج و ما تقدمه من مقترحات في إطار رفع كفاءة السياسة الاقتصادية وفق أسس واضحة لتحديد الأهداف و الأدوات المناسبة التي تتسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة و بما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

## أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة ما يلي:

- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "النمو الاقتصادي".
- توضيح أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "النمو الاقتصادي".
- تحديد الأداة الأكثر تأثيرا من بين أدوات السياسة الاقتصادية.
- مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لوصفات المؤسسات المالية و النقدية الدولية.
- إبراز دور السياسات النقدية و المالية في الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي.

## منهج و أدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف البحث و في ضوء طبيعته و أهميته و مفاهيمه و فروضه، و حتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث و الإلمام بكل جوانبه و اختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على بعض المناهج ومنها:

- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية و تصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع أو جانب منه.
- المنهج التحليلي الوصفي: بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، و في إطار الإشارة إلى تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
- المنهج القياسي التجريبي: يتيح هذا المنهج تحليل و اختبار تأثير السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج سانت لويس و استخدام برنامج E-Views .

## محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها خمسة فصول، ثم نتائج الدراسة و التوصيات، خصص الفصل الأول و الثاني و الثالث و الرابع للجانب النظري للدراسة، أما الفصل الخامس فخصص للجانب التطبيقي للدراسة، حيث عالج تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر للفترة 1970-2011، و الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011، و ذلك على النحو التالي:

من خلال **الفصل الأول** نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية و أدواتها، حيث قسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية بالتطرق إلى تعريفها والإستراتيجية التي تقوم عليها ثم الأهداف الأولية و الوسيطة لهذه السياسة فمناقشة الأهداف النهائية المعروفة بالمرجع السحري، ومن خلال المبحث الثاني نتطرق إلى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي كالتحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ثم إلى السياسة النقدية في التحليل الكينزي و تحليل النقوديين، وبعدها نتناول السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية و تحليل جانب العرض، ثم في المبحث الثالث نتطرق إلى أدوات السياسة النقدية بالاعتماد على نوعين من الوسائل و هي الوسائل الكمية (غير مباشرة) و الوسائل النوعية (المباشرة)، و في المبحث الرابع نتناول التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية.

من خلال **الفصل الثاني** نحاول التطرق إلى السياسة المالية من خلال أربعة مباحث، ففي المبحث الأول نتطرق إلى ماهية السياسة المالية، و في المبحث الثاني نتناول السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، ثم في المبحث الثالث نتطرق إلى أهداف السياسة المالية و في المبحث الرابع نتناول أدوات السياسة المالية.

في **الفصل الثالث** سوف نتطرق إلى العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و التأثير المتبادل بينهما، حيث قسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول يتناول أساس العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و عوامل تعديل دورهما، أما المبحث الثاني و الذي نتطرق من خلاله إلى طبيعة العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، و في المبحث الثالث نتناول اثر السياسة النقدية و المالية على التوازن الاقتصادي العام، و في المبحث الرابع نتعرض إلى السياسة لمالية و النقدية لمعالجة البطالة و التضخم.

من خلال **الفصل الرابع** نتطرق إلى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي من خلال خمسة مباحث، فالمبحث الأول يتناول التنمية الاقتصادي -مفهومها وأبعادها-، في المبحث الثاني نتناول مختلف نظريات التنمية الاقتصادية، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى عوامل و مراحل التنمية الاقتصادية، و في المبحث الرابع نتطرق إلى النمو الاقتصادي -مفهومه و مقاييسه- و في المبحث الخامس نتطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي.

و في **الفصل الخامس** سوف نتطرق إلى اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 باستعمال دراسة قياسية، و ذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2011، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى الإطار النظري للدراسة القياسية و المبحث الثالث نتناول الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011.

# الفصل الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية و قنوات انتقالها



**تمهيد:**

تعتبر السياسة النقدية احد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة للسياسة الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى مفهوم السياسة النقدية و ادواتها، حيث قسم الى اربعة مباحث، فالمبحث الاول يتناول مفهوم السياسة النقدية بالتطرق الى تعريفها والاستراتيجية التي تقوم عليها ثم الاهداف الاولية و الوسيطة لهذه السياسة فمناقشة الاهداف النهائية المعروفة بالمرعب السحري، ومن خلال المبحث الثاني نتطرق الى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي كالتحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ثم الى السياسة النقدية في التحليل الكينزي و تحليل النقوديين، وبعدها نتناول السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية و تحليل جانب العرض، ثم في المبحث الثالث نتطرق الى ادوات السياسة النقدية بالاعتماد على نوعين من الوسائل و هي الوسائل الكمية (غير مباشرة) و الوسائل النوعية (المباشرة)، و في المبحث الرابع نتناول التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية و ذلك بالتطرق إلى تعريفها و الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها، ثم الأهداف الأولية و الوسيطة لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الأهداف النهائية المعروفة اختصارا بالمرجع السحري المتمثلة في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل التام، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## 4- ماهية السياسة النقدية:

من خلال هذا المطلب نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

## 1-1 تعريف السياسة النقدية:

تنوعت و اختلفت تعريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، و هي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

- يعرفها GEORGE PARIENTE على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف<sup>1</sup>.
- و حسب فوزي القيسي يعتبر السياسة النقدية بأنها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع - لبنان 2010 ص 59.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 ص 53.

- كما تعرف كذلك بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار و الدخل الوطني التوازني<sup>1</sup>.

- و يعرفها بول سامويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود و أسعار الفائدة و شروط الائتمان، و تتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الاحتياطي القانوني و سعر الخصم<sup>2</sup>.

و بهذا يمكن القول أن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية و التي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من اجل تحقيق أهداف معينة.

## 2-1 إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية و ذلك باستخدام أدوات ملائمة لكل هدف من هذه الأهداف.

نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى منذ النصف الثاني من الستينات أخذت قضية السيطرة على معدلات التضخم أهمية كبرى خاصة بعد التوصل إلى أن التغيير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما إلى التغيير في كل من مستوى الأسعار والناتج، و هو ما يؤثر على سير النشاط الاقتصادي.

وبهذا فقد تم التوجه إلى استخدام المجاميع النقدية كأهداف وسيطية بدلا عن أسعار الفائدة و التي كانت سائدة من قبل.

وهكذا قامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، و بناء على اتجاه و درجة الفرق بين الأهداف و التقديرات ترفع

<sup>1</sup> - Alexis Jaquemen et Autres ; fondements d'économie politique. De boek universite. Bruxelles 2001. P430

<sup>2</sup> - بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2006 ص 803.

السياسة أو تخفض معدل المجاميع النقدية، و بالتالي التحكم في نمو عرض النقود، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك<sup>1</sup>.

لكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها و لم تلق نجاحا كبيرا، و تعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة و فقد السيطرة على عرض النقود و لذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها:

- توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.
- استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، و لذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

## 5- الأهداف الأولية و الوسيطة:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف وسيطة و أهداف نهائية، يتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى الأهداف الأولية و الوسيطة:

### 2-1 الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة و التي تتمثل فيما يلي:

### 2-1-1 مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات<sup>2</sup> و تتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، و الذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

<sup>1</sup>- باري سيجل، النقود و البنوك، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض 1987 ص312.

<sup>2</sup>- فيليب كرم، التحليل النقدي و التنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998 ص07.

و لكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون و معارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا و لسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى و اقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي و انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.

## 2-1-2 ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، و يعني ذلك قدرة المقترضين و موافقهم السريعة و البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك.

هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد<sup>1</sup>.

كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية و من أهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات و الستينات من هذا القرن و هو الاحتياطات الحرة و هي تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، و ثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذون الخزنة و الأوراق التجارية و سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و سعر الفائدة ما بين البنوك.

## 2-2 الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر و سريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل (M1) و (M2) و سعر الفائدة و أسعار الصرف.

<sup>1</sup> - احمد ابو الفتوح الناقه، نظرية النقود و البنوك و الاسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 1998. ص134.

**2-2-1 الشروط التي يجب توافرها في الأهداف الوسيطة:**

هناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة و تتمثل هذه الشروط فيما

يلي:

**أ- القابلية للقياس:**

يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة و في الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، و بالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلا و قد تصل حتى السنة، و من ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، و القاعدة النقدية هي أهداف وسيطة بدلا من التركيز على أهداف أخرى مثل الناتج القومي، و لذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي<sup>1</sup>.

**ب- القدرة على التحكم و السيطرة في الهدف الوسيط:**

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد و جني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، و ذلك لإعادة ذلك المتغير للمسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، و لا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط عن الاتجاه الصحيح فقط، و إنما يجب أن تكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، و يمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية و سعر الفائدة، و لكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من المعروض النقدي، و لكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم، و لهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط<sup>2</sup>.

**ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:**

يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، و لا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر

<sup>1</sup>- معهد صندوق النقد الدولي، اطار السياسة النقدية، الدورة الدراسية عن سياسات و برمجة الاقتصاد الكلي واشنطن 2005 ص02.

<sup>2</sup>- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر 2003 ص123.

## الفصل الأول: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها

الفائدة و العرض النقدي كأهداف وسيطية مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية، على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

### **2-2-2: سعر الفائدة كهدف وسيط:**

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، و ترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، و تزايدت أهميتها في العصر الحديث و قد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح انه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لان مستوى هذه الأسعار يعتبر احد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد و المشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هامش غير واسعة نسبيا و حول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة و الأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير، و هذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين و استقرار الادخار و لكي تنتقي الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها<sup>2</sup>.

### **2-2-3: سعر الصرف:**

يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما و ذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود و الهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا

<sup>1</sup>- اكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك اسعار الفائدة في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق ص1-2.  
<sup>2</sup>- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000، ص195-197.

لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد و يرفع القدرة الشرائية للعملة و هذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية<sup>1</sup>.

## 2-2-4: العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود<sup>2</sup>.

كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءاً من الثمانينات و لم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، و ذلك بسبب تغير سرعة دوران النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية و ظهور المشتقات المالية الحديثة، و لهذا يبقى الإشكال مطروحاً و هو أي عرض نقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة؟، و هل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق M1 أو العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 أو العرض النقدي M3 في ظل وجود المشتقات المالية؟.

و يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة و النامية معاً.

## 6- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية و الوسيطة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمرجع السحري، و المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## 3-1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار و على القدرة الشرائية للعملة المحلية، و يعني

<sup>1</sup> - لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص65.

<sup>2</sup> - Gerard Duthul ; Wiliam Marios ; politique economiques. Paris 2000. P 121.



هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 01% و 04% سنويا و أن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من كينز و النقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، و حسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية و هي تخفيض معدلات النمو النقدي و مع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي و الوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، و أن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي، و إذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي<sup>1</sup>.

### 3-2- العمالة الكاملة:

تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، و كل الآراء تدعم هذه السياسة، و يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الدينامكية و الظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف و ذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة و يزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

### 3-3- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال و التقدم التكنولوجي، و يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج<sup>2</sup>، و يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني و لكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية و القوى

<sup>1</sup>- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض 1999. ص 288.

<sup>2</sup>- ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 2005. ص 2-6.

العاملة الكفوة، وتوافر عوامل و ظروف سياسية و اجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، و كذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

### 3-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة<sup>1</sup>.

هناك اختلافات في السياسات الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق بسعر الصرف و حركة رؤوس الأموال، فسعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن إدراك هذا الارتباط، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية و بالتالي زيادة الصادرات، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي انخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى<sup>2</sup>.

إذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلا لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، و بالمقابل إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن استخدامه لتخفيض التضخم، و إذا كان سعر الصرف ثابت فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي و إدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

### المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

يسعى المهتمون بدراسة النظرية النقدية إلى معرفة العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة و العوامل التي تؤثر في الإنتاج و التشغيل و المستوى العام للأسعار.

و قبل الدخول في خضم النظريات المختلفة تجدر الإشارة إلى إسهامات الفكر الاقتصادي و النقدي العربي الإسلامي في هذا المجال، حيث تعتبر هذه الأفكار حجر الأساس لما جاء به الفكر الاقتصادي و النقدي الغربي فيما بعد. فقد تعرض بن خلدون إلى

<sup>1</sup> - ماجدة قنديل، حسابات ميزان المدفوعات، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 2005. ص 2-6.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 59.

النقد و أوضح العلاقة الموجودة بين كمية النقود و توزيعها، كما توصل إلى اكتشاف الوظائف التقليدية للنقود، و غير ذلك من الأفكار الرائدة في المجال النقدي، و استطاع المقريري الذي يعتبر من رواد النظرية الكمية أن يثبت أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ضعف و انخفاض القوة الشرائية للنقود، كما توصل لما يعرف فيما بعد بقانون جريشام و الذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ثم إلى السياسة النقدية في التحليل الكينزي ثم في تحليل النقوديين، و بعدها نتطرق إلى السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية و السياسة النقدية في تحليل جانب العرض.

## 6- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي:

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل هي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، و اسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمان منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية و العوامل النقدية، أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي و القطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تحدد العوامل الحقيقية كالدخل و الاستخدام و الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فتحدد فيه كمية النقود و هذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات مناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار

ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود، و بالتالي فإنه بالإمكان استتباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود<sup>1</sup>.

وقد دار جدلا بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم فيشر و الفريد مارشال و بيجو وروبنسون و غيرهم على أن هناك علاقة ايجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول و بين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، و الدخل و سعر الفائدة، وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي مما يؤدي إلى تغيير القيمة الاسمية و ليست الحقيقية للنتاج القومي الاسمي، و إذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود و المستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول انه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لان ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغييرات في المستوى العام للأسعار و ليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك<sup>2</sup>.

و سعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل لفيشر و التي صيغت على النحو التالي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث أن:

M: كمية النقود في التداول

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم التبادل الذي يجرى زمن ما.

<sup>1</sup>- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل 1990، ص388.

<sup>2</sup>- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2010، ص27.

و لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) و الذي يمثل كمية السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

و لقد أعيد صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود و تستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كمبرج أو نظرية الأرصدة النقدية و صيغت على النحو التالي:

$$M = K \cdot P \cdot Y$$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) و الذي هو في الحقيقة يساوي (1/V) و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

$$V = PY/M$$

$$K = M/PY$$

$$V = 1/K$$

$$K = 1/V$$

و يمثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود، أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، و هذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق، في حين (K = 1/V) يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

و خلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي (Y) لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محددة و أن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل للموارد، بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات (V) لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق و أساليب الدفع و ثروة الفرد و أسعار الفائدة و التضخم المتوقع و المستوى العام للأسعار، و هي متغيرات مستقرة في المدى

القصور أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

و من هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد الآن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية و تتمتع بالحيادية، و بالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك و النيوكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.

### 7- السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود و الأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936 و المشهورة باسم النظرية العامة حدثاً بارزاً في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخياً بالأزمة الكبرى، و عجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الإنتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، و بهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك<sup>2</sup>.

كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية و تأثيراً في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة، و يعود تأكيداً على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلاً للنقود

<sup>1</sup> - عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر الموصول 1990، ص 493-494.

<sup>2</sup> - زينب حسين عوض الله و اسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003، ص 228-

الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل و الإنتاج و الاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك بالمخاطر المستقبلية الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الاستثمار و من ثم نقص في الطلب الكلي الفعال و الذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل و الإنتاج والاستخدام و يحصل العكس يميل التفضيل النقدي للانخفاض، و هكذا يعد التفضيل النقدي طبقا للتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

و يركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على اثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و من ثم المسار الاقتصادي، كما إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة و تحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية، في حين عد الطلب على النقود (MD) يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من ابرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود ( دافع التبادل، دافع الاحتياط و دافع المضاربة)، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود، و توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، و بما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند و معدل الفائدة فإن معدل الفائدة سوف ينخفض، و بالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، وبما أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية و عليه يرتفع الاستثمار، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال و الذي يتحدد وفقا للاستهلاك و الاستثمار، وبما أن الاستثمار احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي فزيادته طبقا لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر تؤدي إلى زيادة الدخل.

وبذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة الدخل وفقا لتحليل كينز، يمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال

تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع<sup>1</sup>.

و للإشارة إلى محاولة الكينزيين تطوير و تقديم النظرية العامة لكينز بصورة منتظمة وسهلة انطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين هما منحني تفضيل السيولة و منحني الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة، أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيراً من سعر الفائدة، وبالتالي في الاستثمار و التشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة و حساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة و بالعكس، في حين أن تمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة أكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر جراء تغير أقل في سعر الفائدة و بالعكس<sup>2</sup>.

ومع تركيز كينز في ذلك الجزء من الطلب على النقود على العلاقة بين الدخل الحقيقي و الأرصدة الحقيقية إلا أنه لم يتطرق إلى الشكل و الطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بتلك الأرصدة آنذاك بمعنى آخر أن النقود و السندات هما الشكلان الوحيدان للاحتفاظ بالثروة، و بالتالي فإن توقع المستثمرين انخفاض سعر الفائدة السوقي كان لأن النقود الموجودة هي الشكل الوحيد الذي يفضله المستثمرون، لكن مع التطورات التي حصلت في الأسواق المالية و إمكانية استثمار الأموال لمدد قصيرة جداً لا تتجاوز أربعة و عشرون ساعة مثلاً أصبح من الضروري معرفة الطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بأرصدهم النقدية، وهذا ما حاول الكينزيين تفسيره من خلال تحليلاتهم المختلفة.

فقد أشار توبن إلى أن فرضية كينز حول التوقعات التي تعكس الاختيار ما بين النقود و السندات غير واقعية، إذ من المؤكد أن المستثمرين يتوقعون حدوث تغيرات في أسعار الأوراق المالية تبعاً لتغيرات أسعار الفائدة في السوق، و لكن هذه التوقعات ترتبط أساساً بعامل عدم اليقين الذي جعلها كينز حالة مؤكدة لمعدل الفائدة في المستقبل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النقود و السندات ليسا الشكلين الوحيدين اللذين يؤلفان المحفظة

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شبيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية 1985، ص303-307.

<sup>2</sup> - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مصدر سابق، ص 307 - 310.



الاستثمارية، فالأخيرة تتألف بالإضافة إلى النقود و السندات من أصول أخرى و هذا الأمر لم يحظ باهتمام كينز<sup>1</sup>.

كما أن توبن أكد أن النقود هي موجود (Asset)، أي انه أكد وظيفة النقود بوصفها مخزن للقيمة أكثر من وظيفتها أداة للتبادل، أي انه من غير المعقول أن تبقى هذه الأرصدة مجمدة لمدة من الزمن لحين الحاجة إلى إنفاقها مع توفر فرص استثمارها في الأسواق المالية و الحصول على عوائد مالية جراء ذلك، طالما أن هناك فجوة ما بين استلام الدخل و إنفاقه، إذ أن لا بد في هذه الحالة أن تتضمن الطلب على النقود على شكل الاختيار ما بين الاحتفاظ بهذه الأرصدة بشكل نقدي و من دون عائد أو استثمارها في موجودات إيرادية كأوراق المالية لمدة قصيرة لحين الحاجة إلى استغلالها و تغطية المصروفات المتوقعة، أي إمكانية تحويل النقود إلى الأصول الأخرى، و لذلك فقد ذهب كل من توبن و بامول إلى أن الطلب على النقود يعتمد بالإضافة إلى الدخل على عوامل عدة و منها<sup>2</sup>:

- تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لغرض التبادل بشكلها النقدي مقابل استثمارها في موجودات مالية أخرى، و تتمثل هذه التكلفة بسعر الفائدة في السوق، وقد يواجه المستثمرين الاحتفاظ بالنقود مخاطر كبيرة بسبب التقلبات في قيمة النقود نتيجة للتقلبات في المستوى العام للأسعار.

- تكلفة الدخول للسوق و الخروج منه التي تتمثل في العمولات التي تدفع عادة للسماسة بالملايين عند البيع و الشراء في الأوراق المالية.

- حالة عدم اليقين أي عدم التأكد فيما يخص أسعار الفائدة في المستقبل مما يشكل حجر الزاوية في المفاضلة بين السندات و النقود بوصفها أشكالاً رئيسية من أشكال الاحتفاظ بالثروة.

و يمكن تلخيص إسهام كل من توبن و ماركويتس بالشكل الآتي<sup>3</sup>:

- يرغب المضارب بتقسيم ثروته ما بين النقود و السندات.

<sup>1</sup>- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، البنوك و النقود، مصدر سابق، ص 572.

<sup>2</sup>- عبد المنعم السيدعلي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان 2003، ص 244.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 251-252.

- تتميز النقود بقلّة المخاطرة و انخفاض العائد، بينما تتميز السندات بارتفاع العائد و المخاطرة مقارنة بالنقود.

- يتمثل العائد على السندات بالفوائد المستحقة عليها بالإضافة إلى الزيادات المتوقعة في أسعارها، في حين أن العائد على النقود يتمثل بالفوائد التي تمنح على الودائع في المصارف.

- إذا أراد المضارب أن يقلل المخاطر التي يتحملها فإنه يزيد من موجوداته النقدية و يقلل من موجوداته من السندات، و بذلك فهو يضحى بالعوائد التي يمكن أن يحصل عليها من السندات و تزداد التضحية كلما ارتفعت هذه العوائد.

- إذا كانت التضحية بالعوائد مقابل تخفيض المخاطر أكبر مما يرغب فيه المضارب فإنه في هذه الحالة سوف يزيد من طلبه على السندات و يقلل طلبه على النقود، و هذا يتحقق عندما ترتفع العوائد على السندات و بالعكس في حالة انخفاضها.

و بهذا تمت معالجة النقص في التحليل الكينزي للطلب على النقود لأغراض المضاربة الذي افترض إن المضارب يحتفظ بأرصده إما بشكل نقود أو على شكل سندات و ليس بالاثنتين معاً، إذ فسر كينز ذلك الطلب على النقود عند انخفاض سعر الفائدة باختلاف توقعات المضاربين و اختلاف حالة عدم التأكد، في حين جيمس توبن فسر هذا الطلب على أساس اختلاف الموازنة ما بين العوائد و المخاطر بين المضاربين.

## 8- السياسة النقدية في التحليل النقودي:

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكياً لينتهي معارضاً و بشدة للفروض و المبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار و المبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة من لدن أصحاب مدرسة شيكاغو أو المسماة بالمدرسة النقودية والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان.

و بيني أصحاب هذه المدرسة أفكارهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة و التي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع، و بذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيوداً

للإنفاق (أي حد أعلى للإنفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود<sup>1</sup>.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة لهذه النظرية و بالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف ملتون فريدمان، إذ انصب اهتمامه على دور النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد و شدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، و على أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن كمية النقود، في الوقت نفسه تعتبر همزة وصل بين السياسة النقدية و مقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد<sup>2</sup>.

و قبل التعرض إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريدمان نتطرق باختصار إلى دالة الطلب على النقود، فطبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات و الأسهم العادية والسلع العينية و رأس المال البشري، و بناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة و تكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة و عائداتها و الأذواق و تفضيلات مالكي الثروة، و يعتمد المقدار الحقيقي للثروة و بشكل محدد على سعر الفائدة و المعدل المتوقع للتضخم، و الثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية و نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية و أية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق و التفضيلات، و يمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا لتحليل فريدمان بالشكل الآتي<sup>3</sup>:

$$md = f(p, rp, re, \frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}, \frac{yp}{p}, w, u)$$

حيث أن:

md: دالة الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار

<sup>1</sup>- عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية، رسالة ماجستير كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء 2005، ص 38-39.

<sup>2</sup>- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية. مصدر سابق، ص 255-256.

<sup>3</sup>- عوض اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، مصدر سابق، ص 567.

rp : عائد السندات و يتمثل في سعر الفائدة السوقي.

re : عائد الأسهم و يتمثل في الأرباح السنوية.

$$\frac{\Delta p}{\Delta t} * \frac{1}{p}$$

معدل التضخم المتوقع.

$\frac{yp}{p}$  : يمثل الثروة و يصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

W : يمثل رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

u : يمثل الأذواق و ترتيب الأفضلية.

و يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية و هي متغيرات خارجية و كذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم و العنصرين الآخرين (W,U) متغيرات داخلية، و اعتبر فريدمان تأثيرهما ضئيلا في المدى القصير ليصل إلى أن دالة الطلب على النقود أنها متجانسة من الدرجة الأولى إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود و لكن بطريقة تحليلية مختلفة، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، و هنا يؤكد فريدمان انه من اجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغير في عرض النقود و بنسبة ثابتة و مستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي و الذي بدوره يحقق استقرارا نقديا، وهذا هو دور السياسة النقدية<sup>1</sup>.

و طبقا لفريدمان فإن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية و انخفاض العائد، مما يغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول، و الأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية، وبما أن الأفراد لا يرغبون في الاحتفاظ بأرصدة نقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من اجل

<sup>1</sup> - عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية، مصدر سابق، ص 40-41.

تخفيض حيازتهم النقدية، و بهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة، و بالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات و انخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيهم الأسهم و الأصول العينية - العقارات و الأراضي - و مع زيادة هذه الأصول فإن أسعارها سوف تزداد، و لهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة في ارتفاع الأسعار و تنشيط إنتاج هذه الأصول و الذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، و بالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار و الاستهلاك<sup>1</sup>.

فقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الأسعار معاً، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي و بشكل رئيس إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، ولهذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية كمعدل الادخار و الهيكل الصناعي، و من ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم و ليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحثه، و بالتالي فإنهم يعطون مكافئته الأهمية القصوى في صلاح حالة النظام الرأسمالي.

### 9- السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية:

بنى فريدمان نموذجه على انتقاد النموذج الكينزي، فإنه تعرض هو الآخر لانتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، و روبرت بارو من جامعة هارفارد... و غيرهم، و ينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده دور الأسعار و الأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض و الطلب ولكنه يضيف سمة جديدة لهذا التحليل ألا و هي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية (الأفراد و المنشآت)، و تتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة بما يأتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>- مايكل ايجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة محمد ابراهيم، دار المريخ 1989، ص 332-333.  
<sup>2</sup>- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، مصدر سابق، ص 444-445.

أولاً: تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات الأفراد و المنشآت توقعات عقلانية، أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية و كافية عن الحالة الاقتصادية و لا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية و العملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي فإن الأفراد والمنشآت سوف يتصرفون على وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

ثانياً: الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار و الأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في جميع الأسواق و بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

و ينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن و تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، و أمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن يستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية و الصحيحة بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية، و بالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية و منها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان و لا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج و الاستخدام<sup>1</sup>.

و في ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار و أنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضاً، و هم بذلك يرجحون فكرة أوتوماتكية التأثير للتوقعات العقلانية، فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدن الأفراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي و هم بذلك

<sup>1</sup> - علي يحيى العكيلي، فاعلية السياستين المالية و النقدية و انعكاسهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد. 2002، ص 14-15.

يرفضون فكرة وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير، فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود، و ذلك عندما يتأكد الأفراد أن هذه الزيادة في عرض النقود تشير إلى معدل مرتفع للتضخم، فإن الأجور و الأسعار لا تتعدل في الحال بافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية، و بافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير، و بالتالي معدل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم، لذلك فإن منحى فيليبس يأخذ عندهم الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي<sup>1</sup>.

و على الرغم من قبول فكرة التوقعات العقلانية من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية لم تلق تأثيرا كبيرا من لدن المفكرين الاقتصاديين أو صانعي القرار السياسي، إذ وجهت لها انتقادات أساسية جهات صلاحيتها أداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع شك و تساؤل، و أهم هذه الانتقادات<sup>2</sup>:

- أكثر الدلائل الإحصائية تشير إلى عدم تغير الأسعار بمرونة كبيرة و أن تغيرها إذا حصل في مدد معينة فإنه بطيء، و كذلك الأجور في البلدان المتقدمة، إذ تنفذ في أسواق العمل نقابات العمال القوية و تحدد الأجور العمالية بعقود لا تقل مدتها عن سنة كاملة.

- عجز النظرية عن الإجابة عن كيفية تفسير ارتفاع معدلات البطالة إلى 15% و 20 % و لفترات طويلة في بعض الأحيان، طالما أنها كانت تفترض أن سوق العمل يتجه دائما نحو التوازن و بشكل تلقائي بفضل مرونة الأجور.

- تحمل هذه النظرية قصورا واضحا في فرضياتها، و يكون هذا القصور أكثر وضوحا في اقتصاديات البلدان النامية و التي تتصف بنقص في البيانات و كذلك عدم وجود اتفاق و تناسق في المعطيات، بالإضافة إلى التضارب الرقمي و عدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، فما أسهل صياغة الفروض لبناء النماذج و لكن ما أصعب بناء فرضيات من الواقع لمعالجة الواقع.

<sup>1</sup>- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و التطبيق)، مصدر سابق 412-413.

<sup>2</sup>- عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، مصدر سابق، ص 446.

## 10- السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض:

تعرضت الاقتصاديات الكينزية في السنوات الأخيرة لانتقادات شديدة من لدن مجموعة جديدة انضمت إلى دائرة النقاش بين الكينزيين و النقوديين و أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية، إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم اقتصاديات جانب العرض، تؤكد على العمل والادخار و تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن مؤيدي هذا المنهج (ارثر لاف، بول كريج، نورمان تيور، كريستول وانكسي... وغيرهم)، و تبني الرئيس الأمريكي ريغان و بقوة منهج اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، و على الرغم من أن مدرسة جانب العرض قد تبنت تشكيلة من المواقف إلا أنها تركز على فكرة رئيسية ألا و هي التأكيد على الحوافز و تخفيض معدل الضريبة، إذ أكدوا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي ينصب اهتمام الكينزيين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل و الادخار و المجازفة الرأسمالية، و بالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع الضرائب<sup>1</sup>.

و في نفس الوقت كانت هناك رؤى مشتركة تجمع بين النقوديين و مدرسة جانب العرض، إلا أنصار جانب العرض يأخذون على النقوديين تركيزهم على المعروض من النقد و إهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض)، إذ يؤكدون و بشكل خاص مسالة الحوافز لزيادة الإنتاج و العرض الحقيقي من السلع و الخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلات الركود التضخمي<sup>2</sup>.

و على هذا الأساس يرى أنصار مدرسة اقتصادي جانبي العرض أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسات النقود الرخيصة، بدلا من السياسات النقدية و الائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا في إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ أن الائتمان الميسر و ذا الكلفة المنخفضة (حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة) من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج و الإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى

<sup>1</sup>- بول سامويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 647-648.

<sup>2</sup>- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و التطبيق)، مصدر سابق، ص 351-352.



تشجيع الاستثمار، و بالتالي زيادة الإنتاج و زيادة العرض الإجمالي، وهنا سوف ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض الإجمالي و ليس الطلب الإجمالي، أي أن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو و الاستخدام، و بالمفهوم الكينزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي، في حين يرى آخرون أن السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الإنفاق الكلي من خلال سعر الفائدة ووفرة الائتمان.

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بهدف التأثير على مقدار و استعمال النقد و الائتمان، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة و حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص و للحكومة، فما دام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه سلطة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي كذلك، وذلك بالاعتماد على نوعين من الوسائل و هي الوسائل الكمية (غير المباشرة) و الوسائل النوعية (المباشرة) ، و سنتناول هذه الوسائل على النحو التالي:

### 3- أدوات السياسة النقدية الكمية :

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، و أهم الأدوات الكمية المستخدمة هي سعر إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

<sup>1</sup>-باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة. طه عبد الله، عبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود 1987. ص618-636.

## 4-1 سعر إعادة الخصم:

إن تركيز احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، و قد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي و استخدم بنك إنجلترا الخصم لأول مرة في عام 1839، و قد سبقت وظيفة إعادة الخصم وظيفة الملجأ الأخير للإقراض، حيث يقبل البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية و التجارية للبنوك التجارية لتزويدها بالسيولة المطلوبة مقابل سعر فائدة يدعى بسعر إعادة الخصم تدفعه البنوك التجارية إلى البنك المركزي لقاء خصم أوراقها التجارية.

و عادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد و رجال الأعمال، و يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي و كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

و يؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان و عرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزيد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية و زيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد و الشركات و يزيد من رغبة العملاء في طلب المزيد من القروض فيتوسع في منح الائتمان و بالتالي يزيد عرض النقد.

و بالعكس إذا رغب البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليص عرض النقد فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة تكلفة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي و تقليل اقتراض البنوك من البنك المركزي و تقليص حجم احتياطاتها النقدية فترتفع تكلفة قروضها المقدمة لعملائها و يحجم هؤلاء عن توسيع الطلب على القروض و يقل بالتالي حجم الائتمان المصرفي و عرض النقد، لكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي و ذلك في الحالات التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - عوض فاضل الدليمي، النقود و البنوك، جامعة الموصل، الموصل 1992، ص 593.

أ- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية و بالتالي تستطيع أن تتبع سياسة ائتمانية مستقلة عن اثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية، بمعنى أن البنوك التجارية سوف لا تلجأ إلى إعادة الخصم لدى البنك المركزي و من ثم سوف تجنب نفسها عن اثر التغير في سعر إعادة الخصم المفروض من قبل البنك المركزي.

ب- تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزويد بالسيولة سواء بالاقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة بالخارج.

ج- ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال و خاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب و ارتفاع الأرباح، و في هذه الحالة يكون العائد الاقتصادي الذي يتوقع الحصول عليه اكبر من سعر إعادة الخصم.

د- إن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة و منظمة و ينتشر التعامل بالأوراق المالية، وهذا متوفر أكثر بالبلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

و لكن مع ذلك فالتغير في سعر إعادة الخصم تأخذه البنوك التجارية بعين الاعتبار، وهذا ما يسمى بأثر الإعلان، لأن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض و هو بنك البنوك، و لذلك فإن التغير في سعر إعادة الخصم يظهر موقف الحكومة و البنك المركزي من كلفة الائتمان الذي يجب أن توفره البنوك لعملائها و يترك ذلك شعورا لدى العملاء بان السلطة النقدية عازمة على التوسع النقدي في حالة تخفيض سعر إعادة الخصم أو الانكماش في حالة رفع سعر إعادة الخصم.

### 5-1 عمليات السوق المفتوحة<sup>1</sup>:

و تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعا او مشتريا للأوراق المالية الحكومية و الخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية

<sup>1</sup> - LESTRE V. CHANDLES. The economies of money and benking 6 edition ( new york : harper and row publishers. 1973). P 245.

للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وإذا وجد البنك المركزي هناك سيولة كبيرة و ضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد و البنوك و الشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، و تقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي و تقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، وبالعكس إذا لاحظ البنك المركزي أن البلد يعيش في حالة انكماش فإنه يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي ذلك إلى ضخ سيولة إلى الاقتصاد الوطني، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية و يزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي و الإنتاج.

و لكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب أن تتوفر الشروط التالية<sup>1</sup>:

أ- أن احتياطات البنوك التجارية و كمية النقد في التداول يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق.

ب- أن البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية.

ت- أن الطلب على الائتمان المصرفي يتأثر وفقا للتغيير في الاحتياطي النقدي و التغيير في أسعار الفائدة.

ث- ثبات سرعة تداول النقود، وعلى أي حال فإن هذه الشروط لا يمكن بلوغها، فاحتياطات البنوك و العملة في التداول لا تزداد أو تنخفض بنفس نسبة بيع و شراء السندات من قبل البنك المركزي، فعلى سبيل المثال قيام البنك المركزي بشراء السندات لتحقيق زيادة في الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية يلغي أثره من خلال تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، أو نتيجة لوجود عجز في ميزان المدفوعات أو التسربات النقدية من البنوك التجارية و كذلك فإن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد يلغي الأثر الذي يقوم به البنك المركزي حول بيع السندات الحكومية لغرض تقليل احتياطات البنوك التجارية، كذلك فإن حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية لا تعتمد على التغييرات في

<sup>1</sup>- سامي خليل، النقود و البنوك ، مؤسسة الكميل ، الكويت 1989، ص 601.

الاحتياطات النقدية لديها و إنما يعتمد على حجم الطلب على القروض من قبل العملاء وعلى رغبة البنوك ذاتها في منح القروض، إذ قد تحجم البنوك في التوسع في منح القروض رغم زيادة احتياطاتها و ذلك عندما تشعر بوجود مخاطر عالية، كذلك فإن الطلب على الائتمان قد لا يكون مرنا بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، ففي أوقات الكساد لا يحفز انخفاض سعر الفائدة على زيادة طلب العملاء على القروض و ذلك لأن العائد أو الكفاية الحدية لرأس المال اقل من سعر الفائدة ذاته، كذلك فإن سرعة تداول النقود ليست ثابتة و لا يمكن التحكم بها من قبل البنك المركزي نتيجة لارتباطها بسلوك الأفراد.

ج- توفر سوق سندات حكومية كبيرة و متطورة و منظمة، لان أثر البنك المركزي على هذه السوق عن طريق عمليات السوق المفتوحة منوط بمقدار كمية السندات الحكومية و السندات الأخرى، و عدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات سوق مفتوحة فعالة في التأثير على احتياطات البنوك التجارية.

ح- يجب أن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع و شراء السندات، واستعداده في تحمل الخسارة، و لكن مادام تعامل البنك المركزي يقتصر على السندات قصيرة الأجل فإن الخسارة ستكون محدودة.

و تختلف سياسة السوق المفتوحة عن سعر الخصم في النواحي التالية:

- يحدد سعر إعادة الخصم بصورة رسمية من قبل البنك المركزي، وهذا السعر يجب أن يكون مستقرًا لفترة زمنية معينة يسمح للبنوك التجارية بالتوقع حول التغيرات الحاصلة فيه و إمكانية تقدير التكلفة التي تتحملها إذا لجأت لاستخدامه في الحصول على قروض من البنك المركزي من خلال خصم أوراقها المالية.

- تبادر البنوك التجارية في طلب القروض من البنك المركزي في حالة إعادة الخصم، و لكن في حالة عمليات السوق المفتوحة فيكون البنك المركزي هو المبادر في طلب السيولة و عرضها من خلال بيع و شراء الأوراق المالية.

- تمثل عمليات إعادة الخصم اتجاهها واحدا لتجهيز البنوك التجارية بالسيولة اللازمة بهدف مساعدتها في منح الائتمان المصرفي، بينما في عمليات السوق المفتوحة لا

يزود البنك المركزي السوق النقدية بالسيولة و إنما كذلك يمتص جزء من السيولة في حالة بيع الأوراق المالية في هذه السوق.

- تعتبر عمليات السوق المفتوحة شاملة في أثرها مقارنة بسعر إعادة الخصم لأنها تشمل كافة البنوك التجارية، في حين سعر إعادة الخصم يشمل البنك التجاري الذي يرغب في خصم أوراقه التجارية و الذي يعاني من نقص في سيولته.

### 6-1 التغير في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي):

إن استخدام متطلب الاحتياطي القانوني كأداة للرقابة على الائتمان المصرفي للبنوك التجارية هو حديث نسباً، فأمرিকা كانت أول بلد و وضعت اشتراطات قانونية تشترط فيها على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد ادني من ودائعها على شكل أرصدة نقدية بحسابها الجاري لدى البنك المركزي، و تعتبر هذه الأداة الآن مطبقة في كل البنوك التجارية، و البنوك التجارية دائماً تحتفظ باحتياطيات لدى البنك المركزي و تنقسم إلى قسمين، الأول هو الاحتياطي القانوني و الثاني الاحتياطي الفائض تحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني أن جزء من ودائع البنوك يظل مجمداً لدى البنك المركزي و لا تستطيع البنوك التجارية أن تسحب منه، إلا بقدر الانخفاض في ودائع العملاء، مما يؤدي إلى عدم قدرة البنوك اقتراض و استثمار كل ودائعها و إنما تستطيع اقراض و استثمار الودائع التي لديها منقوصاً منها متطلب الاحتياطي الإلزامي، ولذلك يقوم البنك المركزي برفع أو خفض هذه النسبة للتأثير على احتياطيات البنوك التجارية و مقدرتها في منح القروض، فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يخفض المعدل المذكور بحيث تستطيع البنوك التجارية استخدام جزء مهم من ودائعها في منح القروض، و العكس إذا شاء البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع من معدل الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من احتياطيات البنوك المعدة للإقراض و يخفض من مقدرتها في التوسع في منح القروض والاستثمارات المالية، و هذا يعني أن قدرة البنوك في منح الائتمان تتناقص مع تزايد نسبة الاحتياطي القانوني و تزايد قدرتها في منح الائتمان مع انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية اسلامية (جامعة المنصورة، كلية التجارة 1996). ص 263.

و يستطيع البنك المركزي استخدام نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، لأن رفع النسبة المذكورة يؤدي إلى تجميد قدر اكبر من الاحتياطات التي حصلت عليها البنوك من الخارج و بالتالي يحد من قدرتها في منح الائتمان، و العكس إذا حدثت هجرة لرؤوس الأموال نحو الخارج فيستطيع البنك المركزي التعويض عن ذلك من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، حيث يجبر ذلك البنوك على إعادة أموالها الموظفة إلى الخارج ويجنب ذلك من الاختلال في ميزان المدفوعات.

لكن نسبة الاحتياطي الإلزامي قد تكون غير فعالة كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية<sup>1</sup>:

- لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فتخفيض هذه النسبة الذي يحسن من سيولة البنوك التجارية قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظرا للتوقعات المتشائمة حول الأرباح، كما لا يشجع البنوك أيضا في التوسع في منح الائتمان نظراً لارتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروض البنوك التجارية.
- لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر و على فترات قصيرة لان ذلك يحدث اضطراب في عمل البنوك، و يخلق حالة من عدم التأكد لدى البنوك التجارية.
- إن احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات كبيرة يضعف اثر هذه الأداة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي بحيث تستطيع البنوك مواجهة كل من الزيادة في الاحتياطي الإلزامي و الطلب على الائتمان.
- تعامل هذه الأداة كل البنوك على حد سواء بغض النظر عن حجم البنوك ودرجة تعرضها للعسر المالي، كما لا تفرض على مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين و البنوك المتخصصة و شركات الاستثمار.
- إن رفع الاحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات، إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها لمتطلب الاحتياطي الإلزامي الى بيع السندات فتتخفض

<sup>1</sup> - عوض فاضل، مصدر سابق، ص 610.

أسعارها، و لتجنب ذلك يقترح أن تصحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوحة.

أما أوجه الاختلاف بين عمليات السوق المفتوحة و التغيير في الاحتياطي الإلزامي فتكمن في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- أن عمليات السوق المفتوحة تعتبر عمليات مرنة من ناحية العمل في أي فترة زمنية و في أي مكان عندما تتوفر سوق نقدية و مالية متطورة و توفر عدد كبير من السندات الحكومية و الخاصة، أما الاحتياطي القانوني فلا تتوفر فيه مثل هذه المرونة و إن كان أثره اكبر على احتياطات البنوك التجارية و قدرتها في منح القروض.

- تميز عمليات السوق المفتوحة البنوك التجارية حسب سيولتها، و لذلك تساهم في زيادة احتياطات البنوك التي تعاني من عسر في السيولة و تعطي الفرصة لتخفيض احتياطات البنوك التي لديها وفرة في السيولة، أما التغيير في الاحتياطي القانوني فهو كما أسلفنا لا يميز بين البنوك من ناحية درجة سيولتها و إنما يفرض على جميع البنوك دون استثناء.

- إن الاحتياطي الإلزامي يصبح أكثر فعالية و يؤثر بصورة مباشرة في أوقات وجود إفراط في السيولة لدى البنوك التجارية التي قد تأتي نتيجة لتدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد، حيث يمكن سحب السيولة الزائدة من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، أما السوق المفتوحة فليس لديها هذه الفاعلية، إلا إذا لجأ البنك المركزي إلى بيع كميات ضخمة من السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها و ارتفاع أسعار الفائدة، و لكن الأفضل أن تستخدم الأدوات معاً للحصول على نتائج أفضل و فعالة.

#### 4- أدوات السياسة النقدية النوعية:

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية غير المباشرة للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته و ليس على حجمه، و تميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد القومي وفقاً لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية تمثل مجموعة من الأدوات و الأساليب تهدف إلى تشجيع منح الائتمان نحو

<sup>1</sup> - عوض فاضل ، مصدر سابق، ص 610.



الاستثمارات المنتجة و تحجم توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من النشاطات كالحد الأدنى من القروض الاستهلاكية و التضاربية غير الضرورية و تشجيع القروض الموجهة للصناعة و الزراعة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية و أهم الأساليب النوعية هي:

## 2-1 تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض و مدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد ادني من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري و مدة قصوى للسداد، فرع المبلغ الذي يجب دفعه (المقدمة) يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية و كذلك تقصير مدة السداد و زيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة مشكلة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية، أما ابرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق الأقساط هي<sup>1</sup>:

- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.
- تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي الى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

## 2-2 الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان:

يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام بهامش الضمان، الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية و التي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار و كان هامش الضمان هو 60%، فإن المقترض يستطيع أن يقرض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع هامش

<sup>1</sup> - عوض فاضل، مصدر سابق، ص 613.

الضمان إلى 80%، و العكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40% مثلاً.

## 2-3 تحديد حجم الائتمان الممنوح لغرض البناء:

حيث يتم وضع حد أقصى للائتمان الممنوح لغرض بناء مساكن و تحديد فترة استرجاع تلك القروض، و قد طبقت بعض البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية و الحرب الكورية للحد من التضخم.

## 2-4 الإقناع الأدبي:

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي و الرجاء و الإقناع اتجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يروج البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة و يتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية و العامة في قضايا منح التمويل و بالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة و التوجيه بمزيد من الاهتمام.

## 2-5 الإجراءات المباشرة:

و هي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، و تشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه لسياسة اقرضية معينة للبنوك التجارية و يصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة، و أهم هذه الإجراءات هي<sup>1</sup>:

- رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك، باعتباره الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الائتمانية للبنك التجاري غير منسجمة مع السياسة النقدية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في الأوراق المالية.
- رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها و احتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.

<sup>1</sup> - عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، القود و المصارف - دار وائل للنشر، عمان 2009، ص 272.

- إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول سائلة و خالية من المخاطر كالأستثمار في سندات و حوالات الخزينة بهدف تدعيم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية و زيادة الضمان للمودعين و إلزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية لمدها بالموارد المالية.

- التمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية و الصناعية مقارنة بالقروض التجارية و العقارية.

و قد استعملت البنوك المركزية خليط من السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) و غير الكمية (المباشرة) وذلك حسب طبيعة الظروف الاقتصادية و المالية.

- تحديد نوع الأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي والأوراق التجارية التي تعتبر جزءاً من الاحتياطي القانوني.

- تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل البنك المركزي إقراضها للبنوك التجارية، و قد يفرض البنك المركزي سعر فائدة إضافي عند تجاوز البنك التجاري هذا الحد.

- تحديد كفاية رأس المال التي يجب على البنوك التجارية أن تقي بها، و هو يعني أن البنك المركزي يطلب من البنوك التجارية أن تحتفظ برأس مال لا يقل عن حد معين من الأصول المرجحة بالمخاطر لغرض حماية أموال المودعين من مخاطر الائتمان و المخاطر الرأس مالية.

### المبحث الرابع: التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية

نظراً لاحتدام النقاش حول فعالية السياسة النقدية و تأثيرها على النشاط الاقتصادي عبر قنواتها المختلفة سوف نخصص هذا المبحث لدراسة حالة التوازن النقدي في السوق النقدية مروراً بقنوات الأثر النقدي.

#### 1- التوازن النقدي:

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى السوق النقدي و العرض النقدي بمختلف مكوناته و محدداته، ثم التعرض للتوازن في سوق النقود.

**4-1 السوق النقدي:****1-1-1 تعريف سوق النقد و أهميته:**

يعرف السوق النقدي بأنه المجال الذي يتم من خلاله و في إطاره تفاعل قوى العرض و الطلب على النقود و يتحدد بذلك السعر التوازني و الكمية التوازنية لها، و يتصف سوق النقد بعدم وجود موقع معين يحدد نشاطه، و إنما يتم الاتصال بينهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة و المتعددة<sup>1</sup>.

تكتسي سوق النقد أهمية اقتصادية و مالية بالغة، كونه يتضمن تحليل حركات الأصول النقدية قصيرة الأجل من أجل مجموعة من المؤسسات النقدية و المالية التي تتعامل بالنقود، و تتمثل أهمية سوق النقد في تأمين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للجهاز المصرفي، حتى يتمكن هذا الجهاز من أداء دوره المناط به و المتمثل في تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف فروعها.

**2-1-1 خصائص سوق النقد:**

يتصف سوق النقد بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأسواق و أهم هذه الخصائص هي<sup>2</sup>:

- يتم التعامل في هذه السوق بأصول تتمتع بسيولة نسبية، أي يمكن تحويل هذه الأصول إلى نقود خلال مدة قصيرة جداً و دون خسارة تقريباً .
- يشكل البنك المركزي و البنوك التجارية و شركات التأمين أهم المتعاملين في هذه السوق، حيث يلعبون دور الوسيط المالي.
- توفر الأدوات المالية المناسبة و التي بواسطتها تتحقق الاستثمارات المؤقتة في الأصول قصيرة الأجل و تعتبر الكمبيالات و سندات القبول المصرفية و السندات قصيرة الأجل و غيرها من الأدوات التي يطلق عليها شبه النقود من ابرز الأدوات المالية المستخدمة في هذه السوق.

<sup>1</sup>- عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، دار السؤال للنشر، دمشق، 2000، ص 245.  
<sup>2</sup>- جمال خريس و آخرون، النقود و البنوك، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002، ص 57-59.

- توافر هيكل متكامل للسوق و ذلك لأن الأسواق الفرعية تعتمد على هذا الهيكل لأنها تتأثر بالأجزاء الأخرى من السوق، حيث انه في ظل التنافس بين الأسواق يتوفر التكامل بينها، و هذا ما يجعل كل واحدة منها تتخصص في نوع معين من الأصول قصيرة الأجل.

- يعتبر سعر الفائدة هو سعر التوازن في السوق النقدي لأنه يمثل المستوى الذي يتعادل عنده العرض و الطلب على النقود.

## 2-1 عرض النقود:

### 1-2-1 مفهوم العرض النقدي:

مع أداء النقد لمختلف وظائفه و مع القبول العام للنقود كوسيط للتبادل أصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام مختلفة من النقد يعبر عن الحجم أو الكمية المتداولة من النقود المعروضة حسب النشاط الاقتصادي، و في هذا السياق فقد ظهرت عدة مفاهيم للعرض النقدي عادة ما يتم استخدامها لقياس عرض النقد و تتمثل في المفاهيم التالية:

#### أ- المفهوم الأول: (المفهوم الضيق M1)

و يشمل هذا المجمع وسائل الدفع المطلقة السيولة كالأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي، و كسور النقود الصادرة عن الخزينة العمومية و الموضوعة قيد التداول من قبل البنك المركزي<sup>1</sup>.

و يعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المقياس لقياس عرض النقود، وهذا لسهولة مقارنته، و يعتمد الاقتصاديين على عدد من المعايير التي تحدد إحدى الأدوات المالية "كنقود"، و بمعنى أدق تعتبر الأداة المالية نقودا إذا كان من الممكن استخدامها كأداة لتسوية المدفوعات، أو أداة لتخزين القيم أو وحدة حساب، و إذا كانت قيمتها الاسمية ثابتة.

**النقود بالمفهوم الضيق M1 = العملة في التداول + الودائع تحت الطلب**

<sup>1</sup>- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000. ص40.

**ب - المفهوم الثاني : (المفهوم الموسع M2)**

و يتضمن التعريف الضيق للنقود M1 إلى جانب شبه النقود التي تتكون من الودائع لأجل و الودائع الادخارية لدى الجهاز المصرفي، و يشمل خصوم الجهاز المصرفي خاصة و دائع المقيمين بالعملات الأجنبية و شهادات الإيداع و اتفاقات شراء الأوراق المالية.

**النقود بالمفهوم الموسع M2 = النقود بالمعنى الضيق M1 + شبه النقد**

**ج- المفهوم الثالث M3 :**

يشمل مفهوما النقود المشار إليهما أعلاه (M1, M2) أكثر مفاهيم النقود استخداما، ولكن من التعريفات الأوسع للكتلة النقدية M3 و M4 فقد اتضحت فوائدهما في كثير من البلدان بسبب تقدم حركة التحرير المالي.

و رغم اختلاف إيجاد تعريف دقيق لـ M3 من دولة لأخرى و ذلك لإخلاف المؤسسات المالية و الأدوات النقدية الموجودة في تلك الدول، إلا أنها تعرف هذا المجمع على انه يشمل M2 بالإضافة إلى نطاق أوسع من الأدوات و المؤسسات المصدرة إذ تشمل الشيكات السياحية و الأوراق التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار مقياس معين للنقود لغرض تصميم السياسة النقدية ومراقبة التطورات النقدية يتأثر بدرجة استقرار العلاقة بين المتغير النقدي و بين الطلب الاسمي في الاقتصاد و بمدى التنبؤ بهذه العلاقة، بالإضافة إلى درجة تحكم السلطات النقدية في المتغير النقدي.

**1-2-2 محددات العرض النقدي:**

تشير مجموعة آراء الباحثين و الاقتصاديين إلى أن محددات عرض النقود في الاقتصاد تتحصر فيما يلي:

أ- **البنك المركزي:** يعمل كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على

إقراض الأموال، أما الجانب الآخر فيتمثل في تأثير النقد المصدر على القاعدة النقدية وبالتالي على حجم النقد في الاقتصاد<sup>1</sup>.

ب- **مدى تقدم الوعي الادخاري** و تزايد الوعي المصرفي و شيوع العادة المصرفية بين الأفراد، تزداد الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات العرض النقدي بزيادة شيوع الوعي المصرفي و تقدم عادات الأفراد المصرفية، فكلما كان الوعي الادخاري متقدما لدى الأفراد زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات العرض النقدي، وهذا ما يزيد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في خلق الائتمان لتوفر الأرصدة القابلة للإقراض، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الائتمان و بالتالي زيادة العرض النقدي.

ج- **البنوك التجارية:** يمكن أن تؤثر البنوك التجارية في العرض النقدي من خلال سياستها الائتمانية التي تتأثر بمجموعة من العوامل كحجم الاحتياطات النقدية والتوقعات المستقبلية.

### 3-1 التوازن في سوق النقود:

يعتبر السوق النقدي في حالة توازن إذا ما كانت الكمية الحقيقية للنقود المعروضة تساوي الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة، و لا تكون هناك رغبة لتغيير هذا الوضع.

### 2- قنوات السياسة النقدية:

إن آلية انتقال اثر السياسة النقدية هو التعبير الأكثر شيوعا للطرق التي تؤثر من خلالها تغيرات السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغير في العرض النقدي على الناتج و الأسعار، و يعتبر العرض النقدي قناة هامة قد تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأسعار و الناتج إلى جانب عدد آخر من القنوات التي يمكن لأسعار الفائدة التأثير من خلالها.

### 2-1 قناة سعر الفائدة:

تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب وجهة نظر الكينزية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة نمو الإنتاج و التشغيل، و بالمقابل

<sup>1</sup>- جمال خريس، النقود و البنوك، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2002، ص 115-116.

## الفصل الأول: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها

تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي و منه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي.

يلعب سعر الفائدة دوره كوسيط بين القطاع النقدي و القطاع الحقيقي من خلال ثلاثة روابط هي:

- الرابطة الأولى و تتمثل في العلاقة بين العرض النقدي و سعر الفائدة.
- الرابطة الثانية و تتمثل في العلاقة المفترضة بين سعر الفائدة و الإنفاق على الاستثمار.
- الرابطة الثالثة و تتمثل في العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري و مستوى الطلب الكلي<sup>1</sup>.

يرى فريدمان انه ليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي، حيث يقرر فريدمان أن التغير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية و هي:

أ- اثر السيولة: و هو انخفاض فوري لسعر الفائدة قصيرة الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.

ب- اثر الدخل: و هو محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة نتيجة زيادة العرض النقدي الحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة و هذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع و الخدمات، وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و هذا الارتفاع يسمى أثر الدخل.

ج- اثر مستوى الأسعار المتوقع: يمكن أن تتسبب الزيادة في المعروض النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب زيادة في الطلب على النقود، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77.



## خ- اثر التضخم المتوقع:

فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع و الذي يعد من مكونات سعر الفائدة و في المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة تضخم ضمن سعر الفائدة و لا سيما إذا كانوا سيقومون باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية في شراء عقارات قد ترتفع قيمتها على الأقل بنفس معدل التضخم و هذا يعني أن اثر التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الأساسي<sup>1</sup>.

## 2-2 قناة سعر الصرف:

نظراً لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية و التحول إلى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دوراً هاماً في نقل اثر السياسة النقدية و ذلك بتأثيره على صافي الصادرات و على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي و يحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية.

يمكن مناقشة التأثير من خلال سعر الصرف وفق ثلاثة مداخل رئيسية و ذلك وفقاً لتأثير سعر الصرف على كل من أسعار المستوردات و الصادرات و صافي الأصول الأجنبية المقتناة.

## 2-2-1 تأثير سعر الصرف على أسعار الواردات:

يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار الواردات و هذا ما ينعكس على ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلكين، وهو يعني ارتفاع معدل التضخم بشكل مباشر وسريع، و غير مباشر عن طريق ارتفاع أسعار السلع الوسيطة.

## 2-2-2 تأثير سعر الصرف على صافي الواردات: يؤدي سعر الصرف المنخفض إلى

انخفاض قيمة العملة الوطنية و بالتالي زيادة التنافسية و تحسن الميزان التجاري، وهذا بدوره سيحفز الطلب على المستوى الكلي و بالتالي ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup>- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007، ص 118-119.

**2-2-3 اثر سعر الصرف على صافي الثروة:**

يقود انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من القطع الأجنبية وبالتالي صافي الثروة سوف يتأثر بذلك وفقاً لرصيد الميزان بين جانبي الأصول و المطالب الأجنبية.

**2-3 قناة الائتمان:**

يظهر دور هذه القناة في السياسة النقدية عندما تمارس السياسة النقدية سياسة انكماشية، مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها و أوراقها المالية، و يصبح المقرضون غير قادرين على إحلال الاقتراض غير المصرفي كما هو مفترض في فكرة القناة النقدية ويكون الانخفاض الناتج عن ذلك في الطلب الكلي اكبر مما يمكن رده إلى القناة النقدية وحدها.

تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع أثار تغيير سعر الفائدة الناتج عن تغيير العرض النقدي و من ثم فهي ليست قناة مستقلة و إنما آلية تحسين أوضاع، وتهتم دالة قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي و هذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجياً - سواء من خلال إصدار سندات أم حقوق ملكية - و بين تكاليف الأرصدة المتولدة داخلياً، و من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح، و أي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة و من ثم يقيم علاوة التمويل في نفس الاتجاه.

**3- تحديات السياسة النقدية**

نظراً للتحويلات التي تعرفها بيئة السياسة النقدية، فقد ظهرت مجموعة من التحديات تواجه السياسة النقدية، ومن أهم هذه التحديات إشكالية تعارض أهدافها إذ لا يمكن تحقيقها مجتمعة، ناهيك عن التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي.

**3-1 إشكالية تعارض أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق**

مجموعة من الأهداف، لكن في الواقع لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دفعة واحدة، فهناك

تعارض بين هذه الأهداف مما يضع السلطات النقدية في وضع صعب و هذا ما سيتضح مما يلي<sup>1</sup>:

- يواجه تعارض بين هدف الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم و تحقيق النمو، وهذه نقطة خلاف بين الاقتصاديين، فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، و بالمقابل يوجد الرأي القائل أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسيع النشاط الاقتصادي.

- هناك تعارض بين هدف استقرار الأسعار و تخفيض البطالة، فسعي السلطات النقدية إلى تخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية، فتتساهل في منح القروض و يزداد العرض النقدي و تنخفض أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب، فترتفع الأسعار و يعم التضخم، وبالتالي فإن تحقيق احد الهدفين يتطلب التضحية بالآخر.

- قد يحدث تعارض بين تخفيض البطالة و تحقيق التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يحدث خلافا في ميزان المدفوعات، هذا من جهة و من جهة أخرى نجد أن إتباع هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى ارتفاع المداخيل و زيادة الاستيراد الذي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

### 2-3 تحديات تواجه الجهاز المصرفي:

- إن تسارع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية، وفي ضوء عراقة الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان و تواضعها في بلدان أخرى لا سيما النامية منها، يتطلب من بنوك هذه البلدان الاستفادة و بسرعة من تكنولوجيا الخدمات المالية، خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المستخدمة في مجال العمليات المصرفية لسد الفجوة بينها و بين بنوك البلدان المتقدمة.

- إن تحصيل هذه التكنولوجيا و التكيف معها لا يعتبر كافيا إذ يجب على هذه البنوك أن تأخذ زمام المبادرة و تسعى إلى الابتكار و التحديث في مجال الأدوات المالية والاستثمارية الجديدة، حتى تواكب و تنافس البنوك العالمية.

<sup>1</sup>- لحو موسى بوخاري، مصدر سابق، ص 103.

- حتى تتعاضد الفائدة من التكنولوجيا الحديثة و إدخال أدوات مالية جديدة يتعين تحقيق مزيد من التحرير للعمل المصرفي، و إزالة كافة العوائق التي قد تحد انطلاقته المنشودة، كي يكون قادرا على المنافسة في الأسواق المحلية و العالمية على حد سواء.

# الفصل الثاني: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية

## تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية و تنفيذ خططها و مشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك و لتحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة، و استقرار الأسعار و الأجور و تحقيق العدالة و الرعاية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، ومن اجل ذلك تلجأ الحكومات إلى زيادة أو تخفيض النفقات و الضرائب بما يتلاءم و الوضع الاقتصادي العام، كما تستطيع الحكومات تغطية نشاطاتها المختلفة عن طريق إحداث عجز في موازنتها العامة.

و تركز السياسة المالية اليوم على زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة، وذلك بهدف تنشيط الطلب العام على السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

و من الأهداف التقليدية للسياسة المالية العامة المحافظة على موازنة عامة متوازنة، وكانت الحكومات دائما تتجه إلى عدم الإخلال بهذا المبدأ إلا في حالات استثنائية طارئة كالحرب، فالزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن يقابله ارتفاع في جباية الضرائب يناسب هذه الزيادة، إلا انه بتطور المفاهيم المالية و الاقتصادية للدولة الحديثة أصبح ينظر إلى السياسة المالية من منطلق ايجابي أكثر، بمعنى أن الحكومة يمكن أن تتجاوز مبدأ توازن الموازنة العامة إذا ما تطلبت ذلك الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة.

ففي حالات الركود الاقتصادي و عندما يعمل الاقتصاد القومي بطاقة اقل من قدرته الإنتاجية الكاملة من الممكن أن تلجأ الحكومات إلى تنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة الإنفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العامة، و عندما يقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل للمصادر و تجنباً لمخاطر التضخم يمكن للحكومة أن تعتمد سياسة مالية مختلفة تلاءم مثل هذا الوضع، أي أن الحكومة تلجأ إلى تخفيض نفقاتها و زيادة الضرائب في هذه الحالة.

من خلال هذا الفصل نحاول التطرق إلى السياسة المالية من خلال أربعة مباحث، ففي المبحث الأول نتطرق إلى ماهية السياسة المالية، و في المبحث الثاني نتناول السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، ثم في المبحث الثالث نتطرق إلى أهداف السياسة المالية وفي المبحث الرابع نتناول أدوات السياسة المالية.

### المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

لكي نتمكن من تحديد مفهوم للسياسة المالية و تعقب المراحل التي مرت بها في مسيرة حياة الشعوب حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن لابد من ملامسة سريعة للمالية العامة كعلم قائم بذاته، تكمن أهميته بالتأثير الكبير على اقتصاديات الدول لا سيما أن هذا العلم أخذ دوره يتعاظم ضمن ظروف الحاضر و باتجاه المستقبل.

### 3- تعريف المالية العامة:

لقد كان لنشوء الدولة القوية الموحدة في أوربا و عندما أصبح عليها أن تقوم بمهام ووظائف لم يسبق لها أن تصدت لها من قبل، مما توجب عليها أن تؤمن إيرادات كافية لمواجهة النفقات التي ترتبت عليها بسبب تقديمها لخدمات معينة للمجتمع و قيامها بوظائف متنوعة اقتضاها التطور التاريخي لهذه المجتمعات.

تركزت معظم البحوث و الدراسات حول الإيرادات و سبل تحصيلها و زيادتها، وكذلك دراسة النفقات التي يتعين إنفاقها في سبيل تحقيق توازنها المالي، لكن اتساع نطاق الإنفاق العام و تدخل الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية حتم عليها البحث في طرق جديدة لزيادة إيراداتها العامة في مقابل التزاماتها المتعددة، و بذاك تخطت الدور التقليدي الذي قامت به سابقا و المقتصر على تحقيق التوازن المالي ليكون ذلك عامل مهم في تبلور المالية العامة كعلم يبحث في نفقات و إيرادات الدولة ضمن أصول و ضوابط ينبغي مراعاتها، و إلا تعرضت مالية الدولة للانهايار و التدهور.

وبذلك فقد عرفت المالية العامة على أنها العلم الذي يبحث في القواعد و الأصول التي تنظم أوجه النفقات و طرق إنفاقها و الأساليب التي تتبعها الإدارة المالية - مركزية كانت أم محلية- في الحصول على الموارد اللازمة لإشباع حاجات الجماعة<sup>1</sup>.

يتضح من هذا التعريف بعلم المالية العامة مدى ارتباطها بالتطور الذي طرأ على الفكر الاقتصادي، و على النظريات التي تناولت هذا الموضوع و التي تحولت بمفاهيمها من مسؤولية الدولة ضمن حدود الإنفاق على الأمن الخارجي و الدفاع و إلى أن تبنت الدولة الدور التداخلي في المجالات كافة فأصبحت معنية بالأوجه الاقتصادية كافة و الإشراف على معظم الفعاليات، و يعتبر هذا التطور نوعياً في طبيعة المسؤوليات التي تقع على عاتقها والتي شملت أيضاً تمويل البرامج الاجتماعية و قطاع الخدمات كالصحة و التعليم و إلى ما هنالك من مجالات اختصت بها و أصبحت بحاجة إلى توفير الموارد و زيادة المنابع التي توفر من خلالها هذه الموارد لتغطي نفقاتها المتزايدة باستمرار.

#### 4- مفهوم السياسة المالية:

ظل و ما زال تطور السياسة المالية مرادفاً و مرافقا لتطور المالية العامة و النفقات العامة و الإيرادات العامة، إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق لتتمكن من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها و تسيير المصالح العامة، و خلال المدد السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي و الخارجي و إقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي)، أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (مفهوم حديث للمالية العامة) أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية و تحسين الأوضاع المعيشية و حماية الاقتصاد الوطني و زيادة الثروة الوطنية و نشر العلم و حفظ الصحة العامة و تأمين مياه الري و الشرب و معالجة الأزمات الاقتصادية، وهكذا فإن الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- يوسف شباط، محمد الحلاق، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق - سوريا، 2006، ص 16.

<sup>2</sup>- حسن عواضة، و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1995. ص 09.



إلا أن علم المالية و بالتالي السياسة المالية لم تأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، و أول من بحث الأصول المالية بحثا عميقا كان العالم الفرنسي بودان (BODIN) عام 1956، ثم ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية و النظام الضريبي في أوروبا و تحت عنوان (روح القوانين) لمونتسكيو، و في عام 1776 نشر الاقتصادي الانجليزي ادم سميث في كتابه المعروف (ثروة الأمم) و فيه القواعد الواضحة و الصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية رأسا على عقب و كانت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة و التشريع المالي، و في مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية علما مستقلا له مؤلفاته و قواعده الصريحة و تقاليده<sup>1</sup>.

ففي الوقت الذي آمنت فيه النظرية التقليدية بمبدأ الحياد المالي في ظل الدولة الحارسة و أن الحكم على سلامة المالية العامة يكون في ضوء مبدأ توازن الموازنة و ليس مبدأ التوازن الاقتصادي، أعيد النظر بهذه الفكرة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد العظيم)، و أصبح للدولة و للسياسة المالية مفهوما جديدا يختلف عن المفهوم التقليدي بحيث يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، و بالتالي إنهاء حالة الحياد المالي الذي قامت عليه النظرية التقليدية، وهكذا فإن الحكم على سلامة السياسة المالية لم يقتصر على مبدأ توازن الموازنة و إنما التأثير في وضع التوازن الاقتصادي العام، ثم كانت الحرب العالمية الثانية و أظهرت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم و الركود باستخدام أدواتها المالية لمعالجة تلك المشكلات الاقتصادية، و في الوقت الحاضر أصبح من المعترف به لدى معظم الاقتصاديين و رجال السياسة أن السياسة المالية هي اقوي أنواع السياسات الاقتصادية و انتقال اهتماماتها كان لا بد معه انتقال هدف السياسة المالية إلى تحقيق ما يلي<sup>2</sup>:

- المحافظة على مستوى التشغيل الكامل الذي وصلت إليه البلدان من استخدام السياسة المالية و مكوناتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

<sup>1</sup>- جورج كلارك و آخرون، موجز الاقتصاد الأمريكي، مكتب الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية 2002، ص 66-69.  
<sup>2</sup>-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي - نظرية مالية الدولة و السياسة للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 1999، ص12-13

- مكافحة التضخم على المستوى الكلي و من إتباع الإجراءات الضرورية (السياسة المالية) لمكافحة التضخم في قطاعات معينة طبقا لنوعيته لإعادة التوازن بين العرض و الطلب الإجماليين، كذلك الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادي.
- الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي (إعادة توزيع الدخل)، وخاصة بعد تطور دور الدولة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية إذ بدأت تلعب السياسة المالية فيها دورا مهما و بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم البلدان و خصوصا البلدان النامية.

و بعد ما تقدم يمكن تعريف السياسة المالية تعريفا يتلاءم و الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة، ففي ظل النظرية التقليدية فإن السياسة المالية يمكن تعريفها تبعا لغاستون و غيره من الكلاسيك بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيآت العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة و تأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعباءها بين الأفراد، في حين أن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة، إذ تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة و ضرائب و قروض ووسائل نقدية و موازنة... الخ لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الصحية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

#### 6- السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي:

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية و بالتحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر و مطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاجتماعية و الاقتصادية تقوم على أساس سياسة النظام الاقتصادي الحر و الذي يقرر انه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بشكل تلقائي و عند مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي فهمت

<sup>1</sup>- حسن عوضه، و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، مصدر سابق، ص 9-13.

النظرية الكلاسيكية على أنها تتادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها كالدفاع و الأمن الداخلي و القضاء و ضمان المرافق العامة بتبديد و ضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، فلهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة<sup>1</sup>.

و من الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع و المراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية و اجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، و في الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة و بشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة تمادت في فرض الضرائب و يؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها.

ولذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة قاعدة مهمة في المالية التقليدية و التي تعرف بقاعدة توازن الموازنة<sup>2</sup>.

و في ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائياً، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، و

<sup>1</sup>- باهر محمد علتم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة القاهرة 1998، ص 10-11.  
<sup>2</sup>- علي خليل و سلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 2000، ص 254.

اقتصرت دورها على تحقيق التوازن الحسابي، وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي<sup>1</sup>:

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات و تحدد حجمها و هذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.
- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة.
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك عن الضرائب على الادخار، طالما أنه هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار و أن أفضل الضرائب تلك التي تميز بين العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.

خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية و النظرية الاقتصادية من جهة و بين السياسة المالية و السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية و التضخمية التي شهدتها العالم أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سبباً في الخروج عليها و إتباع سياسة مالية ايجابية.

## 7- السياسة المالية في التحليل الكينزي:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا وجود للكساد، أبرزت مدة الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة و انخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل و بالتحديد في العهد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية و منها المالية موقفها الحيادي التقليدي فكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، مصدر سابق، ص 12-13.

إعادة النظر في فكرة مبدأ الحياد، و أفسحت المجال لوجهة نظر أخرى تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة و لإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى انه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا علاجاً للكساد و التضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة و الكساد، وان السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي و الضرائب و الاقتراض العام، رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق و ما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، و فيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل لإحداث الاختلالات الدورية و نوبات الركود المزمنة.

ومضى كينز في تحليله و بكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات و منها ما كان في مجال خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق أو كلاهما معا خصوصا في مجال الخدمات و الأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعله، و بالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي، حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز و بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، و بذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذاً و إتباعه مفهوماً جديداً لها يتمثل في **المالية الوظيفية بدلا من المالية المحايدة** و أصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي و طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، الدار الجامعية للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1988، ص 09.

و انتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائياً، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل، و كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي و الذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، و يمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي<sup>1</sup>:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

و في نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن و بالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استناداً إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا و هي السياسة التعويضية في القواعد الآتية<sup>2</sup>:

- إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.
- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي و من ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولاً إلى حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم.
- إذا ساد الاستخدام و الاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

## 8- السياسة المالية في التحليل النقدي:

أحرزت وجهة نظر النقديين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء

<sup>1</sup> - حسن عوضة و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، مصدر سابق، ص 275-276.

<sup>2</sup> - باهر محمد عتلم، اقتصاديات مالية، مصدر سابق، ص 211-212.

التضخم الركودي<sup>1</sup> في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم و البطالة و بنسب عالية، إذ اعتقد النقوديين و صناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة و مضادة للتضخم، وان السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار و في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، و أن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، و يعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال ملتون فريدمان و كارل برونر و غيرهم بان اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي.

إذ يعتقد النقوديين أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، و هذا ما يطلق عليه النقوديون أثر المزاحمة<sup>2</sup>، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام و الخاص، نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، و في هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي<sup>3</sup>.

و مما سبق يتضح أن النقديون و على رأسهم ملتون فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم و يجذبون سياسة القواعد أساساً للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة، لاعتقادهم بان السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في

<sup>1</sup>- في هذه الظاهرة يصاحب الارتفاع المتواصل في الاسعار تزايد معدلات البطالة و تباطؤ معدلات النمو.

<sup>2</sup>- يحدث اثر المزاحمة نتيجة منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد اللازمة للتمويل و انتزاع القطاع العام لتلك الموارد.

<sup>3</sup>- باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، مصدر سابق، ص 478-481.

العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات و محاولات المدرسة النقودية إحياء للجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

### 9- السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية:

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقودية و الكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية و النقدية ظهرت إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية<sup>1</sup>، التي تبنتها مجموعة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار اسم أصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

و يستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن و تقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك و يقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور و الأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

و من هذه الفروض و غيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفضل ما تحصل عليه من المعلومات و ما تكسبه من خبرة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح و الواقعي لتلك المتغيرات و بالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية ألا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان و لا سيما في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد كالإنتاج و الاستخدام.

و لتوضيح ذلك نفترض مثلا حالة من الركود الاقتصادي و أن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية ، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي و توفر فرص اكبر للعمل و ارتفاع الأسعار و الأجور نتيجة للسياسات

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، مصدر سابق، ص 444.



التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى و لن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة و بالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق و لن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل و تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب و الإنتاج و بالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض ضرائب الأجراء أو لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي و استخدام إي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة المالية التوسعية عديمة الجدوى.

#### 10- السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانبي العرض:

تؤكد مدرسة اقتصادي جانبي العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال و التوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب و الحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار و الأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى و ليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل و الإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، و بالتالي في العرض من اليد العاملة و رأس المال و هذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل و الادخار و الاستثمار مقارنة بوقت الفراغ و الاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل و الادخار و ليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم و بشكل فعال

في زيادة الادخار و الاستثمار و الذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

ورداً على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية، وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد أن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض و ردهم على ذلك قد استند إلى منحنى لافر<sup>2</sup> (laffer cure) الشهير، ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة، و الفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن حصيللة ضريبة أكثر غزارة.

ومن الواضح أيضاً أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية و بالذات السياسة الضريبية أهمية اكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساسية و هي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة و يخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضاً لمن تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا توضح ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي<sup>3</sup>:

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، و في هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

<sup>1</sup>- بول أ . سامويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 647-648.

<sup>2</sup>- يوضح منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة و إيرادات الضريبة، وفكرته الأساسية هي ان مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي، و ذلك لان رفع معدل الضريبة يؤدي الى التهرب الضريبي.

<sup>3</sup>- بول سامويلسون ، مصدر سابق، ص 649.

- أن يكون النظام الضريبي اقل تصاعدياً، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

### المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية و التأثير على الطبقات و الشرائح الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأدوات و الإجراءات تطبق على الأفراد و الجماعات البشرية، لذلك تتعدد أهداف السياسة المالية و تتشابه في إطار المجتمع الاقتصادي و بناءً على ذلك نلاحظ أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

#### 5- تحقيق العدالة الاجتماعية:

ركزت الأفكار و النظريات الاجتماعية منذ فجر التاريخ على العدالة الاجتماعية، لكن الممارسات العملية و الحكام كانوا يصدرون القوانين و الأحكام التي تحقق مصالح مجموعة صغيرة من الأفراد، و بذلك كانت العدالة شبه غائبة في أكثر المجتمعات، فالعدالة في المفهوم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون و الاستفادة من الخيارات العامة و تحقيق التكافل بين الأغنياء و الفقراء و إزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الجنس.

إن العدالة الاجتماعية أو المساواة كما يعدها البعض إنما تعني أن يتمتع الجميع بالحقوق و الحريات دون تمييز<sup>1</sup>.

أن مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يرتبط بالإنصاف أو المساواة قد تطور و ارتبط بالديمقراطية لان سلطة الحاكم المنتخب أصبحت مرهونة بالفاعلين الاجتماعيين أي

<sup>1</sup>- تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان 2004، ص 197-198.

بصناديق الاقتراع، ولذلك أصبحت الحكومات تخاف من الاستبداد و الظلم و تحقيق مصالح طبقة على حساب طبقة أخرى.

و في هذا الإطار يرى (آلان تورين) المفكر الفرنسي أن المواطنة و التلاحم الاجتماعي و الانتماء للدولة أو القومية و الارتباط بثقافة معينة و تاريخ مشترك قد يستثمرها الحاكم لتحقيق مصالح البعض على حساب البعض الآخر، وبذلك تزول العدالة وهو يركز على الديمقراطية أكثر من تركيزه على العدالة الاجتماعية التي قد يختفي وراءها الحاكم لتحقيق بعض المصالح الخاصة<sup>1</sup>.

فالديمقراطية و الانتخابات الحرة أصبحت الأداة الهامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والسؤال المطروح حالياً هو: كيف تستطيع الديمقراطية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجال المالي و الضريبي؟.

إن تطبيق مبدأ التجنيد الإجباري على جميع الرعايا يعني عدالة اجتماعية، فإذا أعطت الدولة مجموعة من الأفراد صفة الإعفاء يعني أنها غير ديمقراطية و لا تحقق العدالة، و في المجال المالي فإن فرض الضرائب على جميع المواطنين يعني تحقيق العدالة الضريبية لكن السؤال المطروح: هل تفرض الضرائب بمعدلات متساوية على جميع الأفراد لتحقيق العدالة؟.

بالطبع يجب على الدولة فرض الضرائب استناداً للدخل ووضع المكلف و الثروة، وهنا تدخل في إطار التنظيم الفني للضرائب، ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة، و لكل نوع من هذه الضرائب سلبياته و ايجابياته، فالضرائب غير المباشرة غير عادلة لأنها لا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، فمثلاً فرض ضريبة 10 دينار على علبة سجائر لا يراعي وضع هذا المستهلك المالي هل هو غني أو فقير؟ أما الضرائب المباشرة فهي ضرائب عادلة لأنها تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، فالمالك الذي يملك مصنعا و متجراً و تجارة الاستيراد و التصدير، لا يمكن أن يدفع ضريبة مثل العامل أو الموظف الذي يتقاضى راتباً في نهاية الشهر، فالضريبة المباشرة على هذا المكلف الغني يجب أن تكون مرتفعة في حين يجب أن تكون ضريبة الآخر متدنية.

<sup>1</sup>- آلان تورين، مالديمقراطية؟، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 2000، ص 48-50.

كذلك ثمة من يسأل هل فرض ضريبة بمعدل 15 % على الموظف و التاجر تكون عادلة لأنها متساوية في المعدل؟، بالطبع لا تكون هذه الضريبة عادلة لأن عبء 15% على الموظف هو اكبر بكثير من عبئها على دخل التاجر، لأن التاجر أشبع الحاجات الأساسية فيما لم يستطيع الموظف إشباع حاجاته الأساسية و هو في حالة عجز مالي مستمر نظراً لارتفاع الأسعار مقابل ثبات الأجور.

و استنادا لذلك نعرف العدالة الضريبية أنها هي فرض ضرائب أو معدلات ضريبية متساوية على جميع المكلفين و الأموال الخاضعة للضريبة و لا يجوز إعفاء بعض الأفراد أو الشرائح أو القطاعات الاقتصادية دون مبررات موضوعية تستند لسياسة الدولة أو حالة الاقتصاد الوطني، و تتمثل خصائص العدالة الضريبية فيما يلي:

- تساوي المعدلات الضريبية أو الضرائب المفروضة فلا يجوز فرض معدل مرتفع لصناعة الغزل و معدل منخفض لصناعة النسيج مثلا.
  - معاملة العاملين في قطاع معين نفس المعاملة الضريبية، أي إخضاع جميع العاملين مثلا في صناعة المنظفات لنفس المعدلات الضريبية كما يجب أن يخضع العاملون في التجارة لنفس المعدلات الضريبية دون تمييز.
  - إعفاء ذوي الدخل المحدود و خاصة الموظفين و العمال و غير العاملين (العاطلين عن العمل) وذوي الدخل دون حد الكفاف.
  - أن التمايز في الضرائب و المعدلات الضريبية يجب أن يستند لمبررات اقتصادية مثل تحفيز الإنتاج في قطاع معين أو تشجيع الاستثمار أو التصدير أو أحيانا فرض ضرائب مرتفعة على الصناعات المضرة بالصحة العامة مثل الكحول و التبغ وغيرها.
- تعد العدالة الضريبية احد أهم أدوات السياسة المالية لأنها تدفع الأفراد و تحفزهم على المساهمة في الأعباء العامة، وهنا يجب التركيز على مكافحة التهرب الضريبي، لأن التهرب يساعد البعض على تحقيق ثروات خاصة على حساب الآخرين و يدفع الأكثرية إلى عدم الاهتمام بالشؤون العامة و إيجاد وسائل غش و خداع للتخلص من الضرائب.

أما استخدام الضرائب كوسيلة للتدخل وهو جوهر السياسة المالية فإن الضريبة كما هو معروف وسيلة مالية لتمويل الإنفاق العام، لكنها أصبحت من أهم أدوات التدخل استناداً للنظرية الكينزية، ومن هنا تعتبر الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية لأن من خلالها يمكن تشجيع الإنتاج و التصدير و تخفيض الاستيراد و زيادة الدخل أو تخفيضها.

إن تحقيق العدالة الضريبية بصورتها النسبية يؤدي لتحقيق العدالة الاجتماعية، لان أكثر الأنظمة السياسية تضع في صلب برامجها العدالة الضريبية بشكل دقيق، كما أن الأحزاب تضع في برامجها الانتخابية (زيادة أو تخفيض الضرائب) فالأحزاب العمالية والديمقراطية تسعى لزيادة الضرائب على رأس المال و تخفيض ضرائب الأجور و ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين تسعى الأحزاب المحافظة و اليمينية إلى دعم أصحاب الاستثمارات و الرساميل فتخفض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الاستثمار و تزيد الضرائب على الاستهلاك و الأجور اعتقاداً منها أن المستثمر أو المنظم هو المحرك الأساسي في النظام الرأسمالي<sup>1</sup>.

إن اختلاف الأنظمة السياسية لا يقلل من أهمية العدالة الضريبية كمصطلح و مفهوم سياسي اقتصادي اجتماعي، و يسعى كل نظام لاستخدام المعدلات الضريبية و الضرائب التي تحقق سياساته الاقتصادية و الاجتماعية.

## 6- تحقيق التوازن الاقتصادي:

تستطيع السياسة المالية بما تمتلكه من أدوات أن تؤثر على العرض و الطلب الكليين، فمن خلال الإنفاق العام تؤثر على العرض، و من خلال الضرائب تؤثر على الطلب وذلك كما يلي:

أ- **الإنفاق العام:** و يتألف من الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري، فكلما زاد الإنفاق بشكل عام يزداد الإنفاق الكلي و يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، و في حال زيادة الإنفاق الجاري هذا يعني زيادة الدخل، فإذا كان العرض منخفضاً سوف يحصل التضخم، وإذا كان

<sup>1</sup> - علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، دمشق 2009. ص 314.

العرض اكبر من الطلب سوف يؤدي الإنفاق الجاري لتحريك الطلب و لذلك نحصل على التوازن.

و الإنفاق الاستثماري سوف يتضمن شراء السلع و المواد وإقامة المصانع، وعلى الدولة زيادة الإنفاق الاستثماري إذا كان العرض منخفضا و ذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج مما يؤدي لحدوث التوازن، إذ يجب على الدولة دراسة حالة الاقتصاد و اختيار الحل الأفضل، إنفاق حكومي جاري أم إنفاق حكومي استثماري.

ب- **الضرائب:** و هي الأداة المالية الهامة لإعادة توزيع الدخل، فكلما ازداد حجم الضرائب تزداد العدالة الضريبية و العدالة الاجتماعية و خاصة في حالات الضرائب المباشرة، أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء لذلك على الدولة استخدام الضريبة لتحقيق الإنصاف الاجتماعي اي التركيز على الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل و بالتالي فهي تشجع الطلب مما يؤدي إلى لزيادة الإنتاج و حصول الرواج الاقتصادي.

و يجب أن نتطرق الدولة من حالة الاقتصاد الوطني، هل هناك توازن بين العرض والطلب؟ هل العرض اكبر من الطلب؟، و كيف يمكن تحقيق التوازن من خلال الإنفاق العام و الضرائب؟.

أ- إذا كان العرض اكبر من الطلب فإن الاقتصاد يكون أمام حالة ركود، و هنا ينبغي على الدولة تشجيع و تحفيز الطلب وذلك عبر:

- زيادة حجم الإنفاق العام الجاري الذي يتضمن زيادة الأجور.
- تخفيض الضرائب لأنها تؤثر على الدخل فتزداد الدخل بمقدار هذا الانخفاض فيزداد الطلب الكلي.

إن زيادة الإنفاق العام و تخفيض الضرائب سوف يحفز الطلب الكلي.

ب- إذا كان الطلب اكبر من العرض فإن الاقتصاد يكون في حالة تضخم و أمام هذه الحالة على الدولة :

- تخفيض حجم الإنفاق العام و خاصة الجاري بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع طلب الحكومة على السلع و الخدمات و أعمال الصيانة.
- زيادة الضرائب لتخفيض حجم الأرباح و المداخيل فيؤدي ذلك لتخفيض الطلب الكلي.

إن زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق العام سيؤثران على الدخل فينخفض مقابل العرض فيحصل التوازن الاقتصادي الكلي.

### 7- تخفيض عجز الموازنة:

عجز الموازنة هو التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة و نمو الإيرادات العامة<sup>1</sup>، وهو كذلك عجز الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة، و السؤال المطروح كيف ستمول الدولة هذا العجز المالي، هل من خلال الإصدار النقدي أم من خلال الاقتراض من الجمهور أم الاقتراض الخارجي؟.

و بذلك تنتقل لسياسة عجز الموازنة أو ما يسمى بالتمويل بالعجز، و الذي يعرف بأنه سياسة مالية تستخدمها الدول النامية حيث تمول عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي لحدوث التضخم، و من أسباب حدوث العجز المالي ما يلي:

- زيادة و تطور حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول أو ينبغي تقديمها للمواطنين بهدف تحسين ظروف المعيشة.
- زيادة حجم الإنفاق على مشاريع القاعدة الأساسية من طرق و جسور ومرافق عامة و سكك الحديد و المطارات و الاتصالات و غيرها.
- زيادة حجم التوظيف الحكومي بهدف تخفيض حجم البطالة.
- تدني مستوى الخبرات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة حجم التهرب الضريبي.
- الخلل الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني و فروعها، فالتجارة و الخدمات تنمو و تتطور بمعدلات أكبر بكثير من القطاعات الإنتاجية.

<sup>1</sup>- رمزي زكي، عجز الموازنة العامة، دار ابن سينا للنشر، القاهرة 1992، ص 39.



إن هذه الأسباب توضح لنا أن النفقات تتزايد و الإيرادات تتراجع الأمر الذي يؤدي لزيادة عجز الموازنة و السؤال المطروح ما هو الحجم الأمثل لعجز الموازنة؟

بالطبع لا توجد وصفة جاهزة لتحديد العجز أو الحجم الأمثل للعجز، لكن الخبرات الأوروبية حددت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 03% للدول التي ستضم للإتحاد الأوروبي، و إذا أخذنا الدول النامية مقابل هذه الدول يمكن القول أن الحجم الأمثل لنسبة العجز يقدر بـ 08 إلى 10 % .

فالدول المتقدمة تمويل العجز المالي من خلال الاقتراض من السوق النقدية أي من خلال إصدار سندات الدين العام التي تطرح للتداول في الأسواق المالية التي تكلف الدولة نفقات تسويقها و الفوائد المترتبة عليها.

و في الدول النامية فكانت تلجأ للإصدار النقدي أي الاقتراض من خلال البنك المركزي مما يؤدي لحدوث التضخم، أما في الظروف الراهنة فأصبحت بعض الدول التي أحدثت الأسواق المالية تسوق سندات الدين العام في البورصة أي اتجهت الدول النامية للاقتراض من الجمهور و ذلك بهدف تخفيض حجم الضغوط التضخمية التي يحدثها الإصدار النقدي (التمويل بالعجز).

فالسياسة الحكومية تتألف من الإنفاق العام و الإيراد العام، فإذا ازداد حجم الإنفاق العام و انخفض الإيراد العام يحصل عجز، و إذا ازداد الإيراد العام و انخفض الإنفاق العام يحصل الفائض، لذلك فإن دور السياسة المالية لا ينصب على تحقيق التوازن كما كان ينادي به الكلاسيك في السابق، بل حسب حالة الاقتصاد الوطني.

ففي حالات الركود ينبغي على الدولة من خلال السياسة المالية زيادة حجم الإنفاق العام و تخفيض الضرائب و بالتالي يزداد العجز، لكن الدول تحقق من خلال هذه الإجراءات دفع الاقتصاد من الركود إلى الراج بغض النظر عن تكلفة الأموال و حجم العجز.

و في حالات الراج (التضخم) تخفض الدولة الإنفاق العام و تزيد الضرائب لكي تخفف من حجم الضغوط التضخمية وقد تشكل الدولة فائضا تستخدمه في حالات الركود

استناداً لمبدأ الميزانية الدورية التي ظهرت في الولايات المتحدة و أوروبا بعد الكساد الكبير الذي حصل علم 1929، وقد أدت هذه الفكرة للمرونة في تحديد الموازنات و تنفيذها وتمويل العجز الذي يحصل، أي لا يوجد ما يسمى الدعوة لتخفيض عجز الموازنة بل يرتبط العجز بحالة الاقتصاد، فبالسياسة المالية تتدخل الدولة لإصلاح الخلل في الاقتصاد الوطني، وليست مهمة السياسة المالية تخفيض النفقات لكي تتعادل مع الإيرادات<sup>1</sup>.

فالعجز ليس عبئاً مالياً لأن أكثر ميزانيات دول العالم تعاني من العجز، ولو كان العجز عيباً اقتصادياً لما ظهر في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً في النمو الاقتصادي أي ليست المشكلة في العجز، بل في مصادر تمويله و الحالات التي ينبغي التدخل فيها لكي يتم تطوير الاقتصاد الوطني.

#### 8- تحفيز النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كمية عناصر الإنتاج المستخدمة و رفع كفاءتها الإنتاجية بهدف زيادة الناتج القومي، ويعرف كذلك بأنه الزيادة المضطربة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات التي يرغبها المجتمع، فالنمو الاقتصادي يتضمن الأدوات و هم عناصر الإنتاج و النواتج وهم السلع و الخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد.

يعد الدخل القومي أهم المؤشرات على النمو الاقتصادي، فإذا حصل النمو ولم يشعر المواطن بهذا النمو عن طريق زيادة دخله فيكون النمو قد ذهب باتجاهات غير صحيحة، وإذا ظهر التحسن في الدخل تكون نتائج النمو واضحة، و هنا تتدخل السياسة المالية التي تساهم في توزيع و إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، و السؤال المطروح هو: ما دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي؟، و ما الآلية التي تعمل بها لزيادة الإنتاج من السلع و الخدمات؟

بالطبع لا توجد معايير محددة و ثابتة لجميع الاقتصاديات، وتختلف هذه المعايير في الدول النامية عن المعايير المستخدمة في الدول المتقدمة.

<sup>1</sup> - علي كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 320.

ففي الدول النامية التي لم تستكمل مسيرة تطورها الاقتصادي بعد فإن السياسة المالية ضرورية، إذ لا يمكن تطوير الأدوات الإنتاجية و الإنتاج دون تدخل المالية الحكومية ويكون ذلك عن طريق:

- زيادة الإنفاق العام على مشاريع القاعدة الأساسية لكي يكون عاملاً مساعداً على تخفيض تكاليف الإنتاج.
- إقامة بعض المصانع الهامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص من جهة وإقامة المصانع العامة لتشجيع القطاع الخاص من جهة ثانية.
- تقديم الإعانات الإنتاجية بهدف تحفيز الاستثمار و المستثمرين و ذلك خلال فترة التأسيس بهدف دعم الإنتاج الوطني.
- تخفيض الضرائب أو الإعفاء خلال فترة تأسيس المنشآت الصناعية وذلك لزيادة حجم التراكم الرأسمالي.

إذا قامت السياسة المالية بهذه الإجراءات فإن المستثمرين سيقدمون على إقامة المنشآت، و بالتالي سوف يزداد الإنتاج و يزداد معدل النمو الاقتصادي و تصل الدولة إلى الأهداف المنشودة و هي تصنيع المواد الأولية و تشغيل العمالة الوطنية و زيادة الدخل الوطني.

أما عندما يبلغ الاقتصاد الوطني مراحل متقدمة فإن السياسة المالية سوف تنتقل لصيغة جديدة، لأنه لكل مرحلة من مراحل النمو سياسة مالية خاصة بها.

أما في الدول المتقدمة فإن النمو الاقتصادي قد بلغ مراحل متقدمة، وعبارة أدق سوف يتوقف النمو، و على الحكومات أن تبحث في مجالات أخرى لتحفيز النمو و يكون ذلك عن طريق<sup>1</sup>:

- تقديم الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل بهدف تحفيز جانب الطلب فيشجع العرض على الزيادة.

<sup>1</sup> - علي كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 322.

- زيادة حجم الإنفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة و الرفاهية و التسلية و غيرها.

إن الإنفاق في الدول المتقدمة يختلف عن الإنفاق في الدول النامية من حيث الجوهر و الشكل، كما يختلف في النتائج، لأن تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية يتجه باتجاه زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات والتصنيع، بينما يتجه في الدول المتقدمة لزيادة الرفاهية.

### المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة، و بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من أدوات الجباية و من أدوات الإنفاق العام و غيرها التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي و تؤدي لتحقيق الأهداف العامة.

من خلال هذا التعريف يتضح أن الأدوات المالية كثيرة و متنوعة، وتختلف من بلد لآخر، كما لا يمكن تطبيق الأدوات نفسها في اقتصاديات متباينة في درجة النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي، إضافة إلى ذلك فإن علم الاقتصاد هو احد أهم العلوم لذلك لا بد من وجود فوارق بين المجتمعات و اعتراضها أو قبولها بأداة مالية أكثر من غيرها، فلا يوجد معيار محدد أو وصفة جاهزة من أدوات السياسة المالية لمعالجة ظاهرة محددة بل دائماً تستخدم عدة أدوات معاً، واستناداً لذلك فإن أدوات السياسة المالية تتمثل في:

### 6- الضرائب و الرسوم:

تعد الضريبة من أهم الأدوات المالية نظراً لأنها توفر للخزينة العامة حوالي 90% من الإيرادات العامة، و هي وسيلة سيادية تعبر عن دور الدولة ووجودها و سلطتها، لذلك سميت بإيرادات سيادية و لا يستطيع الاعتراض عليها أو عدم دفعها كما هو الحال في القروض العامة أو الرسوم، أي يدفعها المكلف استناداً للنصوص القانونية إضافة إلى ذلك فإن استخدام الضرائب يعد عاملاً هاماً للتأثير على الحياة الاقتصادية، فبعد أن كان الكلاسيك يعتبرون الضرائب وسيلة مالية لإشباع الحاجة المالية للدولة، اعتبر الكينزيين

الضريبة أداة هامة للتدخل و توجيه النشاط الاقتصادي، فإذا أرادت الدولة تشجيع الإنتاج في قطاع معين فإنها تخفض الضرائب عليه و ترفعها على قطاع آخر، و بالمقابل فإن الضريبة أداة هامة للتأثير على إعادة توزيع الدخل و تحقيق الإنصاف الاجتماعي.

إن مركب الضرائب بين مباشرة و غير مباشرة يختلف من مجتمع لآخر و من حالة اقتصادية لأخرى و حسب توجهات الدولة و سياستها العامة، و بالتالي لا يمكن استخدام الضريبة نفسها التي تستخدمها ألمانيا في الجزائر نظرا لإخلاف مستوى التقدم.

#### 4-1 الآثار الاقتصادية للضرائب:

تؤدي الضريبة في الاقتصاديات المعاصرة إلى آثار بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية، فهي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع عن طريق تأثيرها على الأسعار، مما يؤدي لإعادة دمج عناصر الإنتاج بشكل أفضل حيث يحقق مزيدا من الربحية للمنظمين بغض النظر عن كميات الإنتاج و جودة السلع.

و يؤثر النظام الضريبي على معدل النمو في الاقتصاد الوطني عن طريق تأثيره على دخول الأفراد و إعادة توزيعها بين الاستهلاك و الادخار، فالضريبة تؤثر على الادخار حيث يضحي المواطن مباشرة بالادخار عندما تفرض عليه ضريبة جديدة أو يرتفع سعر ضريبة قائمة، كما يمكن أن تخفض ضرائب الاستهلاك إذا فرضت على السلع أو إذا كانت مرتفعة على الدخل حيث لا يستطيع صاحب الدخل إكمال سلة الغذاء التي كانت يشتريها قبل فرض الضريبة.

و تؤثر الضريبة على الاستثمار الذي يعد احد أهم محددات النمو الاقتصادي، فإذا فرضت ضرائب على المشاريع الاستثمارية الجديدة فإنها لا تستطيع المنافسة، الأمر الذي يضطرها للإغلاق مباشرة في حين تعطى الاستثمارات الحديثة فترة إعفاء طويلة لكي تتمكن من العمل و زيادة الربح و الدخل في حلقات المنافسة مع الشركات القديمة.

فالضريبة كمتغير اقتصادي تابع للدخل يجب أن تتحرك باتجاهات متوازنة تدعم وتؤكد توجهات الدولة لمعالجة حالة معينة، أما إذا كانت توجهات الضريبة بدون هدف فإنها إما أن

تؤدي للانكماش إذا كانت مرتفعة أو تؤدي للتضخم إذا كانت مرتفعة، و قد تؤدي التخفيضات الضريبية الى تكريس الركود اذا كان معدل الفائدة الاسمي على المدى القصير يساوي الصفر<sup>1</sup>.

### 5-1 الآثار الاجتماعية للضرائب:

تؤثر الضريبة على الطبقات و الشرائح الاجتماعية كافة نظراً لأنها تؤثر على الدخل والاستهلاك و تخفض الادخار، و تزداد آثارها السلبية عندما تؤثر على الناتج فينخفض ويؤثر على حجم التشغيل (أي يزداد عدد العاطلين عن العمل) و لذلك تتأثر الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية للأسباب التالية:

- تتخفض أجور (دخل) الفقراء بنسب و معدلات أعلى من دخول الأغنياء.
- ينخفض حجم الاستهلاك العام و قد لا يبقى الفقراء إلا على السلع الضرورية.
- يقع عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء، فيزداد الفقراء فقراً و بالمقابل يزداد الأغنياء غنى من خلال هذه الضرائب.

لذلك تسعى جميع الدول قبل فرض الضرائب غير المباشرة للتعرف على مستويات الدخل و مستويات الأسعار، فإذا كانت مستويات الدخل مرتفعة كما في الدول المتقدمة يعتمدون لفرض هذه الضرائب، و بالمقابل إذا كانت الدخل متدنية تلجأ الحكومات للضرائب المباشرة.

و لكي تتحقق عدالة الضريبة يجب أن تكون:

- تميز بين الأغنياء و الفقراء بحيث يحصل الفقراء على نسب من الإعفاء تتساوى مع تكاليف المعيشة.
- عامة، أي تفرض على جميع الأفراد أو على كافة أفراد الشريحة التي فرضت عليها الضريبة حيث لا يعفى احد منها دون مبرر.
- موحدة، تفرض بالنسب نفسها على كافة المكلفين.

<sup>1</sup> -Gauti B. Eggertsson. Federal Reserve Bank of New York. What fiscal policy is effective at Zero interest rates !. April 2010. P 01.

- تصاعدية، لا يجوز فرض ضريبة بنسبة واحدة على المواطنين كافة، فيجب أن تكون الشرائح الدنيا ذات معدلات متدنية بينما الشرائح العليا من الأرباح تتصاعد عليها النسب لتطال كميات كبيرة منها لصالح الخزينة.

### 6-1 الآثار السياسية للضرائب:

بما أن الضرائب ظاهرة اقتصادية متكررة فهي متغير اقتصادي في إطار السياسة المالية و هي تؤثر على الدخل و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و تؤثر على الطبقات الاجتماعية، ومن باب أولى أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على الأنظمة السياسية استناداً لما تقرره الإدارة الحكومية من ضرائب من جهة وتناسب هذه الضرائب مع الدخل من جهة ثانية، لذلك تسعى أكثر الأنظمة السياسية قبل فرض الضرائب للتعرف على متوسط الدخل ومقارنتها مع سلة الغذاء الضرورية لحياة المواطنين، شرط ألا يزداد عبء الضرائب على طبقة دون أخرى و ألا يزداد العبء الإجمالي فيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، وتسعى الأنظمة السياسية عند فرض الضريبة لتحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على رضى الأغلبية عند فرض الضرائب بهدف المعاضدة مع النظام السياسي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- العدالة في فرض الضرائب بين الطبقات و الشرائح الاجتماعية.
- حماية الفقراء نظراً لانخفاض دخولهم و ذلك بزيادة الحد الأدنى المعفى من الضرائب.
- زيادة الحصيلة و ذلك بزيادة الضغط الضريبي على الطبقات الغنية التي يتوجب عليها تمويل المجتمع الذي تلعب فيه الدور المتميز.

أن هذه الأهداف السياسية تزيد من حجم التعاون السياسي و يزول التناقض الطبقي والتناحر بين الطبقات نظراً لتحقيق العدالة الضريبية من جهة و توزيع العبء بالتناسب مع الدخل، الأمر الذي يرضي جميع أفراد المجتمع.

## 7- القروض العامة:

تعتبر القروض العامة ظاهرة حديثة العهد ترجع للحرب العالمية الأولى، عندما اضطرت جميع الدول المتحاربة لتمويل نفقاتها الحربية و تجهيز الجيوش و أصبحت القروض بعد تلك الحرب ضرورية لإصلاح ما دمرته الحرب، لأن الضرائب و الرسوم لا تستطيع لمحدوديتها إعمار ما دمرته الحرب، لذلك أصبحت قاعدة مالية عادية بعد أن كانت ظاهرة استثنائية تستخدمها الدول في الظروف الاستثنائية.

لكن هذه الظاهرة ترجع في جذورها إلى القرون الوسطى أو ما قبل، فعندما كان الملك أو الإمبراطور يحتاج للأموال يلجأ إلى فرض الضرائب و الرسوم، ولكن بعض الملوك كانوا يفترضون من كبار التجار و النبلاء لسد الاحتياجات العامة ثم تسدد هذه القروض من حصيلة الضرائب<sup>1</sup>.

أما الدولة الإسلامية العباسية فقد استخدمت القروض العامة عدة مرات عندما كانت إيرادات الدولة لا تكفي لسد النفقات العامة، أو لتجهيز الحملات العسكرية، وكان الخليفة يضع إيرادا معيناً ضماناً لسداد هذه القروض مثل الخراج، و كانت القروض العامة ظاهرة مألوفة في العصر العباسي نظراً لتراجع حجم الإيرادات بسبب الجفاف و الأمراض أو حالات الاضطرابات السياسية و غيرها.

إلا أن ظاهرة القروض العامة انتشرت بشكل واضح في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر عند انتشار أفكار المدرسة الكلاسيكية، واعتبرها الكلاسيك آنذاك ظاهرة استثنائية لا يجوز الاعتماد عليها إلا في حالات استثنائية، لان الاقتراض الحكومي سوف ينافس القطاع الخاص في الحصول على المدخرات و بالتالي ينخفض الاستثمار و ينخفض حجم التشغيل و يحصل الركود.

تلجأ الدولة في الظروف الراهنة للقروض العامة إما لتمويل الأعمال الحربية و إعمار ما دمرته الحرب، أو لإقامة مشاريع البنية التحتية التي تعجز الإيرادات العادية عن تمويلها و إما لسد عجز الموازنة الذي أصبح ظاهرة دائمة بعد أن كان ظاهرة استثنائية.

<sup>1</sup> - علي كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص 177.



## 2-1- تعريف القروض العامة:

عرفت القروض العامة على أنها ظاهرة استثنائية تلجأ إليها الحكومات لتمويل عجز الموازنة، و يترتب على الحكومة دفع الفوائد عن هذه الأموال و ردها في أوقات استحقاقها في حين تكون الضرائب نهائية و ليس لها فوائد، فهي إيراد دائم و سيادي، و للقروض العامة عدة تعريفات منها:

- القرض العام هو مبلغ من المال يدفعه احد أشخاص القانون العام أو الخاص للدولة بموجب عقد يستند إلى نص تشريعي، يتضمن مقابل الوفاء.
- القرض العام هو مبلغ من المال يقدمه المقرض من اجل الحصول على فائدة معينة و يتحدد في عقده فترة الوفاء و طريقة التسديد.
- القروض العامة هي العلاقة الاقتصادية التي تتولد عندما يمنح شخص ما طبيعي أو اعتباري شخصا آخر قيمة مالية لاستخدامها مؤقتا مع الالتزام بردها و يقدم القرض عادة مقابل بدل معين هو فائدة القرض<sup>1</sup>.
- القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المؤسسات الوطنية أو الأجنبية يتضمن مقابل الوفاء و يؤدي لإشباع الحاجات المالية المتزايدة للدولة و يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.
- و التعريف الأخير يتضمن كافة السمات و الخصائص التي يتمتع بها القرض فهو يشمل:

- مبالغ تقترضها الدولة أو احد الجهات العامة الحكومية.
- الاقتراض من المؤسسات الوطنية أو الأجنبية أو الأفراد.
- يختلف القرض عن الضريبة في أن القرض يتضمن مقابل الوفاء من الأقساط و الفوائد التي يترتب عليها أو (القرض + الفائدة) إذا كان يسدد دفعة واحدة، بينما الضريبة تسدد بصفة نهائية و بدون مقابل.

<sup>1</sup> - احمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1973. ص 195-196.

- تحصل الدولة على القروض لإشباع الحاجات المالية للدولة، وقد يكون السبب هو سد عجز الموازنة أو القيام بمشاريع اقتصادية كبيرة.
- يحقق القرض مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وبالتالي يحدث أثارا قد تكون ايجابية أو سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني.

أكدت الأبحاث و الدراسات الاقتصادية على أن اعتماد الدولة على القروض العامة يجب أن يكون ضمن خطة محددة، حيث يعطي أثارا ايجابية لأن إنفاق القرض على الحاجات الاستهلاكية سوف يؤدي لرفاهية المجتمع لكن يترتب على الدولة التزامات مالية ينبغي تسديدها لاحقاً من الضرائب و بالتالي ما أحدثه من آثار ايجابية في الوقت الحاضر سوف ينعكس سلبياً في المستقبل، أي سوف تحدث آثار انكماشية عند سدادها، لأن سدادها سيكون من خلال الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.

## 2-2 أسباب لجوء الدولة للقروض العامة:

تعد ظاهرة القروض العامة ظاهرة حديثة العهد لأنها أصبحت مستمرة دون توقف، ففي حين كانت الدولة في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر لا تلجأ للقروض العامة إلا في الحالات الاستثنائية ، فقد أصبحت ظاهرة سنوية و في أكثر دول العالم نظراً لان الاقتطاعات الضريبية غير قادرة على مواجهة الأعباء المالية المتزايدة بسبب التطور الحاصل في الحاجات العامة من جهة و بسبب التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار) من جهة أخرى، و تلجأ الدولة للقروض العامة للأسباب التالية<sup>1</sup>:

### 2-2-1 أسباب مالية:

تلجأ الدولة للقروض العامة عندما لا تكفي الموارد المالية العادية كالضرائب و الرسوم و فوائض القطاع العام و غيرها، و يرجع ذلك للحالات التالية:

<sup>1</sup> - علي كنعان ، مصدر سابق، ص 186.

- عند انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي أو سوء تقدير المطارح الضريبية.
  - عندما ترتفع الأسعار خلال العام المالي، و لا تستطيع الدولة فرض ضرائب أو رسوم جديدة.
  - في حالات المواسم الرديئة قد تضطر الدولة لتقديم إعانات للفلاحين أو الصناعيين حين حدوث الكوارث الطبيعية.
  - في حالات ارتفاع المستوردات بشكل مفاجئ خلال السنة المالية مثل ارتفاع سعر النفط و الغاز أو ارتفاع أسعار الحديد و غيرها من السلع التي تؤثر على ميزانية الدولة.
- أن هذه الحالات تفرض على المالية العامة البحث عن موارد لتغطية الاحتياجات الجديدة الأمر الذي يدفعها للقروض العامة الداخلية أو الخارجية.

### 2-2-2 أسباب اقتصادية:

تلجأ الدولة للقروض العامة بهدف تنشيط و تشجيع الإنتاج الوطني و إحداث التوازن الاقتصادي، فإذا توازن الاقتصاد في ظل عرض غير مرن و طلب محدد فان هذه الحالة تكون في الدول النامية، و عادة ما تسعى الدولة لكسر الحلقة المفرغة للفقر وعن طريق الدفعة القوية يمكن إخراج الاقتصاد من حالة السكون باتجاه النمو الاقتصادي، و تتحدد الحالات التي تلجأ فيها الدولة للقروض العامة كما يلي:

- لزيادة الطلب الكلي بحيث يؤدي ذلك لتشجيع الاستثمار و الإنتاج و لذلك يزداد الدخل و ينخفض حجم البطالة في الاقتصاد الوطني، فتكون القروض العامة قد احدثت تحسنا ملموسا.
- لإقامة مشاريع البنى التحتية (طرق، جسور، سكك حديدية، شبكات الماء، الكهرباء و الاتصالات... الخ)، لأن هذه المشاريع تكون ضرورية لتنشيط الاستثمار.
- لإقامة مصانع القطاع العام أو الخدمات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص مثل مشاريع النقل و غيرها.

- لمحاربة التضخم، قد تلجأ الدولة للقروض العامة بهدف تخفيض حجم السيولة في الاقتصاد، الأمر الذي يخفض حجم الطلب مما يؤدي لتخفيض معدلات التضخم. إن هذه الأسباب تدفع الدولة للاقتراض فيؤدي ذلك للانتقال من حالة إلى حالة أخرى أفضل في الاقتصاد الوطني.

### 2-2-3 أسباب سياسية:

إن قبول الأفراد أو الهيآت العامة و الخاصة الوطنية في الاشتراك بالقروض العامة يعني القبول بهذه السياسة و تأييد الخطة العامة و مشاريعها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، و تعبر القروض العامة عن:

- يعتبر القرض العام معاضدة من المواطن المكتتب بالقرض لنظام الحكم القائم و تأييداً له في كل توجهاته، لان الاكتتاب بالقروض العامة لايد وان يمر على البرلمان أو مجلس الشعب للحصول على الاكتتاب العام، و بالتالي فإن موافقة البرلمان إنما هي استفتاء على سياسة الحكومة الاقتصادية.

- يعد القرض العام بمثابة الموافقة على سياسة الدولة الاقتصادية و على مشاريعها العامة، و في حال عدم موافقة البرلمان على القروض العامة يعني سقوط الحكومة و مشاريعها لان العديد من الحكومات لم تستطيع الحصول على هذه الموافقة و بذلك تعرض الدول لهزات سياسية.

- يعد القرض العام الخارجي بمثابة موافقة سياسية للدولة على سياستها الاقتصادية و الاجتماعية، لان أي هيئة دولية لا توافق على منح القروض إلا إذا كانت تعتقد بجدوى مشاريعها و نجاح سياستها.

### 2-3 آثار القروض العامة:

ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على الحرية الفردية و دور القطاع الخاص في تحقيق التشغيل الكامل و التوازن العام دون تدخل الدولة، و اعتبرت القروض العامة وسائل مالية استثنائية لا يجوز اللجوء إليها إلا في ظروف استثنائية، لان الدولة عندما تلجأ إلى

القروض العامة تنافس القطاع الخاص في اقتسام المدخرات الوطنية، وتقوم من جهة أخرى بتوظيف هذه الأموال في القطاعات الخدمية في حين القطاع الخاص سيوظفها في قطاعات إنتاجية.

أما المدرسة الكينزية فقد اعتمدت على القروض العامة كوسيلة مالية عادية نظراً لعدم كفاية الضرائب بشكل مستمر لتمويل النفقات العامة، حتى أن الفكرة الكينزية قامت على أساس السياسة المالية و بالتحديد على تعظيم الإنفاق العام و الاقتراض بهدف زيادة الإنفاق الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج.

و مهما يكن حجم التنظير لفكرة القروض العامة فإننا لا نستطيع الحكم على نجاح القروض العامة أو عدم نجاحها إلا من خلال آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فإذا كانت آثارها ايجابية ننصح و ينصح الجميع بالاعتماد عليها، وإذا كانت سلبية فننصح و ينصح الجميع بالتوقف عن هذه الوسيلة المالية.

و سوف نقسم دراستنا لآثار القروض إلى آثار اقتصادية، سياسية و اجتماعية، فنوضح دورها و آثارها في الاقتصاد الوطني:

### 2-3-1 الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

لقد كانت النظرة للقروض العامة تقوم على أساس أنها وسيلة غير عادية لتمويل الميزانية و لا تلجأ إليها الدولة إلا في حالات و ظروف استثنائية لتغطية ما تواجهه الدولة من نفقات تزيد عن مواردها العادية.

و لكن مع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أصبح القرض العام أداة مالية هامة تستخدمها الدولة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية، و جدير بالذكر أن نشير إلى أن القروض العامة تسهم في تخفيض الاستثمارات الخاصة سواء عن طريق تخفيض عرض النقود أم من خلال رفع سعر الفائدة، و لتحقيق المفاضلة بين الاعتماد على الضرائب أو

القروض العامة ينبغي إجراء موازنة بين آثار كل منهما على الاستهلاك و الاستثمار الخاص.

فإذا كانت الدولة ترغب مثلا في توسيع استثماراتها على حساب الاستثمار الخاص فإن الاقتراض العام سوف يكون وسيلة أكثر فعالية من ازدياد الضرائب، أما إذا كانت الدولة ترغب في زيادة إنفاقها على حساب الاستهلاك الخاص فإن زيادة الضرائب تعتبر أداة أكثر فعالية في ذلك<sup>1</sup>.

و مع هذا فإن الأمر لا يقتصر على هذا الحد، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية غير مرنة بمعنى أنها لا تتحول مباشرة من إنتاج السلع الاستثمارية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية أو العكس، فإذا رغبت الدولة في زيادة استثمارها في الأجل القصير فإن عليها أن تحدد الطاقة الإنتاجية في المجال الاستثماري، و يمكن القيام بذلك عن طريق إجراءات تقييد الاستثمار الخاص، و تصبح القروض العامة وسيلة أكثر فعالية في ذلك، كما يمكن أن تزيد الدولة من استثماراتها على حساب الاستهلاك الخاص و تكون الضرائب ذات أكثر فعالية.

ومن الواضح التداخل بين آثار الضرائب و آثار القروض و يرجع السبب في ذلك إلى أن القروض العامة لا تعدو أن تكون ضرائب مؤجلة، تدفع مع فوائدها في المستقبل و في هذا المجال نقول على الدولة أن تقيم التوازن بين الإيرادات و النفقات حتى لا تضطر إلى القروض الخارجية لآثارها السيئة على السياسة العامة للدولة، و عليها أن تستعين بالأمة للقيام ببعض مشاريعها العامة.

لاحظنا أن عملية الاقتراض تعني اقتطاعا من دخول الأفراد، سواء كانت هذه الدخل مخصصة للإنفاق على الاستهلاك أم على الاستثمار فإنها تؤدي إلى انكماش الدخل القومي، خاصة إذا اشتركت في عملية الاقتراض الوحدات و الهيئات العامة في الدولة حيث ترتفع أسعار الفائدة نتيجة التنافس بين القطاع العام و القطاع الخاص و من ثم يزداد الانكماش لعملية الاقتراض.

<sup>1</sup> - عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1982. ص 335.

**2-3-2 الآثار السياسية للقروض العامة:**

تعتبر القروض العامة من الوسائل المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، و عادة ما تكون المشاريع الحكومية سياسية في جوهرها نظرا لتوزعها بين المناطق و الأقاليم من جهة و تلبية الرغبات السياسية للأحزاب من جهة ثانية، فالانخفاض في حجم الإنفاق العام قد لا يلبي طموحات الأحزاب تجاه ناخبها لذلك تضطر الحكومات للاقتراض بهدف إقامة المشاريع أو تشغيل العاطلين عن العمل.

إن الاقتراض العام في الدولة المتقدمة أو النامية إنما يعكس حقيقة الوضع السياسي والاقتصادي، فالأحزاب التي وعدت الناخبين بتخفيض الضرائب لا تجد أمامها وسيلة سوى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام و الحفاظ على مستوى التطور الاقتصادي القائم، والأحزاب التي وعدت بزيادة الضرائب بهدف تمويل الخدمات الاجتماعية قد لا تستطيع الضرائب الوفاء بهذا المطلب، لذلك تضطر للاقتراض العام، و بالتالي فإن جميع الأحزاب والحكومات غير قادرة على تمويل إنفاقها العام من خلال الضرائب، الأمر الذي يدفعها للاقتراض، وبذلك وقعت أكثر الدول المتقدمة منها و النامية في أزمات المديونية الداخلية أو الخارجية.

**2-3-3 الآثار الاجتماعية للقروض العامة:**

إن عملية الاقتراض الحكومي هي عملية مالية في جوهرها، اقتصادية في مضمونها وآثارها، لكن الأفراد و الجماعات هي الأخرى تتأثر نتيجة الاقتراض و تتأثر عند الإنفاق لأن كل عملية إنفاق سوف تفيد فئة معينة، وكل عملية إنتاج أو استثمار سوف تفيد فئة أخرى، و هكذا يتأثر المنتجون و العمال و بقية الشرائح الاجتماعية من خلال الإنفاق العام والقروض العامة و جباية الضرائب.

فمثلا سوف تؤثر جباية الضرائب على الدخل و يكون أثرها سلبيا على دخول العمال اكبر من أثرها على دخول الأغنياء، كذلك يكون اثر الضرائب غير المباشرة على الفقراء اكبر من اثر الضرائب المباشرة على الأغنياء وهكذا.

أما القروض العامة فإنها تؤثر على الأغنياء عند الاكتتاب بها حيث تنخفض دخول هؤلاء و إذا ما أنفقتها الدولة على مجالات اجتماعية فإن المستفيد منها هم الفقراء، بينما عند تسديد هذه القروض سوف يستفيد أصحابها فقط، و تختلف آثار القروض الاجتماعية بين طبقة و أخرى استناداً لمن اكتتب و المجالات التي أنفقت فيها هذه القروض و فترة التسديد، و من أين ستسدد الحكومة هذه القروض؟ و هل من الضرائب المباشرة أم من الضرائب غير المباشرة؟ و من سيتحمل العبء؟.

مما تقدم نستطيع القول بأن الآثار الاجتماعية للقروض العامة تختلف باختلاف مجالات التمويل و فترة التسديد و مصدر التسديد، لذلك لابد من توضيح كل حالة على حدة لكي نحدد آثارها الاجتماعية بدقة كما يلي:

#### أ- توزيع الأعباء المالية بين الطبقات:

تؤدي القروض لإعادة توزيع الأعباء بين الطبقات من جديد، ففي حالة التمويل عن طريق الضرائب فإن الفقراء سوف يتحملون القسم الأعظم لان أكثر الضرائب أصبحت غير مباشرة حتى في الدول المتقدمة، لكن ارتفاع مستوى الدخل في الدول المتقدمة قد أدى إلى تخفيض الضغط على الفقراء بينما في الدول النامية ما زال الضغط كبيراً على الفقراء نظراً لانخفاض دخولهم، و لبيان كيفية توزيع العبء بين الطبقات من خلال القروض العامة يجب التمييز بين ثلاث حالات:

#### الحالة الأولى: من سيمول القروض العامة؟ الفقراء أم الأغنياء.

بالطبع لا يستطيع الفقراء الاكتتاب بالقروض العامة نظراً لانخفاض مستوى دخولهم ولا يوجد لديهم ادخار و أن القسم الأعظم من دخولهم يوجه للاستهلاك، في حين توجه الطبقات الغنية القسم الأعظم من دخولهم للادخار، و بالتالي عندما تطرح الدولة سندات الدين العام سوف يقوم الأغنياء بالاكتتاب بهذه السندات و يكونوا قد تحملوا الفريضة الحالية المالية الاستثنائية، أما إذا لم يكتتب احد بهذه السندات سوف تلجأ الدولة لفرض ضرائب غير مباشرة جديدة و بالتالي يقع عبء هذه الضرائب على الفقراء.



فالاكتتاب من قبل الأغنياء يخفف على الفقراء عبء تحمل الضرائب غير المباشرة المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حدة الفوارق بين الطبقات<sup>1</sup>.

**الحالة الثانية:** الآثار الناجمة عن إنفاق القروض العامة.

سوف نتوزع الآثار الناجمة عن إنفاق القروض العامة بين الأغنياء و الفقراء استنادا لحالات إنفاق القرض كما يلي:

- إنفاق القرض على المجالات الخدمية: فإذا قامت الدولة بإنفاق القروض العامة على المجالات الخدمية مثل خدمات الصيانة و الخدمات العامة و الصحة و التعليم و زيادة الرواتب و الأجور و دعم الأسعار و استيراد المواد الغذائية و غيرها، فإن المستفيد هم الطبقات الفقيرة لأنها سوف تستفيد من هذه الخدمات، و تعتبر بمثابة تحسن اجتماعي خاصة إذا كانت بين الانتخابات العامة.

- إنفاق القرض على المجالات الإنتاجية: فإذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الإنتاجية مثل إقامة مشاريع البنى التحتية (طرق، جسور...) أو على بناء المصانع العامة أو خدمات إنتاجية أو إقامة المدن الصناعية، لأن هذه المشاريع تشجع على الإنتاج و زيادة الاستثمار، فإن المستفيد هم الأغنياء و الفقراء معاً، لأن الأغنياء سوف يوظفون أموالهم في مشاريع إنتاجية و بالتالي سترداد أرباحهم بينما الفقراء سوف يعملون في هذه المشاريع أي ستنخفض البطالة بين صفوف العمال و سوف تزداد دخولهم أيضاً. و بشكل عام تكون آثار القروض ايجابية في حال إنفاقها على المشاريع الإنتاجية.

**الحالة الثالثة:** من سيتحمل العبء عند التسديد؟

- إذا قامت الدولة بمشاريع إنتاجية بالقروض العامة فإنها ستؤدي لزيادة الدخل و لذلك يمكن لها زيادة الضرائب المباشرة و بالتالي سيقع عبئها على الأغنياء، أو أن المشاريع التي أقامتتها الدولة يمكن أن تدر دخلا و بالتالي يمكن أن تساهم بزيادة إيرادات الدولة و تستطيع عندها إطفاء هذه القروض، وفي جميع الحالات لا يتحمل الفقراء عبء هذه القروض.

<sup>1</sup> - كمال غالي، الاقتصاد المالي، مطبعة دمشق، الطبعة الثالثة، دمشق 1968، ص 130.

- أما إذا أقامت الدولة مشاريع خدمية بالقروض العامة فإنها ستؤدي للتحسن الاجتماعي عند الإنفاق، أما عند التسديد فلا تجد الدولة مجالاً أمامها إلا فرض الضرائب غير المباشرة للتسديد، و هنا سيقع عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء، فيكون الفقراء قد استفادوا عند إنفاق القرض لكنهم غرموا بها عند التسديد، أي هي عبارة عن تحسن مؤقت في أحوال الفقراء، وهذه الطرق تقوم بها الحكومات ذات الميول و الاتجاه الشعبي لكي تكسب التأييد، و لكن سرعان ما تقوم الجماهير باكتشاف الحقيقة و سحب الثقة، و تأتي حكومة جديدة تتبع نفس الأسلوب و هكذا...، يقع عبء القروض العامة في أكثر الحالات على الفقراء.

#### ب- توزيع الأعباء المالية بين الأجيال:

لاحظنا أن عملية الاكتتاب بالقروض العامة تقع على عاتق الأغنياء بينما الآثار قد تكون على عاتق الفقراء، لكن السؤال المطروح إذا كانت مدة القرض عشر سنوات أو أحيانا عشرون سنة فمن سيتحمل عبء هذه القروض؟ هل الجيل الأول أم الثاني؟ أن الاثنين معا؟ إن عملية تحديد عبء القروض العامة بين الأجيال تدفعنا لتوضيح مجالات إنفاق القرض و الآثار الناجمة عنه لكي نحدد على من سيقع عبء هذه القروض، و هنا يجب التمييز بين حالتين:

#### الحالة الأولى: إنفاق القرض على المجالات الخدمية

إذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الخدمية كالصيانة و زيادة الرواتب والأجور و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و دعم الأسعار و استيراد المواد الغذائية وغيرها من الخدمات العامة فإن إنفاق القرض سوف يساهم في تحسين الظروف الحالية، أي سوف يستفيد الجيل الأول الذي اكتتب بهذه القروض، بينما سيقع عبء هذه القروض على الجيل الثاني لأنه سوف يلتزم بسدادها، وعندها ستفرض الدولة الضرائب غير المباشرة لتسديد هذه القروض و يتحمل فقراء الجيل الثاني العبء.

### الحالة الثانية: إنفاق القروض على المجالات الإنتاجية

إذا قامت الدولة بإنفاق القرض على المجالات الإنتاجية مثل إقامة مشاريع البنى التحتية (طرق، جسور ..) أو أقامت الدولة المصانع الحكومية أو المدن الصناعية اللازمة لتشجيع الاستثمار فإن عبء هذه القروض سيقع على الجيل الأول الذي قام بالتمويل، بينما الجيل الثاني سوف يستفيد لأن هذه المشاريع سوف تؤدي لتحسين الدخل و زيادة الإنتاج لأفراد الجيل الثاني، كما أن المشاريع نفسها قد تستطيع تسديد قيمة القرض دون فرض ضرائب، لذلك تكون فائدة الجيل الثاني مضاعفة ، بينما الجيل الأول هو الذي تقشف وتحمل عبء الاكنتاب بالقروض.

و بشكل عام يمكن القول بأن القروض مهما أحسنت الدولة استخدامها سوف تؤدي للإضرار بمصالح الطبقات الشعبية لأنها عبارة عن ضرائب غير مباشرة مؤجلة<sup>1</sup>، أو قد تؤدي القروض العامة لإحداث التضخم فتضر بمصالح الفقراء ثانية، أي أن حسن استخدام القروض يكون في المجالات الإنتاجية، لكن الحكومات كثيراً ما تستخدمها لتمويل عجز الموازنة الاستهلاكي.

### 8- الإعانات:

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج و إيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود (إعانات للطلب).

و الإعانات بمفهومها التقليدي تشجع من حصل على المبالغ ليزيد استهلاكه، وتشجع المنتج الذي حصل على المبالغ ليزيد الإنتاج، أي هي أداة تدخل هامة تستطيع الدولة من خلالها نقل الاقتصاد من حالة إلى أخرى، فالدول المتقدمة استخدمت سياسة الإعانات لتدعيم زيادة الإنتاج وتنوعه، الأمر الذي أدى للوصول لحالة العرض المرن، و بالمقابل قامت بتقديم إعانات للمستهلكين للتأثير على الطلب، أي زيادة الطلب ليستهلك السلع

<sup>1</sup> - عصام بشور، المالية العامة و التشريع الضريبي، جامعة دمشق 1982، ص 325-326.

والخدمات الوطنية، فأدى ذلك لخلق حالة رواج داخلية دون الاعتماد على العالم الخارجي في تطوير الاقتصاد.

أما الدول النامية فهي لم تستخدم حتى الآن سوى سياسة تشجيع الطلب عن طريق ما تقدمه من إعانات سعرية و خاصة للمواد الغذائية، لذلك بقي لديها العرض غير من وحصل التضخم، أما دول النمر الآسيوية التي استخدمت الإعانات لدعم العرض و الطلب فقد حققت نتائج ايجابية استطاعت من خلالها الانتقال من دول نامية إلى دول متوسطة النمو.

فهل سياسة الإعانات تشكل عاملاً إيجابياً على النمو الاقتصادي؟، و هل تستطيع الدولة استخدام الإعانات للتأثير على العرض و الطلب في إطار سياسة اقتصادية متوازنة تزيد في النمو؟.

### 3-1 جوهر وطبيعة الإعانات:

الإعانات هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك و زيادة معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، فهذا التعريف يجمع بين إعانات الاستهلاك و إعانات الإنتاج لأن كليهما يقدم من قبل الدولة لخدمة توجه معين، واستناداً لذلك تتمتع الإعانات بالخصائص التالية:

- هي مبالغ نقدية تقدمها السلطات العامة للمجتمع أو المستهلك، أو قد تقدم الدولة سلعا بأسعار منخفضة و تدفع بدورها الفرق، أو قد تقدم مواد أولية أو خدمات استثمارية بأسعار منخفضة أيضاً.
- الدولة هي صاحبة الصلاحية و السلطات بدفع الإعانات، لأنها تفرض بقانون و تقوم السلطات الإدارية بتوزيع هذه الإعانات على المشمولين بالقانون، فإذا فرضت الدولة إعانات تصديرية فإن السلطات الحدودية (الجمارك) سوف تدفع للمصدر قيمة الإعانات.
- تنقسم الإعانات إلى قسمين هما:

<sup>1</sup> علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص 278.

أ- الإعانات الاستهلاكية: و هي مبالغ تسدها الدولة للمستهلكين المحددين في القانون، وقد تكون إعانات سعرية أي كل مواطن يحصل على بعض المواد شهريا بأسعار منخفضة، أو قد يدفع لكل موظف مبلغا معيناً شهرياً كإعانات غلاء المعيشة و هي تورّد من الخزينة العامة لموظفي الدولة.

ب- إعانات الإنتاج: و هي مبالغ نقدية تسدها السلطات العامة للمنتجين المشمولين بالقانون، فقد تشجع الدولة الاستثمار و تقدم خدمات مجانية أو شبه مجانية للمستثمرين و تسدد هي بدورها الفروقات من الخزينة العامة للدولة، و قد تقدم إعانات للتصدير، فيحصل كل مصدر على قيمة الإعانات عندما تخرج بضائعه لدولة أجنبية.

- تؤدي الإعانات لزيادة الإنتاج و زيادة الاستهلاك الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لان أي تشجيع للعرض أو للطلب سوف يساهم بدوره في زيادة الإنتاج و تحسين الدخل.

إن هذه الخصائص توضح طبيعة الإعانة و جوهرها، و توضح دورها و أثرها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فكما يحق للدولة فرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام يحق لها أيضا تقديم الإعانات لإزالة الفوارق بين الطبقات أو لتخفيض الأسعار و مساعدة المنتجين على زيادة الإنتاج.

### 3-2 أهداف الإعانات:

تهدف الإعانات إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تؤدي بدورها لتحسين ظروف الحياة للمواطنين، و تحقيق اللحمة السياسية في إطار النظام الاقتصادي القائم، واهم هذه الأهداف<sup>1</sup>:

- تهدف الإعانات إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية (الخبز، السكر، الأرز، الدقيق، الزيت، الحليب و اللحوم) و ذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بالأسعار المنخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأجور

<sup>1</sup> - علي كنعان، مصدر سابق، ص 279.

متدنية، و قد تمنح الإعانات للمنتج لتبقى هذه الأسعار منخفضة مثل شراء القمح بسعر مرتفع و بيعه لمواطنين بأسعار متدنية.

- تشجيع الإنتاج الزراعي، أكدت الدراسات و الأبحاث الاقتصادية أن أكثرية دول العالم تدعم الزراعة و الإنتاج الزراعي و ذلك لتأمين المواد الغذائية للسكان بأسعار متدنية في إطار الأمن الغذائي الوطني.

- تشجيع الإنتاج الصناعي و تشجيع الاستثمار، فتقديم الخدمات الاستثمارية بصفة مجانية أو شبه مجانية يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية و يؤدي ذلك لزيادة حجم المنتجات الصناعية و بأسعار مقبولة في الاقتصاد الوطني.

- زيادة إنتاج سلع التصدير ، فدعم قطاع الصناعات التصديرية بالأموال أو بالخدمات أو بالمواد الأولية يؤدي لزيادة الإنتاج، لان صناعات التصدير تستخدم المواد الأولية الوطنية، و العمالة الوطنية و هي تساهم في زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، فقد قامت تركيا خلال تطوير إعانات التصدير بمقدار 14% من قيمة الصادرات لدعم قطاع التصدير من المنافسة الأجنبية<sup>1</sup>.

- تهدف الإعانات لإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فإذا كانت بعض القطاعات تعاني من العجز فإن ذلك سيساعد هذا القطاع على زيادة الإنتاج، أو التحسن وبالتالي يمكن أن تتطور جميع القطاعات مع بعضها البعض، أي تقديم الإعانات للقطاعات ذات الإنتاجية المتدنية يساعدها على زيادة الإنتاج و النمو كباقي القطاعات.

إن هذه الأهداف تساعد على تحسين ظروف الإنتاج بقطاعاته كافة مما يؤدي لزيادة الإنتاج، و بالمقابل تساهم الإعانات السعرية في زيادة الطلب الأمر الذي يحقق التوازن في الاقتصاد الوطني.

## 9- الإنفاق العام:

إن دراسة الإنفاق العام كمتغير اقتصادي تتطلب قبل كل شيء تحديد ماهية النفقة، ومجالات الإنفاق العام، و شكل الدولة و النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي القائم، و الأهداف التي تسعى الدولة الوصول إليها جراء هذا الإنفاق، إضافة إلى ذلك يختلف حجم

<sup>1</sup>- محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الاسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 226.

الإنفاق العام من دولة إلى أخرى، ففي حين تعد المدرسة الكلاسيكية الإنفاق العام عقيماً وينبغي حصره في أضيق الحدود لأنه ينافس القطاع الخاص، فإن المدرسة الكينزية تعدّه احد أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على نمو الناتج الوطني و توزيعه، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

أثبتت الدراسات المالية الحديثة أن حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني يلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو، و في صنع الرواج، و في تحقيق الأهداف الاجتماعية، نظراً لان إشباع الحاجات الاجتماعية سوف يحقق التأييد الجماهيري للنظام السياسي القائم.

فالدول النامية التي تسعى لتطوير اقتصادياتها أصبحت بحاجة ماسة اليوم لزيادة حجم إنفاقها العام، لأنه الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، فقد استخدمت الإعفاءات الضريبية و لم تتجح في جذب الاستثمار، و استخدمت المزايا و السوق و المستهلكين و سياسة الحصر و لم تتجح أيضاً، و بقي الإنفاق العام الوسيلة الوحيدة للجذب الاستثماري، مثل الإنفاق على الخدمات العامة لتهيئة مناخ الاستثمار، و السؤال المطروح هو: كيف تستطيع الدولة التأثير على النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق العام؟، و هل يلعب الفكر الاقتصادي دوراً إيجابياً أم سلبياً في توجيه الإنفاق العام ليؤثر على محددات النمو؟.

#### 4-1 مفهوم النفقة العامة:

اختلف التعاريف حول تحديد جوهر النفقة العامة و طبيعتها، لكن جميعها يركز على خصائص النفقة و عناصرها الأساسية، واهم هذه التعاريف اختصاراً هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة<sup>1</sup>.

يركز هذا التعريف على ثلاث عناصر أساسية هي:

- مبلغ من المال.
- تقوم الدولة بالإنفاق (شخص عام)

<sup>1</sup>- سوزي ناشد عدلي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006، ص 27.

- تحقق النفقة العامة مصلحة عامة.

أما الدكتور عصام بشور فإنه يضيف إلى هذا التعريف بعض الأفكار و بالتالي يعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يصرف من قبل احد أشخاص القانون العام عندما يستعمل سلطاته و امتيازاته إشباعا لحاجة عامة، و تحقيقا لتدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي<sup>1</sup>.

و يكون الدكتور بشور قد أضاف لمفهوم النفقة العامة السلطات التي يتمتع بها الشخص العام، وأضاف الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الإنفاق العام، لكن أكثر التعاريف لا تركز على آثار الإنفاق العام و بالتالي إذا أخذنا الأثر الناجم عن الإنفاق العام فيكون تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يقوم بإنفاقه احد أشخاص القانون العام بهدف إشباع الحاجات العامة، و يؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي و زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

#### 4-2 تطور الإنفاق العام:

يدل حجم النفقات العامة على مقدار الحاجات العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين، فكلما ازدادت النفقات العامة كلما أدى ذلك لإشباع رغبات المواطنين الضرورية ثم الكمالية، و دل ذلك على توسع دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن الدولة الحارثة في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر بالخدمات العامة، بل كانت توفر خدمات الأمن و الدفاع و التربية و التعليم و القضاء وكانت نفقاتها العامة اقل من الدول التدخلية التي ظهرت في القرن العشرين، ووضوح كينز في نظريته ضرورة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لكي تحقق التوازن، فهي من خلال التدخل تقوم بزيادة حجم الإنفاق الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الناتج، وذلك للتطور الحاصل في الخدمات العامة، ووسائل الرفاهية لزيادة حجم النفقات العامة و ذلك للأسباب التالية:

- تطور حجم الخدمات العامة في مجالات الصحة و التعليم.

<sup>1</sup> - عصام بشور، المالية العامة و التشريع المالي، جامعة دمشق 1982، ص 32.



- تطور حجم نفقات الدفاع و الأمن و الحماية.
- زيادة حجم النفقات الاقتصادية بهدف إقامة مشاريع القاعدة الأساسية والمصانع العامة في الاقتصاديات الناشئة.

#### 4-2-1 الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام:

تطورت الخدمات العامة و الحاجات العامة و تطورت وسائل الاتصال و الثقافة، الأمر الذي دفع الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام و ازدادت النفقات العامة و لم يظهر التحسين الواضح، هذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرة، أما إذا تحسنت الظروف العامة فان الزيادة في النفقات تكون حقيقية، و استنادا لذلك تتحدد الأسباب الظاهرية كما يلي:

أ- **انخفاض قيمة النقد الوطني:** إن انخفاض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار، فالنفقات العامة التي كانت تشبع خدمات بمقدار 200 مليار دينار يجب عليها الزيادة لأن الأسعار ارتفعت، فإذا ارتفعت الأسعار بمقدار 10% هذا يعني انه على الدولة زيادة حجم الإنفاق العام بمقدار 20 مليار دينار لكي تقدم نفس الخدمات السابقة.

و غالبا لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب بهذا المستوى لذلك تضطر للاقتراض لتعويض الزيادة في الإنفاق العام، أي يزيد الإنفاق العام من 200 مليار دينار إلى 220 مليار دينار، وهذا يعني أن الزيادة في حجم الإنفاق العام هي زيادة ظاهرة، أي لم تشبع الدولة خدمات جديدة و إنما عوضت النقص الحاصل بسبب زيادة المستوى العام للأسعار، فإذا كان العرض في الاقتصاد غير مرن هذا يعني زيادات مستمرة في الأسعار، و هكذا لا تستطيع الدولة تحقيق التحسن في الظروف العامة، و إنما تعويض الفروقات في زيادة الأسعار.

تعاني الدول النامية كثيرا من هذه الحالة فهي لا تستطيع اللحاق بالأسعار، بل تزيد الإنفاق العام لتعويض النقص لذلك تبقى الحاجات العامة دون مستوى الإشباع المطلوب أو قد تضطر للاقتراض الأمر الذي يوقعها في أزمة المديونية.

ب- **اتساع إقليم الدولة:** إن ظاهرة تزايد مساحة الدولة و تراجعها كانت ظاهرة مألوفة في القرنين التاسع عشر و العشرين، نظرا لنشوء ظاهرة الاستعمار و السيطرة من الدول المتقدمة على الدول النامية، وإعادة تقسيم الدول و تجزئتها ، فقد تم تقسيم الوطن العربي إلى 20 دولة و تم تقسيم الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى 16 جمهورية. فزيادة الإنفاق نتيجة لزيادة مساحة الدولة يعني أن الزيادة الجديدة لا تشبع حاجات جديدة و إنما قامت بتمويل الخدمات العامة في الإقليم الجديد.

#### 4-2-2 الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام:

أكدت الدراسات المالية أن زيادة حجم الإنفاق العام قد ارتبطت تاريخيا بالتطور الحاصل في الخدمات الاجتماعية و تطور السلع و المنتجات، أي كل تحسين يطرأ على نوعية الخدمات سوف يلزم الدول بتحسين هذه النوعية، و كل تطور في السلع سوف يلزم الدول بشراء هذه السلع و استهلاكها، لأنها تعتبر المستهلك الأكبر في أي تجمع، و بالتالي إذا أدت زيادة النفقات العامة لتحسين ظروف و حياة المواطنين فإننا نعتبر أن هذه الزيادة حقيقية، و كل زيادة في النفقات لا تؤدي لهذا التحسن فإنها تعتبر ظاهرة، و تتمثل الأسباب التي تؤدي للزيادة الحقيقية فيما يلي:

#### أ- الأسباب السياسية:

أدى تطور الدول و مؤسساتها و أحزابها و البلديات و جميع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات، و بالتالي يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وخدماتها، و هكذا تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات التالية:

- إن وجود الأحزاب و تنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس و الوزراء و الأجهزة الإدارية الأخرى، و بالتالي فإن هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة من قبل الدولة سنويا.
- كما أن نشوء منظمة الأمم المتحدة و المنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية و منظمة العمل الدولية و منظمة المرأة و الطفل و الثقافة و الفنون والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و آخرها المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى زيادة الإنفاق، حيث تقدم المنظمات الخبرات و الاستشارات للدول و أحيانا

المساعدات المادية و المعنوية، فينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين و بالتالي الإنفاق عليها سوف يكون إنفاقا حقيقياً<sup>1</sup>.

- كما أدى تطور أنظمة الدارة المحلية لتخفيض الضغط على الحكومة المركزية من جهة، وسرعة أداء الخدمات للمواطنين و تحسينها من جهة ثانية، و بالتالي فإن هذه الأجهزة أو ما يسمى بالحكومات المحلية قد تطلبت المزيد من النفقات العامة للقيام بواجباتها و تقديم الخدمات الملقاة على عاتقها.

- زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية و ذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج، وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرين في بلدان أجنبية بعقد مؤتمرات و ندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين و الموطن الأم، وذلك لما فيه من خدمة للرعايا و الوطن في آن واحد، و هذا الإجراء رتب نفقات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

- الحروب و التسلح و تحقيق الأمن و العدالة الاجتماعية و الاستعداد للحروب تعد من أهم الأسباب السياسية المؤثرة في زيادة حجم الإنفاق العام، فقد أكدت الدراسات المالية و العسكرية معا أن حجم النفقات العسكرية يصل في بعض الأحيان إلى نصف الدخل القومي في الدول الكبرى، رغم عدم وجود نزاعات في بعض الدول أو القارات نجد أن كل دولة لديها جيش لحماية حدودها، و هو على استعداد لمواجهة الظروف الطارئة<sup>2</sup>.

فقد بلغت تكاليف الحرب العالمية الأولى حوالي 32.8 مليار دولار بينما و صلت نفقات الحرب العالمية الثانية إلى 345.8 مليار دولار، و تشير التقارير إلى أن تكلفة حرب الخليج الأولى وصلت إلى 90 مليار دولار و الثانية و صلت إلى 150 مليار دولار، لكن تكاليف الحرب قد تكون قليلة لما سيكون قبل الحرب من تجهيز و ما بعد الحرب من دمار و قتل و تشريد و عطب الأفراد و مقدراتهم الجسدية، الأمر الذي يرتب على الدولة نفقات لا تندرج تحت النفقات العسكرية.

<sup>1</sup> - علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، دار الحسين 1997، ص160.

<sup>2</sup> - عصام بشور، المالية العامة و التشريع المالي، مرجع سابق، ص 81.

ب- الأسباب الاقتصادية:

أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لزيادة حجم الإنفاق العام، لأنه دون إنفاق لا تستطيع الدولة التدخل، فهي ستتفق لإقامة المشاريع و تتفق لتشغيلها و تتفق لتشجيع زيادة الإنتاج و تقدم الإعانات للمصدرين و دعم الصناعة الوطنية، كما لعبت الأسباب الاقتصادية دورا هاما في زيادة حجم الإنفاق العام تتجلى فيما يلي:

- إقامة مشاريع البنى التحتية في الاقتصاد من طرقات و جسور و مرافئ ومطارات و سكك الحديد و الماء و الكهرباء و الاتصالات و الصرف الصحي و الحدائق العامة و غيرها، و جميع هذه المرافق الحيوية ضرورية للاقتصاد الوطني، و لا تستطيع الدولة الاستغناء عنها.

- إقامة المشاريع الاقتصادية العامة أو المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى، فقد أقامت دول شرق آسيا هذه المنشآت على نفقة الدولة و دعت القطاع الخاص للإدارة أو المشاركة حيث تؤدي هذه المشاريع لتنمية و تطوير البلاد.

- إن محاربة الركود يفرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد و ذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج<sup>1</sup>، وقد دعت المدرسة الكينزية لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج و هو ما يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

- إن زيادة حدة المنافسة بين الشركات الكبرى و الدول على إنتاج السلع بأقل تكلفة فرض على الحكومات تقديم مساعدات إنتاجية أو تقديم إعانات تصدير أو تقديم خدمات تسويق مجانية بهدف مساعدة المنتجين على التصدير وأدى لزيادة الإنتاج الوطني، و هذه الإعانات لم تكن موجودة سابقا، بينما أصبحت اليوم إلزامية على الدولة لدعم صناعتها الوطنية.

- إقامة مراكز البحوث المتخصصة في التطوير الصناعي و المراكز المتخصصة في التسويق الوطني و الدولي، و مراكز لترويج الصادرات، ومراكز اتحاد

<sup>1</sup>- حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 61.

المنتجين و مراكز مراقبة الجودة و الاختبارات الصناعية و غيرها من المراكز التي لم تكن موجودة أو لم تكن ضرورية في فترات سابقة، وهذه المراكز تتطلب الخبرات و المواد والأجهزة مرتفعة الثمن لكي تقدم الخدمات المتميزة للصناعة الوطنية وهذا ما يستلزم زيادة حجم الإنفاق عليها.

إن الأسباب الاقتصادية بمختلف تفرعاتها قد فرضت على الدولة نفقات جديدة أو زيادة حجم الإنفاق لتواكب التطور الاقتصادي العالمي و تدعم صناعتها الوطنية و تقوم باستثمار مواردها و تشغيل عمالها.

### ج- الأسباب الاجتماعية:

يعد العامل الاجتماعي من أهم المؤشرات عند إجراء المقارنة بين الدول، فركزت الدول على تطوير خدماتها الاجتماعية لكي تحتل مرتبة متميزة في المنظمات الدولية، لأن تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنويا يحدد مستوى كل دولة و مكانتها في التسلسل العالمي واستنادا لذلك تسعى كل دولة لزيادة الإنفاق العام على المجالات التالية:

- زيادة حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة و التعليم و الثقافة و الرياضة و حماية التراث و تطوير المعارف عامة، و هذه المجالات واسعة و تتطلب العديد من القوى العاملة و الخبرات و المواد و السلع، و هي بطبيعتها قطاعات غير منتجة أي ليس لها أي مورد و جميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة و قد يصل ترتيب الإنفاق عليها في المراتب الأولى بين القطاعات.

- الضمان الاجتماعي و الصحي: إن إتباع أكثر الدول أنظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي و الاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها و موظفيها أثناء العمل و في سن التقاعد و هذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي و الصحي بمبالغ كبيرة جداً، و ذلك لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

- زيادة عدد السكان: إن زيادة عدد السكان يفرض على الدولة التوسع في خدمات الصحة و التعليم و الثقافة و الطفولة و غيرها، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

- محاربة البطالة: إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص و منظمات العمل المدني، حيث يسعى الجميع لتخفيض عدد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم إعانات للعاطلين عن العمل، أو تأمين فرص العمل التي تكلف بطبيعتها مبالغ كبيرة لم تكن موجودة في السابق.

إن هذه الأسباب و العوامل تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام و ذلك بهدف تأمين هذه المتطلبات التي تعد من أهم القضايا في المجتمع.

#### 10- عجز الموازنة:

و هو انخفاض حجم الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة المخططة في الموازنة العامة للدولة، مما يستدعي الاقتراض لتسيير المصالح العامة للدولة، عادة ما يكون الاقتراض من المصادر التالية:

- الاقتراض من البنك المركزي (أي إصدار نقد جديد) وهو دون تكلفة لكنه يؤدي لإحداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني، وقد أقلعت الأنظمة المالية عن هذه الطريقة .

- الاقتراض من الجمهور أو السوق النقدية، وتتضمن هذه القروض فوائد عالية و لها فترة زمنية محددة للسداد، لكن آثارها الاقتصادية ايجابية إذا ما أحسنت الدولة استخدامها في تمويل القطاعات الإنتاجية و مشاريع البنية التحتية.

- القروض الخارجية: أي تقترض الدولة من دول أخرى لتمويل عجز الموازنة وعادة ما تكون آثار القروض الخارجية سلبية على الاقتصاد الوطني عندما تمول القطاعات الخدمية.

# الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

المبحث الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وعوامل تعديل دورهما

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية

المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي العام

المبحث الرابع: السياسة النقدية والسياسة المالية لمعالجة البطالة والتضخم

**تمهيد:**

هناك تكاملا هاما و قويا ما بين السياسيتين المالية و النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه خاص، فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية و التأثير المتبادل بينهما، حيث قسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول يتناول أساس العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية و عوامل تعديل دورهما، أما المبحث الثاني و الذي نتطرق من خلاله إلى طبيعة العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، و في المبحث الثالث نتناول اثر السياسة النقدية و المالية على التوازن الاقتصادي العام، و في المبحث الرابع نتعرض إلى السياسة لمالية و النقدية لمعالجة البطالة و التضخم.

**المبحث الأول: أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وعوامل تعديل دورهما**

**1- أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية**

ينبثق أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية من أن كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، حيث يمكن أن تستخدم السياسة المالية والنقدية للتأثير والتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد<sup>1</sup>.

فإذا كان مستوى الناتج الكلي منخفضا جدا وكان مستوى البطالة مرتفعا جدا فسوف تكون الوضعية التقليدية للحكومة هي رفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق سياسات نقدية أو مالية توسعية، وسوف يساعد هذا على في تنشيط الناتج والعمالة.

وإذا كان التضخم هو المشكلة فمن المحتمل أن يكون السبب في ذلك ارتفاع الطلب الكلي ارتفاعا كبيرا جدا، ولا يستطيع معدل الناتج الاستجابة لهذا الطلب بموارد الدولة الموجودة وبأسعار ثابتة، وسوف تكون الوصفة التقليدية في هذه الحالة أن تخفض الحكومة من مستوى الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، ويساعد هذا في تخفيض الضغط التصاعدي على الأسعار الناتج عن فائض الطلب الكلي.

<sup>1</sup>- Lipsey (Richard G), Steiner (Peter O), piovis (Douglus D): Economics, Harper & Row, Publishing, New York, 1984, p659.



ونفترض هذه المجموعة البسيطة من الصفات إن الاقتصاد يواجه إما مشكلة التضخم أو البطالة، ولتصحيح ذلك لابد على الحكومة وببساطة أن تعدل مسار الطلب الكلي في الاتجاه الصحيح وبالمقدار الملائم، ويصبح الوضع أكثر تعقيدا عندما تواجه الدولة مستويات غير مقبولة من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

### **1-1- العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي:**

من المتفق عليه بين علماء الاقتصاد أن التغيرات الهامة في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد، وإن كان هناك خلاف حول إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار.

ويرى ميلتون فريدمان أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه، كما يعتقد بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، وقد لاحظ أن عرض النقود تزايد باضطراد خلال الفترة من عام 1867-1960 مع قليل من الاستثناءات فقط.

وقد هبط عرض النقود بشدة خلال ست سنوات، وقد تراوح الانخفاض بين 2.4% و35.2%. وهذه الفترات هي فترات انكماش اقتصادية ( حدوث فترات كساد) كانت أشد قوة من أية انكماشات أخرى واجهت الولايات المتحدة خلال الفترة.

إن الذروة في معدل نمو النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبالمثل فإن أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية.

وقد خلص فريدمان وشوارتز إلى أنه على الرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة.

وقد ينتج عدم الكمال من عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، وقد سلما أيضا بأن النقص قد يؤدي إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي ومع أن الدليل التاريخي يوحي لعلاقة واضحة

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

ومحكمة بين السلوك الدوري لعرض النقود والسلوك الدوري للاقتصاد، فإن هذا الدليل لا يثبت بالضرورة وجود علاقة سببية.

التغيرات في معدل نمو عرض النقود قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد، ولكي يحدد اتجاه العلاقة السببية فقد فحص فريدمان وشوارتز السجل التاريخي لكي يتحققا من الظروف المسببة للتغيرات في عرض النقود، وقد خلاصا إلى أن التغيرات في عرض النقود بصفة عامة لا يرجع إلى التغير في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

وبدلاً من ذلك فإن هذه التغيرات كانت نتيجة لظروف تاريخية معينة مثل اكتشاف الذهب، وهو لا يعتمد على النشاط الاقتصادي، لذلك يعتقد فريدمان أن علاقة السببية نتيجة من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي.

وفي دراسة فريدمان وشوارتز، فإن قضية السببية تتأكد فقط بالدراسة المفصلة للدليل التاريخي، حيث تدعم الأدلة الأخرى الرأي القائل بأن التغيرات في عرض النقود لها تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، وثم دليل إضافي عن أثر النقود يستند على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة، كما أشارت نتائج أندرسون وجوردان إلى أن هناك علاقة قوية بين العرض الاسمي للنقود أو القاعدة النقدية أو كليهما والنتائج القومي الإجمالي النقدي، ولكن هذه النتائج مشكوك فيها، ورغم ذلك فقد كرر الاقتصاديون دراسة أندرسون-جوردان، مستخدمين فروضا بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية، وهكذا فإن الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة بدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة لها تأثير هام على الاقتصاد، وكذلك فإن الأدلة المستمدة من النماذج القياسية الواسعة النطاق التي أعدها جاري فروم ولورنس كلين تدعم أيضاً وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص49.

<sup>2</sup> - السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص50.

## 1-2 علاقة السياسة المالية بالنشاط الاقتصادي

إن المعالجة السليمة لعلم الاقتصاد يجب أن تتعامل أيضا مع النفقات والضرائب والرسوم والديون الحكومية، كذلك فإن المعالجة الملائمة للسياسة المالية ينبغي أن تتم في كنف الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد ساهم رجال الاقتصاد كثيرا في تنمية علم المالية العامة، ولكن من الصحيح أيضا أن رجال الاقتصاد الذين يتعاملون مع القطاع العام للاقتصاد من المحتمل أنهم لا يعطون وزنا كافيا للمسائل الإجرائية وبالتالي قد يكونون في أغلب الأوقات غير واقعيين في استنتاجاتهم.

كما أن لكل نشاط حكومي له آثار سياسة مالية، بمعنى أن كل ضريبة أو إنفاق أو إجراء دين سيكون له تأثير مهم كان صغيرا أم على مستوى الدخل القومي والتوظيف.

وهناك أنواع معينة من البرامج الحكومية يتم القيام بها بهدف تأثيرها على مستوى الدخل والتوظيف، والبعض الآخر يتم تعديله نظرا لتأثيره على مستوى الدخل والتوظيف، وفي تلك الظروف فقط وحيث تصمم البرامج الحكومية أو تعدل وفقا لآثارها على تلك التجمعات إذا اطلق عليها جزءا من السياسة المالية حيث يتم صياغة البرامج الحكومية بشكل متزايد بالنسبة لتلك الاعتبارات فإن حدود السياسة المالية تتسع، وفي حالة النفقات الحكومية، فإن نتائج السياسة المالية كانت تسمى في بعض الأحيان (بآثار العملية) لتمييزها عن الأثر المنتج للإنفاق، والأخير يعتبر ناتجا نهائيا من حيث الشوارع والسدود والجسور والوقاية من الحريق والحماية البوليسية، أو المدافع والطائرات، وتعتبر آثار العملية نتائج للإنفاق الحكومي في ضوء الزيادات الناتجة في الدخل والتوظيف على المستوى العام والخاص.

إن اهتمام السياسة المالية بآثار العملية من هذا النوع يميزها عما يسمى بالسياسة الاقتصادية الحكومية والأخيرة أوسع كثيرا، وتضم كل أنواع البرامج التي تعكس أو تتأثر بالأهداف الاقتصادية أو الاعتبارات الاقتصادية، ويحتمل أن يصبح قدر أكبر من السياسة الاقتصادية سياسة مالية، ومن أهمية هدف الاستقرار في صياغة السياسة الحكومية مع تطور أساليب تقييم النتائج، تعني أن اعتبارات السياسة المالية سوف تؤثر مباشرة على البرامج الحكومية بشكل متزايد.

ومن خصائص السياسة المالية أنها تؤثر حتماً على الحصص النسبية للدخل القومي، توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، توزيع الدخل بين الفلاحين وأرباب العمل والمساهمين وحملة السندات ومديري الشركات، وهذا ينطبق أيضاً على السياسة النقدية خاصة عندما تحدث تغيرات في معدل الفائدة، وبذلك تغير توزيع الدخل بين المدينين والدائنين<sup>1</sup>.

إن تاريخ أعمال السياسة المالية في الحقب العديدة الماضية توضح أنه ليس ممكناً تنفيذ برنامج استقرار دون أن يصاحب ذلك عمل اقتصادي واجتماعي هام، وأن البرنامج المضاد للتضخم على سبيل المثال لا يكبح الدخل والإنفاق بشكل عام كما يكبح الدخل والإنفاق لجماعات اقتصادية معينة وطبقات دخل خاصة.

كما يؤدي البرنامج المضاد للتضخم بالضرورة إلى تعديل توزيع الدخل والسلطة السياسية داخل المجتمع، وبالمثل فإن البرنامج المضاد للكساد يجب أن يزيد الدخل النسبي لجماعات اقتصادية معينة.

وحقيقة أن السياسة المالية تؤثر على توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع تلك السياسة مثيرة للجدل، ورغم أن السياسة المالية تتناول الكليات فإنها لا تؤثر على كل الأشخاص والجماعات الاقتصادية بدرجة متساوية، ويتضمن قدر كبير من السياسة المالية من جيب (أ) إلى جيب (ب) على أساس نسبي على الأقل ولا ينتظر أن يوافق (أ) و(ب) على مقدار ما ينقل من جيب لآخر، ومن المتوقع أن يستمر المواطنون في الاهتمام ليس فقط بدخولهم الشخصية ودخول الآخرين والجماعات الأخرى في المجتمع، وفي نفس الوقت فإن صعوبة تتبع أثر النتائج الدقيقة للسياسات المالية على توزيع الدخل تميل في بعض الأحيان إلى تقييم طابعها التوزيعي ويمكن أن تجعلها مقبولة وقابلة للمعالجة ومما يدل على وجود علاقة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية أيضاً تطور نظام الميزانية الحديث في كل من أجزائه وأساليبه ليواكب نمو الحكومة الديمقراطية المسؤولة، وإن تطور

<sup>1</sup> - Burkhead Jesse :Government Budgeting, New York, John Wiley & Sans Inc, London 1961, p73-74

أعمال الميزانية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة كان جزءا لا يتجزأ من التطور الاقتصادي لتلك البلدان.

## **2- عوامل تفعيل دور السياسة المالية والنقدية**

في سبيل تحقيق السياسة المالية والنقدية لأهدافهما، ينبغي توافر عدة أسس وعوامل تساعد على ذلك، ولتجسيد مفهوم السياسة المالية والنقدية الفعالة ينبغي اعتماد مقياس مزدوج للنجاح، لأن المطلوب قد يكون توظيفا مستمرا ومفيدا، ومستوى أسعار ثابت. وتتمثل أهم الأسس التي تساعد على تفعيل دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق أهدافها في العوامل التالية<sup>1</sup>:

### **2-1- رقابة البنك المركزي المستمرة على الاقتصاد:**

وعليه أن يدقق في الدلائل التي تبين أن الاقتصاد يتجه نحو الركود الاقتصادي أو يسير نحو حالة تضخمية أم يسير بصورة مرضية، وتزداد فعالية كل من السياسة النقدية والمالية بدرجة اكبر كلما زادت سلطات الرقابة بصورة كافية.

ولضمان فعالية السياسة النقدية والمالية، يتعين أن يكون العمل النقدي والمالي قادرا على الرقابة داخل نطاق محدود (مثل 5% بالزيادة أو النقصان) على مستوى الدخل القومي النقدي أو إجمالي الناتج القومي، وبافتراض أننا نعرف متى نأخذ القدر المناسب من أي عمل سياسي دون تعطيل أو تهديد بالرفض من جانب جماعات الضغط الخاص والاحتكارات في الاقتصاد، وفي الحقيقة ليس واضحا أن الدخل النقدي القومي يمكن التحكم فيه حتى في ظل تلك الظروف المثالية والصدمات الحقيقية المتكررة مع التغير التكنولوجي، والسياسات الدولية، والظروف الجوية وخلافه، يمكن أن تمارس ضغوط عدم استقرار قوية، وتبدد عملية النمو الاقتصادي نفسها متضمنة بعض النتوءات التي تمارس ضغوطا قوية على مستوى الإنفاق الكلي، والبنية الداخلية المتغيرة للتكاليف والأسعار يمكن أن تمارس

<sup>1</sup> - Bach (G.L.): Monetary- Fiscal Policy reconsidered, Reading in fiscal policy, selected by A committee of the American economic association, George Allen and Unwin LTD, 1955, p249- 253.

ضغوطا على الاستثمار الكلي والاستهلاك ويصعب موازنتها بإجراءات مالية ونقدية فقط، والطبيعة الجوهرية المتقلبة للاستثمار في السلع المعروفة على نطاق واسع.

وبالنسبة لصناع السياسة فإن الاعتراف بتلك القيود على فاعلية السياسة النقدية والمالية حتى وفقا لظروف مثالية يؤكد على الحاجة للتركيز على كبح التقلبات الرئيسية في الدخل بدلا من التركيز على التفاصيل البسيطة، كما أنها تؤكد على قصر النظر في السماح للانفعال الزائد بتفاصيل سياسات معينة بأن تقف في طريق قبولها إذا كانت تعد بأداء ناجح على مستوى أوسع، وإذا حاولنا أن نحقق أكثر من استقرار معقول للدخل القومي النقدي من وراء السياسة النقدية والمالية معلقين التشخيص والتعرف على أدواتنا، فيحتمل أن تستخدم المطرقة عندما يصلح الشرط لأداء العمل.

## **2-2- القدرة الكافية على التحليل والتنبؤ:**

تتطلب سياسات الاستقرار الاقتصادي من الحكومة القيام بتنبؤات اقتصادية، بدرجة تكفي لتوفير الأساس السليم لصياغة قراءات السياسة المطلوبة حتى بافتراض استخدام أكثر الوسائل القياسية، يعتمد على مجموعة من الافتراضات تهم الأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسات معينة للحكومة، وإن لم تتحقق كانت نتائج التنبؤ خاطئة<sup>1</sup>.

وللحصول على نتائج فعالة يجب أن تكون السلطة النقدية والمالية قادرة على تحليل التطورات المالية والتنبؤ بالمسار المستقبلي للدخل، التوظيف والأسعار بدرجة تكفي لتوفير الأساس لصياغة قرارات السياسة المطلوبة لتحقيق الغرض الأول، وإذا استخدمت طريقة السلطة فإن الغرض الجوهري هو أن الخبراء لديهم الخبرة الكافية بالتحليل والتنبؤ لتوفير الأساس الضروري لصياغة مقاييس السياسة النقدية والمالية الناجحة.

## **2-3- تحقيق أهداف السياسة:**

إن استكشاف التضخم الظاهر أو الانكماش لا يكفي، وعندما يتم التعرف على تلك التطورات، فإن السلطات يجب أن تعرف ما تفعله وما مقدار ما يجب عمله، فإذا ظهر الكساد فهل يكون المطلوب تمويل بالعجز عن طريق البنوك مع مشتريات من السوق

<sup>1</sup> - سيجل (باري): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، 1987، ص 291.

المفتوحة بمقدار معين مثلاً، وهل يصبح ذلك قوة تستطيع استعادة التضخم الهزيل، أو هل غير كافية لكبح الكساد المتراكم؟، وهنا يجب أن نعرف أننا لسنا متأكدين تماماً في استخدام معظم أدوات السياسة النقدية والمالية (عمليات السوق المفتوحة، سياسات الإنفاق الحكومي، التغييرات الضريبية الخاصة، وغير ذلك)، وهكذا فإن خطراً مزدوجاً يتجمع.

ومع التسليم بنقص الدليل التجريبي الواضح أو النتائج الاستنباطية المقنعة فيما يتعلق بفعالية الإجراءات النقدية والمالية وفقاً لظروف مختلفة، يجب بناء السياسة السليمة لتقليل أهمية عدم التأكد ذاك، وهذا يشير بقوة في اتجاه الترتيبات السياسية التي تقلل خطر "التخمينات الخاطئة" والتي تسمح بالتعديلات السريعة في حالة ثبوت خطأ التقدير في أي من الموقف أو النتائج السياسية.

### **المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية**

#### **1- السياسة النقدية والمالية معاً:**

إن هناك تكاملاً هاماً وقوياً ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقضي بالضرورة استخدام مزيج من السياستين معاً<sup>1</sup>.

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يولد تأثيراً في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي.

<sup>1</sup> - أحمد منير البخار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة دولة الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 92، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1999، ص 23.

إذ جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تشكل بشكل مباشر في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة تلك الدخول وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها على الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج<sup>1</sup>.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يجمع أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي نفس الوقت تمنع السلطة الحكومية من أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تتادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عملية النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لا بد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل هذه السياسة (النقدية) من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تتادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك على تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على الفجوة التضخمية، ففي هذه الحالة لا بد ان تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار ليرتفع معه حجم الطلب الكلي، إن التنسيق بين

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002، ص56.



التدابير المالية أو النقدية أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منهما على النحو الآتي<sup>1</sup>:

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والمصرفي.

- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموماً، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً من خلال التغييرات في نسب الاحتياط القانوني وأسعار الفائدة والخصم.

تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ولكنها قد تحد وبصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

ولهذه الأسباب مجتمعة تجعل التنسيق ما بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح أمراً ضرورياً جداً لا يمكن التغاضي عنه.

## **2- السياسة النقدية والمالية والجدل بين الكينزيين و النقوديين:**

إن قدرة وفعالية السياسات النقدية والمالية مسألة يثار حولها الجدل، وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، ولاسيما بين المدرستين الكينزية والنقودية في الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية وكفاءتها ويعظم النقديون السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائماً ولم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فاعلية سياستها من خلال مدة زمنية مختلفة.

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي و نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص 382-383

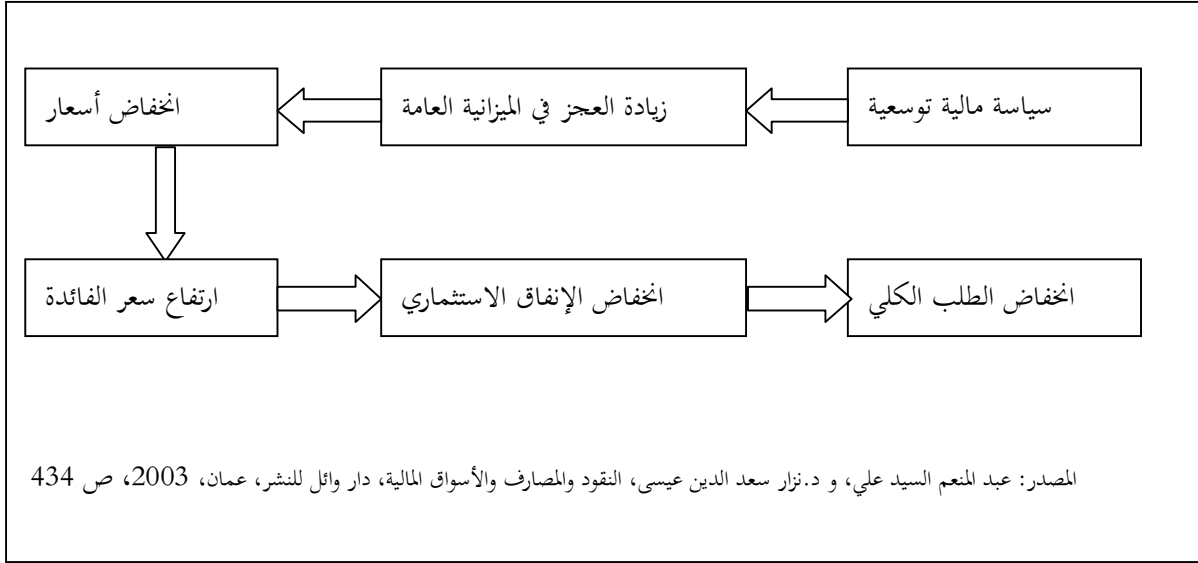
فأظهرت المدرسة الكينزية فاعلية السياسة المالية في فترات معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فاعلية السياسة النقدية في مدد أخرى، ويمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، والاختلافات بينهما قائمة في تأكيد أي السياستين أكثر فاعلية عمليا في التأثير في الطلب والعرض الإجماليين، في الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية وعدم استخدامها السياسة المالية انطلاقا من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي.

إلا أن فاعلية السياسة المالية تفوق كثيرا فاعلية السياسة النقدية وخاصة في فترات الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، ويبرر من ذلك أن هناك اختلافات رئيسية ما بين المدرستين أهمها<sup>1</sup>:

1- لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الإجمالي يتأثر فقط وبشكل رئيسي بالعرض من النقود وأن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه، في الوقت الذي يؤكد فيه النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من لدن الحكومة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يؤثر سلبا في الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي في الطلب الكلي، وهذا يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (01).

<sup>1</sup> - بول أسامويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 639-640.

الشكل (01): السياسة المالية التوسعية و التزاحم الاستثماري



وبعكس ذلك، فإن وجهة نظر الكينزية تتصف بالقبول وعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه يصر الكينزيين على أن السياسة النقدية أقل فاعلية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن تأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتمثل بزيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة والذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة نظر النقودية).

في حين يعتقد الكينزيين بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقديون وإنما على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل أيضا، فإذا كانت توقعاتهم متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيرا والعكس.

2- ثمة اختلافات أخرى بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفاعلية السياسة النقدية على افتراض ثبات سرعة دوران النقود خلال الأجل القصير واستقرار الطلب على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي والدخل القومي، إلا أن الكينزيين المحدثين يعتقدون ومن خلال التجارب في العديد

من بلدان العالم إحصائيا وتطبيقيا بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة ومستقرة، وهذا ما يضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير في الطلب الإجمالي، وخاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمنة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما يزيد ارتفاعها في أزمنة الانتعاش من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، ويقلل تأثير السياسة النقدية الانكماشية.

3-الاختلاف الجوهرى الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقديون و الكينزيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيين عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقوديين بأن الكينزيين قد بالغوا في تقدير عدم مرونة الأسعار والأجور في الاقتصاد، ولذلك فإن منحنى العرض الكلي قصير الأجل أشد انحدارا وليس عموديا، بينما يرى الكينزيين أن منحنى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار<sup>1</sup>.

4-هناك اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقوديين أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيين محددة بالقبول السياسي وبرامج اقتصادية لا يمكن التراجع عنها، فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، وفي حالة الانكماش محددة ومقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيين أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع دور أكبر للسياسة الحكومية المالية.

ولكن في جميع الحالات السابقة هناك اتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيسي من السياستين يتلخص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي للوصول إلى أعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية، وعلى هذا الأساس فإن الإجابة عن أي السياستين يجب أن تستخدم من لدن الدولة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

<sup>1</sup> - بول أسامويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 639-640.

\_ تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي من السياستين أو كليهما في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار محددات كل منهما.

\_ يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد وعلى تأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي أن المزيج من السياستين لا بد وأن يتغير مع تغير الحالات الاقتصادية والسياسية ولعل من أهم الخصائص التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حالة الركود أو الكساد والانتعاش أو الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كلا السياستين.

### **3- السياسات النقدية والمالية والسوق المالية**

**3-1- السياسة النقدية والسوق المالية:** هناك علاقة وثيقة تربط بين السياسة النقدية وتنمية سوق تداول الأوراق المالية، وهذا الترابط ينبع أساساً من التداخل واتساع العلاقة القائمة بين أسواق النقد وأسواق رأس المال، ومن هنا فإنه يمكن أن نتصور إجراءات النظام المصرفي متمثلة بالبنك المركزي والبنوك التجارية والمصارف المتخصصة والتي هي مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن تصبح إحدى الدعامات الرئيسية في قيام سوق متطورة لتداول الأوراق المالية.

فاتساع حجم السيولة في السوق المالية بالنسبة إلى السيولة الكلية للاقتصاد يفسر عنها زيادة ترابط السوق المالية بالسياسة النقدية، الأمر الذي يجعل من الضروري توسيع دور واهتمام السلطة النقدية بهدف السيطرة والتأثير في سيولة السوق، إذ تستطيع السلطة النقدية القيام بإجراءاتها المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في مكونات السيولة الكلية للاقتصاد، رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الاقتصاد ويمكن أن تنتقل آثار الإجراءات النقدية إلى السوق المالية بطريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، على الرغم من أن الطريقة المباشرة في التأثير تكون مقيدة لنشاط السوق المالية (بيع الأوراق المالية وشرائها من لدن السلطة النقدية)، على عكس الطريقة غير المباشرة التي تعمل بشكل أفضل من الطريقة الأولى وخصوصاً عندما تسود حالة الشفافية والوضوح، إذ يكون تأثير الإجراءات

النقدية الأخيرة من خلال قنوات مشتركة مهماً في التأثير في حجم سيولة السوق ولعل أبرز تلك القنوات هي مستوى أسعار الفائدة ومنح الائتمان.

وهاتان القناتان متداخلتان فيما بينهما، وهذا ما يمكن ملاحظته في تحليل آلية عملهما في امتداد تأثير السياسة النقدية في سيولة السوق، إذ ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة تشابكية مع أدوات السوق المالية من خلال تأثير هذه الأسعار وبشكل فعال جداً في تلك الأدوات ومن جهة أخرى تحدد أسعار الفائدة من خلال السوق المالية وذلك من خلال علاقة سعر الفائدة بأسعار السندات في سوق السندات وأسعار الأسهم في سوق الأسهم، وتتحدد هذه العلاقات من خلال تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية.

ويتضح أنه عند إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال البنوك، الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل، أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من السوق المالية إلى البنوك التجارية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض السندات ومن ثم ارتفاع أسعارها، أما علاقة أسعار الفائدة بالأسهم فهي الأخرى علاقة عكسية، وهذا ما يمكن ملاحظته عند إتباع سياسة نقدية توسعية والشكل (02) يوضح آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى السوق المالية.

إضافة إلى القانتين السابقتين هناك عدة قنوات يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، ومن أهم هذه القنوات هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، إذ يستطيع البنك المركزي التأثير في الاستثمارات المالية عبر هذه القنوات، وتمتد آثار استخدام السلطة النقدية لأداة سعر الخصم في السوق المالية عبر السوق النقدية والرأسمالية للتغيير في إحكام إقراض البنوك التجارية من البنك المركزي، أي التأثير في حجم احتياطات البنوك التجارية، أما عمليات السوق المفتوحة الأداة الثابتة التي يمكن من خلالها أن يصل تأثير السياسة النقدية في نشاط السوق إلى عمليات البيع والشراء للأوراق المالية الحكومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وعبر التأثير في قناة الأسعار وسعر الفائدة، بالإضافة إلى قناة الاحتياطيات النقدية، أما فيما يتعلق بالأداة الثالثة (نسبة الاحتياطي القانوني)، فإن البنك المركزي يستطيع التحكم بتلك

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

النسبة الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى اللجوء إلى السوق المالية لعرض ما لديها من أوراق مالية<sup>1</sup>.

وتعتمد فاعلية السياسة النقدية ولا سيما الكمية منها على وجود أسواق مالية منتظمة، إذ تعتبر مجال عمل تلك الأدوات، وبالتالي فلا بد أن تكون هذه الأسواق على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية لتطبيق تلك الأدوات، أي يجب أن تكون لها طاقة كبيرة وتمكنها من استيعاب كميات ضخمة من السندات الحكومية التي يعرضها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة، كذلك قدرته على تطبيق سياسة سعر البنك، وينتقل تأثير السوق المالية في تطبيق السياسة النقدية كما يلي:

- يعتبر سعر البنك أحد هياكل أسعار الفائدة، إذ يعتمد تحديده على التغيرات التي تصيب جانبي العرض والطلب على السيولة في السوق النقدية.

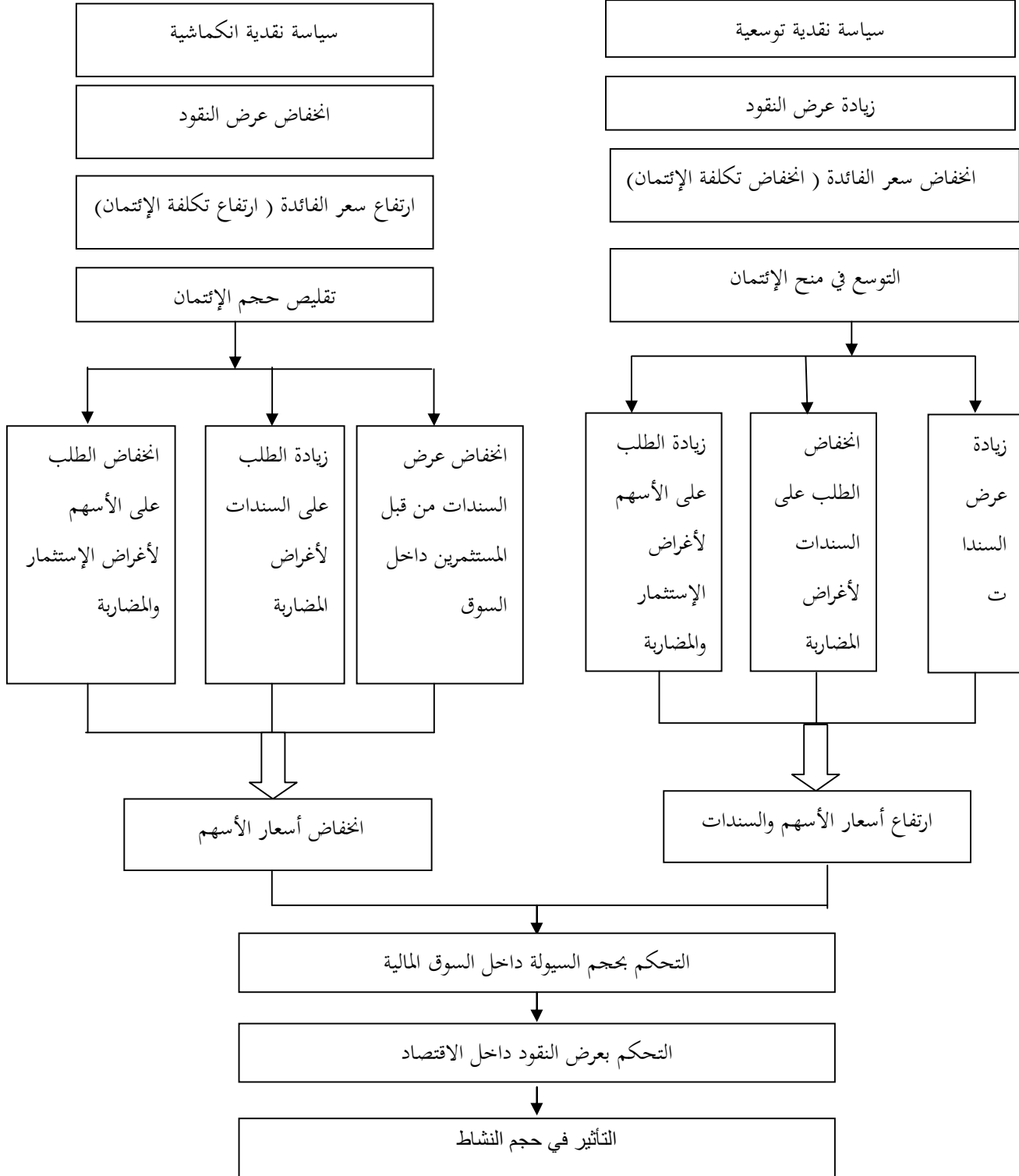
- تتطلب فاعلية سعر البنك وجود علاقة قوية بينه وبين أسعار الفائدة الأخرى في السوق المالية، إذ تعتمد التغيرات في سعر البنك على التغيرات في أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتطلب وجود سوق مالية كفوءة.

- وجود سوق مالية متطورة ( قصيرة الأجل) تتم فيها إعادة خصم أدوات الائتمان بواسطة البنك المركزي يسمح بتطبيق إجراءات السياسة النقدية وبسهولة.

- يعتمد نجاح سياسة السوق المفتوحة على وجود سوق للسندات كبيرة ونشطة وذات فاعلية عالية وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وهكذا فإن تنمية السوق المالية تجعل أدوات السياسة النقدية ( الكمية) أكثر فاعلية وتأثيراً في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال إتاحة المجال الأمثل لتطبيقها وامتداد أثرها نحو الأهداف المتوخاة من استخدامها.

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص 105.

شكل رقم (02) آلية انتقال السياسة النقدية إلى السوق المالية والتحكم بحجم السيولة الكمية



المصدر: د. عباس كاظم الدعوى، السياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص 107



### 3-2- السياسة المالية والسوق المالية:

عرف القرن العشرين تغيرا جوهريا في طبيعة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، إذ زادت وظائف الحكومة واتسع دورها في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد أن تحررت من القيود التي تفرضها المفاهيم والأسس الكلاسيكية على تدخلها فيه، واحتلت بذلك موقفا مؤثرا في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد واكبت هذا التوسع في مهام الحكومة زيادة سريعة في حجم الإنفاق الحكومي دون أن تواكب هذه الزيادة زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ولد عجزا في موازنتها دفع الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية هذا العجز، وبذلك أخذ الاقتراض العام يوفر للحكومة الموارد المالية وغالبا ما تفضل الحكومات الاقتراض الداخلي على الاقتراض الخارجي خصوصا في الاقتصاديات المتقدمة التي تملك أسواقا مالية متطورة، فالحكومة تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية والبنك المركزي والأفراد لتمويل عجز الموازنة، الأمر الذي يترتب عليه وجود علاقة قوية ما بين سياسة العجز الحكومي والسوق المالية، وتستمد هذه العلاقة قوتها من خلال ما توفره السوق من مرونة عالية لتمويل احتياطات القطاع الخاص، وعليه فإن السلطة المالية تستطيع التحرك بحرية في تطبيق سياسة العجز المالي، ومن ثم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق الاستخدام الملائم للأدوات المالية التي توفرها السوق المالية.

وأفضل قناة لتطبيق السياسة المالية الكلية هي الأسواق المالية، إذ تستطيع الحكومة أن تحقق أثارا مرغوبة أو مطلوبة في حجم النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في السياسة الانفاقية أو في الضريبية أو في كليهما، فمدلولات السياسة المالية تظهر واضحة من ممارسة الحكومة دورها في التأثير عن طريق الاقتراض الحكومي من جهة واستعمال الحكومة للنقود الحاصلة من فائض الضرائب من جهة أخرى.

ففي حالة العجز فإن الحكومة سوف تضطر إلى اقتراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور، إذ تقترض الحكومة إما من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من الأفراد من خلال إصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها وطرحها في السوق المالية للتداول، ولقد ساعد في هذه السياسة والتي تتبع من لدن معظم الاقتصاديات المتقدمة لوجود وتطور سوق الأوراق المالية الحكومية، إذ تعد هذه السوق احد المنافذ الرئيسية لتمويل النفقات

الحكومية ولا سيما حينما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية تلك النفقات الأمر الذي تستطيع معه الحكومة إصدار العديد من الأوراق المالية ( السندات الحكومية) المختلفة الآجال<sup>1</sup>.

كما أن سياسة العجز المالي تترك آثارا بالغة الأهمية في الاقتصاد في النظامين المالي والنقدي خاصة ( عرض النقود)، لذا باتت سياسة العجز من أبرز الوسائل التي تستخدمها السلطة المالية لاستعادة التوازن الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك أصبحت تستخدم بفاعلية عالية في حل الأزمات والاضطرابات الاقتصادية في الإقتصادات المتقدمة، وصار هذا العجز صفة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية، وتمارس هذه السياسة تأثيرها في السوق المالية عن طريق زيادة عرض السندات الحكومية أو عن طريق التأثير في هيكل أسعار الفائدة، فإصدار السندات الحكومية كوسيلة لتمويل العجز للاكتتاب من خلال السوق المالية سيعكس في زيادة عرض السندات الحكومية، ومن ثم انخفاض أسعارها والذي بدوره يشكل حافزا للمستثمرين والمضاربين لاقتنائها، وذلك لأن هذا النوع من الاستثمار يكون أقل مخاطرة في رأي المستثمر، إذ يطلق عليه في أحيان كثيرة أي على السندات الحكومية سندات معدومة المخاطر<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بإتباع سياسة العجز في السوق من خلال هيكل أسعار الفائدة، فإن استمرار الحكومة بضخ كميات كبيرة من السندات الحكومية في السوق سينعكس على انخفاض أسعارها، وبما أن العلاقة ما بين سعر السند وسعر الفائدة علاقة عكسية فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة في السوق والذي بدوره يمارس تأثيره في مجمل عمليات السوق المالية من خلال تأثيره في أسعار الأوراق المالية وحجم التداول، ويمكن أن ينتقل أثر التغيير هذا إلى كلفة وحجم الائتمان والاقتراض المصرفي، وكذلك إلى عملية تكيف المحفظة الاستثمارية وعملية إعادة توزيعها<sup>3</sup>.

وفي حالة وجود فائض في الميزانية الناجمة عن الفائض الضريبي، فإن أثر ذلك يعتمد في جزء منه على كيفية استعمال هذا الفائض، وبما أن الضرائب تفوق النفقات فإن تحويل

<sup>1</sup> - عمار محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص 47.

<sup>2</sup> - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في الإستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 24-44.

<sup>3</sup> - حسين علي خربوش وآخرون، ادارة المحفظة الإستثمارية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 64-68.

الفائض ينطوي في العادة على إطفاء جزء من الدين الحكومي العام من خلال دخول الحكومة كمشتري لسنداتها في السوق المالية، ومن المفيد أن نشير أيضا إلى أن العلاقة مابين سياسة العجز أو الفائض في الميزانية لا يسير في اتجاه واحد وإنما في اتجاهين بمعنى ان هناك علاقة قوية تبادلية بينهما، فالسوق المالية تعمل على تسيير عمل السلطة المالية في تطبيق سياستها المالية من خلال ما توفره هذه السوق من إمكانية وسهولة في عملية الإقراض والاقتراض لتمويل الموازنة الحكومية.

#### **4- السياسة النقدية الحكومية:**

تتكون السياسة النقدية الحكومية من مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي، أما أدوات هذه السياسة فهي تغيير حجم العرض الاسمي للنقود ( $m$ ) والتأثير على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة، وتستخدم السياسة النقدية بصورة رئيسية في حالتين، أولا لتنشيط الفعاليات الاقتصادية وانتشال الاقتصاد من حالة الركود ومعالجة مشكلة البطالة، ثانيا لمعالجة مشكلة التضخم<sup>1</sup>.

#### **4-1 التخلص من الركود الاقتصادي ومعالجة البطالة: عندما تكون هناك حالة من الركود**

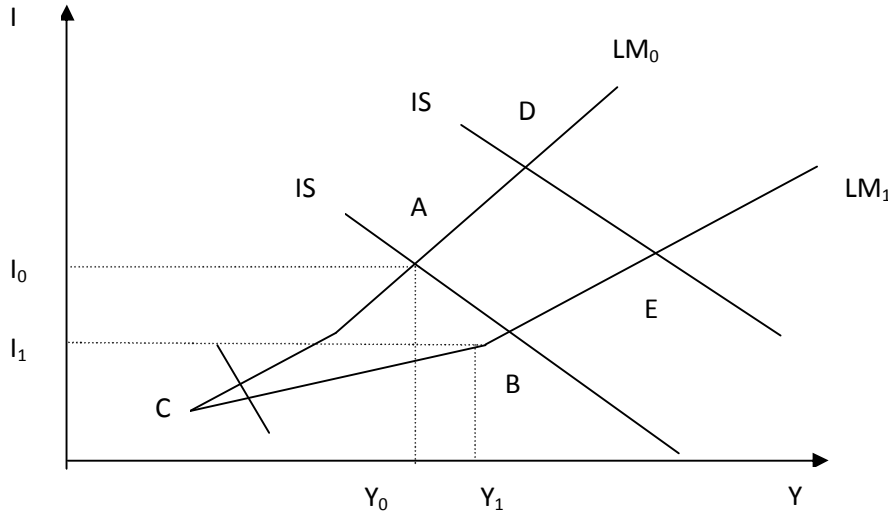
في الاقتصاد الوطني ويكون معدل البطالة مرتفعا نسبيا فيمكن استخدام آليات السياسة النقدية لتنشيط الاستثمار وتوسيع العمالة، وتعتمد هذه السياسة على النظرية القائلة أن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل مما يدعو إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الناتج.

في الشكل رقم(03) لنفترض أن التوازن في السوق النقدي يتحقق في البداية عند تقاطع المنحنى  $Im_0$  مع المنحنى  $Is$  في النقطة  $A$ ، وعند زيادة الكتلة النقدية ينتقل المنحنى  $Im$  إلى الوضع الجديد  $LM_1$  الواقع إلى اليمين من  $LM_0$  ، ويتغير تبعاً لذلك موقع نقطة التقاطع مع المنحنى  $LS$  بحيث يزداد الناتج العيني وينخفض معدل الفائدة

<sup>1</sup> - أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 331.

(النقطة B)، وهنا نميز بين ثلاثة أوضاع للاقتصاد تختلف شدة تأثير السياسة النقدية اختلافا كبيرا منها من وضع لآخر، وتتعلق هذه الأوضاع الثلاثة بمكان نقطة تقاطع المنحنيين  $LM_0$  و  $IS$  وما إذا كانت تقابل معدل فائدة منخفضا نسبيا أو متوسطا أو مرتفعا.

**الشكل (03): استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة**



المصدر: احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 332

أ- أثر السياسة النقدية معدوم أو ضعيف:

إذا كان المنحنى  $IS$  يتقاطع مع المنحنى  $LM_0$  في النقطة (C) يكون المنحنى  $LM_0$  أفقيا فإننا نقول أن الاقتصاد يقع في مصيدة السيولة، ذلك أنه إذا كان المنحنى  $LM_0$  أفقيا لا تستطيع الزيادة التي تطرأ على العرض النقدي أن تنقله إلى اليمين، ومن خلال معدل الفائدة السائد في هذه الحالة يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بأية كمية معروضة من النقود مهما كانت تلك الكمية كبيرة، وبهذا فإن السياسة النقدية المتمثلة في زيادة العرض النقدي لا يكون لها تأثير على معدل الفائدة ولا على زيادة الاستثمار ولا على زيادة مستوى الناتج.

ومن الأمثلة على مصيدة السيولة نذكر الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة مساويا للصفر، في مثل هذه الحالة لا يرغب الأفراد بشراء أية أوراق مالية لأنها لا تقدم لهم أية فائدة، وعلى العكس من ذلك فإن النقود السائلة لها ميزة على الأوراق المالية (من أسهم وسندات) لأنها أكثر قدرة على تلبية الحاجة من أجل المعاملات المختلفة، لهذا فإن انخفاض معدل الفائدة إلى الصفر لأي سبب من الأسباب يوقع الاقتصاد في مصيدة السيولة، ويتمثل

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

ذلك في أن ازدياد كمية النقود آنذاك لا يستطيع دفع الأفراد إلى شراء الأوراق المالية ولا يستطيع أن يخفض معدل الفائدة إلى ما دون الصفر.

والى جانب الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة معدوماً يمكن أن يكون الاقتصاد في وضع مصيدة السيولة عندما يكون معدل الفائدة منخفضاً، دون أن يصل الصفر، وبالرغم من أن مثل هذا الوضع يمكن أن تصور حدوثه نظرياً إلا أن الاقتصاديات الفعلية لم تشهد مثيلاً له حتى الآن.

### ب- أثر السياسة النقدية متوسطة الشدة:

إذا كان المنحنى IS من الشكل رقم (03) يتقاطع مع المنحنى  $LM_0$  في نقطة A تقابل ميلاً متوسطاً للمنحنى  $LM_0$  فإن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة انخفاضاً متوسطاً نسبياً يساوي  $(I_0 - I_1)$  وتؤدي أيضاً إلى زيادة حجم الاستثمار وإلى ارتفاع مستوى الناتج ارتفاعاً متوسطاً نسبياً من  $Y_0$  إلى  $Y_1$ ، ونلاحظ أنه كلما كان المنحنى IS أكبر بعداً إلى اليمين فإن أثر السياسة النقدية يكون أكثر شدة بصورة عامة.

### ج- أثر السياسة النقدية قوي:

إذا كان المنحنى IS يتقاطع مع المنحنى  $LM_0$  في النقطة D المتطرفة إلى اليمين فإن الازدياد الذي يطرأ على الناتج من جراء زيادة الكتلة النقدية يكون كبيراً جداً، في هذه الحالة يكون معدل الفائدة الأولي  $I_0$  مرتفعاً جداً فينخفض بعد زيادة الكتلة انخفاضاً كبيراً إلى المستوى  $I_1$  ويؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج ارتفاعاً كبيراً، نلاحظ أن الوضع الاقتصادي في هذه الحالة يتميز منذ البدء بالازدهار الذي يتمثل بارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى معدل الفائدة، وفي هذه الحالة تكون استجابة كل من الاستثمار والناتج لإجراءات السياسة النقدية كبيرة جداً.

### 4-2 معالجة التضخم:

إن استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم يقتضي أن تتدخل السلطات النقدية فتقلص حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وخفض الاستثمار، ويؤدي

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

ذلك تدريجياً إلى اختفاء الفائض في الطلب وإلى وقف ارتفاع الأسعار وزوال العملية التضخمية

فأصحاب النظرية النقدية يرون أن التضخم في الأصل ظاهرة نقدية، بمعنى أن التضخم ينشأ أساساً بسبب العرض النقدي الزائد، وتشير كل الشواهد العملية المتوفرة عن الاقتصاديات المختلفة أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود، وبصورة أدق يمكن القول أن الزيادات المتواصلة في معدل نمو النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج على المدى البعيد إلى زيادات مماثلة في معدل التضخم، لهذا فإن معالجة مشكلة التضخم إنما تكون بتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية، وحتى ندرك ذلك بصورة أوضح لنعد ثانياً إلى النظرية الكمية للنقود وفق العلاقة الآتية:

$$MV = PY \text{-----} (1)$$

حيث أن:  $M$  هي الكتلة النقدية،  $V$  سرعة تداول النقود،  $P$  هو مستوى الأسعار،  $Y$  هو الناتج الحقيقي، ولنكتب هذه العلاقة من جديد بعد أخذ معدلات نمو المؤشرات الواردة فيها:

$$m+v = f+g \text{-----} (2)$$

حيث أن  $m$  هي معدل نمو الكتلة النقدية،  $v$  هي معدل نمو سرعة التداول،  $f$  هو معدل التضخم،  $g$  معدل النمو الحقيقي للناتج، ويمكن أن نكتب العلاقة (2) كما يلي:

$$F = m-g+v \text{-----} (3)$$

ويتضح من خلال هذه العلاقة أن معدل التضخم على علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود  $m$  ومعدل سرعة التداول  $v$ ، وعلى علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي  $g$ .

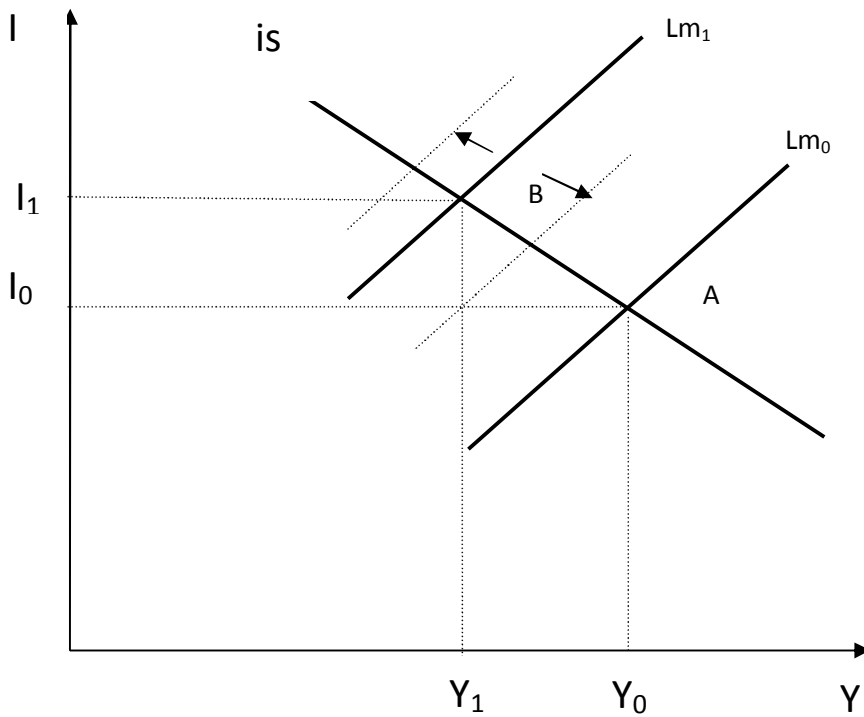
ومن المعتقد أن معدل سرعة التداول  $v$  صغير جداً في معظم الأحوال، لهذا فإن العلاقة (3) تدل على أن العامل الرئيسي وراء ارتفاع معدل التضخم  $f$  هو مقدار الفرق بين  $m$  و  $g$ ، أي مقدار ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية  $m$  فوق معدل النمو الاقتصادي  $g$ ، فعندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية كبيراً بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي يكون معدل

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

التضخم كبيرا أيضا، وعليه فإن تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من شأنه أن يخفض معدل التضخم.

بافتراض أن الكتلة النقدية  $m_0$  تقابل  $f_0$  مرتفعا نسبيا، لهذا فإن الحكومة ترغب بتقليص الكتلة النقدية من  $m_0$  إلى  $m_1$  حتى تخفض معدل التضخم من القيمة  $f_0$  إلى القيمة المرغوبة  $f_1$ ، وهنا تصادفنا مجموعة من الحالات.

### الشكل ( 04 ) استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم



المصدر: احمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 337.

من خلال الشكل ( 04 )، قد يكون تقليص الكتلة النقدية وفق ما هو مطلوب تماما مما يؤدي إلى نقل المنحنى  $lm$  من الوضع  $lm_0$  إلى الوضع  $lm_1$  المطلوب، وينخفض حجم الناتج من  $y_0$  إلى  $y_1$ ، ويرتفع معدل البطالة بنسبة معينة، ويرتفع معدل الفائدة من  $i_0$  إلى  $i_1$ ، وقد يكون تقليص الكتلة النقدية بأقل من الكمية المطلوبة مما يجعل معدل الفائدة الجديد دون القيمة  $i_1$  التي تخفض الطلب إلى المستوى المناسب، في هذه الحالة لا ينخفض معدل التضخم إلى المستوى المرغوب  $f_1$ ، وأخيرا قد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية كبيرة

نسبيا مما ينقل المنحنى  $Im$  إلى وضع واقع إلى اليسار من  $Im_1$  ويقابل وضعاً توازنياً ينخفض فيه مستوى الناتج انخفاضاً كبيراً ويكون معدل الفائدة مرتفعاً جداً وينخفض فيه معدل التضخم إلى ما دون المستوى المرغوب  $f_1$ ، هنا يرتفع معدل البطالة كثيراً ويكون على السلطات النقدية إحداث زيادة في عرض النقود حتى ينتقل المنحنى  $Im$  نحو اليمين ويعود للانطباق على المنحنى  $Im_1$ .

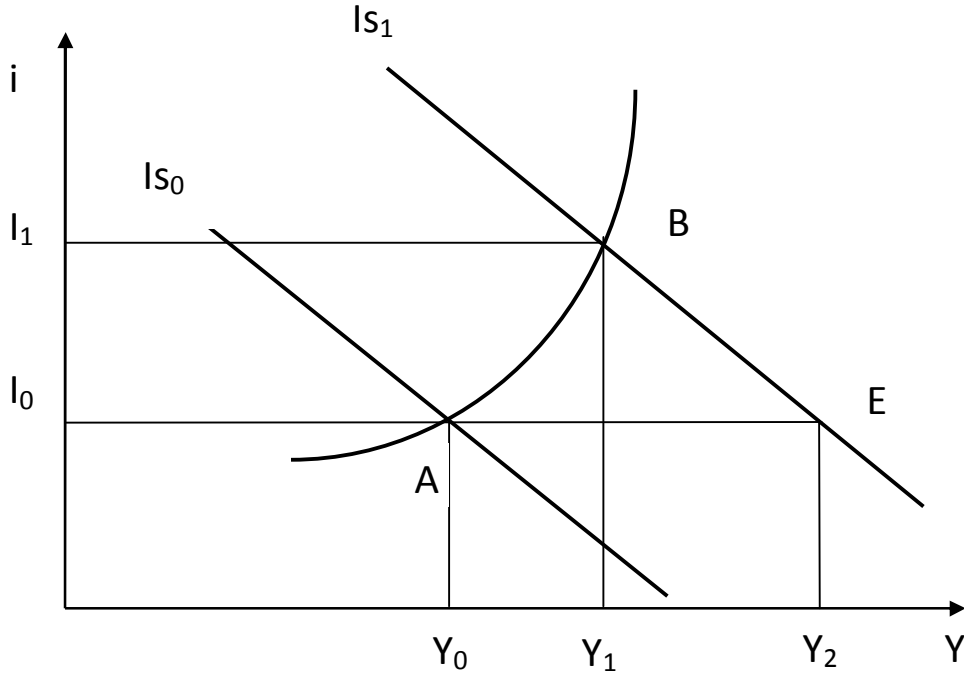
أما الحالة الثالثة وهي هبوط مستوى الناتج إلى ما دون المستوى المرغوب ( $y_1$ ) بصورة خاصة عندما تكون الأسعار والأجور عديمة المرونة في حركتها نحو الانخفاض فإذا فترضنا أن زيادة الكتلة النقدية التي أدت إلى الاختفاء التدريجي لفائض الطلب وأدت إلى ارتفاع معدل الفائدة لم تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية ( $m/p$ ) للكتلة النقدية وبالتالي يؤدي إلى نقص النقود المخصصة للمعاملات مما يؤدي أخيراً إلى ما دون المستوى المطلوب  $y_1$ .

**5- السياسة المالية للحكومة:** تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة، ولاسيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد الأشقر، نفس المرجع السابق، ص 338.



الشكل (05): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الإنتاج



من خلال الشكل (05) نلاحظ آلية عمل سياسة تعديل النفقات العامة مفترضين أن الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، أي أن هناك بطالة بمعدل معين، فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى نقل المنحنى  $IS$  من وضعه الأول  $IS_0$  إلى وضع جديد  $IS_1$ ، وينقل نقطة تقاطعه من المنحنى  $LM$  من النقطة  $A$  إلى النقطة  $B$ ، ويؤدي إلى زيادة الناتج من  $Y_0$  إلى  $Y_1$  وزيادة معدل الفائدة من  $i_0$  إلى  $i_1$ .

### 5-1 أثر المزاخمة:

إن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي إلى زيادة معدل الفائدة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار ( وزيادة الرغبة بدلا من ذلك شراء سندات الحكومة)، ويؤدي انخفاض الرغبة في الاستثمار إلى انخفاض الناتج، بهذا فإن زيادة الإنفاق العام سيكون لها أثران متعارضان على الناتج، الأول أثر مباشر وإيجابي يعمل على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء

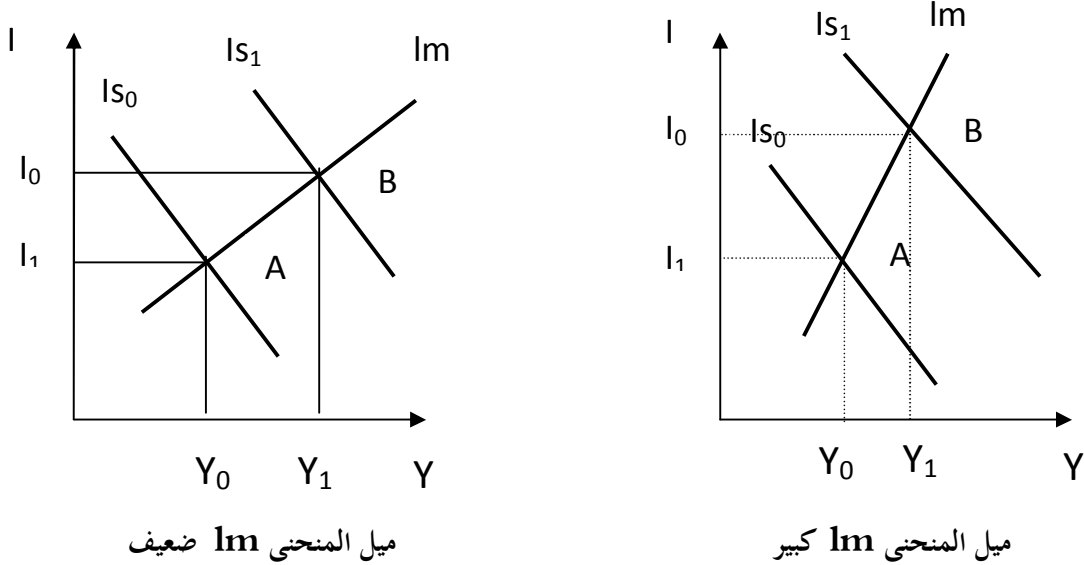
## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

الأوراق المالية، يسمى هذا الأثر الثاني للإنفاق الحكومي الإضافي يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص ويحل محله.

في الشكل رقم (05) نلاحظ أنه لو لم يزد معدل الفائدة فإن ازدياد الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الناتج من  $y_0$  إلى  $y_1$  كما في النقطة E، غير أن الازدياد الذي طرأ على معدل الفائدة (من  $i_0$  إلى  $i_1$ ) جعل مستوى الناتج ينخفض من  $y_2$  إلى  $y_1$ ، وجعل الزيادة الصافية التي طرأت على الناتج من جراء ذلك هي  $(y_1 - y_0)$  فقط، لهذا فإن التأثير الذي يحدثه تغير معدل الفائدة على الطلب الكلي يؤدي إلى تخميد (تخفيض) الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي.

ومن الضروري أن نلاحظ أن شدة أثر المزاخمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على ازدياد معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الاستثمار من جهة ثانية، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة كلما كان المنحنى  $Im$  أكثر ميلاً، هذا يعني أنه عندما يكون ميل المنحنى  $Im$  كبيراً نسبياً فإن أثر المزاخمة يكون كبيراً، ويكون أثر ازدياد الإنفاق الحكومي على زيادة الناتج ضعيفاً نسبياً (الشكل رقم (6-1) وعلى العكس من ذلك كلما كان ميل المنحنى  $Im$  ضعيفاً نسبياً فإن أثر المزاخمة يكون ضعيفاً ويكون أثر ازدياد الإنفاق الحكومي على الناتج كبيراً نسبياً الشكل رقم (6-2)

الشكل رقم (06): تأثير ميل المنحنى LM على أثر المزاخمة



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 341

من جهة أخرى فإنه كلما كانت قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر كان انتقال المنحنى IS من وضعه الأول IS<sub>0</sub> إلى وضعه الثاني IS<sub>1</sub> بفعل ازدياد الإنفاق الحكومي أكبر في الناتج وإلى ارتفاع أكبر في معدل الفائدة.

مما سبق يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

- إذا كان حجم الناتج دون مستوى ناتج التشغيل الكامل فإنه عند ازدياد الإنفاق الحكومي ستعتمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال.
- إذا كان التشغيل كاملاً فإن ازدياد الإنفاق الحكومي سيحمل معه أثر المزاخمة على نطاق كبير وسيكون من شأنه ازدياد مستوى الأسعار بدلاً من ازدياد مستوى الناتج.

عندما يكون الناتج دون مستوى التشغيل الكامل فإن ازدياد الإنفاق الحكومي يؤدي ازدياد كل من الناتج ومعدل الفائدة بصورة عامة، ويؤدي ازدياد الناتج (أو الدخل) إلى ازدياد الادخار، ويؤدي ازدياد الادخار بدوره إلى تمويل جزء من عجز الموازنة الناجم عن ازدياد

الإنفاق الحكومي، هذا يعني أن ازدياد الإنفاق الحكومي سوف لن يكون بكامله على حساب تخفيض الطلب على الاستثمار الخاص.

- عندما يكون الناتج دون مستوى التشغيل الكامل فيمكن ازدياد الإنفاق الحكومي إذا ترافق بتوسيع عرض النقود ألا يؤدي إلى اثر المزاحمة على الإطلاق فازدياد العرض النقدي في هذه الحالة يمنع معدل الفائدة من الارتفاع، ويكون من نتيجة ازدياد كل من الإنفاق الحكومي و عرض النقود أن يزداد حجم الناتج دون أن يزداد معدل الفائدة و تسمى هذه السياسة بالسياسة النقدية المؤازرة وهي السياسة الخاصة بزيادة عرض النقد لمنع أي ازدياد في معدل الفائدة بعد ازدياد الإنفاق الحكومي، وتسمى السياسة النقدية المؤازرة أيضا سياسة نقدية عجز الموازنة، التي تعني أن البنك المركزي يقوم بطباعة كمية معينة من العملة و يشتري بها سندات الدين العام التي بيعت إلى الأفراد من اجل تمويل عجز الموازنة، وعندما تستعمل الحكومة السياسة النقدية المؤازرة فان كلا من المنحني  $is$  و  $Im$  ينتقلان إلى اليمين مما يؤدي إلى ازدياد حجم الناتج دون معدل الفائدة و يمنع من حدوث اثر المزاحمة.

## 5-2 حالة مصيدة السيولة و المزاحمة الكاملة

في هذا الصدد يمكن أن نتوقف عند حالتين متطرفتين للوضع الاقتصادي قبل زيادة النفقات العامة، الحالة الأولى هي حالة مصيدة المنحني السيولة، أي عندما يتقاطع المنحني  $is_0$  مع المنحني  $Im$  في نقطة قريبة من طرفه الأيسر و يكون المنحني  $Im$  قريبا من الخط الأفقي، والحالة الثانية هي حالة المزاحمة الكاملة أي عندما يتقاطع المنحني  $is_0$  مع المنحني  $Im$  في نقطة قريبة من طرفه الأيمن و يكون المنحني  $Im$  قريبا من الخط الرأسي.

في الحالة المتطرفة الأولى يتقاطع المنحنيان  $is_0$  و  $Im$  في النقطة  $c$  (الشكل 03) التي يكون فيها معدل الفائدة منخفضا و يكون المنحني  $Im$  قريبا من الخط الأفقي، ويؤدي ازدياد النفقات العامة في هذه الحالة إلى ازدياد الناتج الكلي  $y$  دون أن يزداد معدل الفائدة الزيادة طفيفة، و بما أن الاقتصاد هو في وضع مصيدة السيولة فان الأموال اللازمة لزيادة النفقات

العامة يمكن سحبها من مخزونات المضاربة و إقراضها للحكومة دون أن يؤدي ذلك إلى أي ارتفاع ملموس في معدل الفائدة و دون أن يتأثر حجم الاستثمار الخاص.

نلاحظ أن هذه السياسة المالية تكون فعالة جدا في زيادة حجم الناتج و زيادة التشغيل خلافا للسياسة النقدية (التمثلة بزيادة الكتلة النقدية )، التي تكون معدومة الفعالية في هذه الحالة، ونلاحظ هنا أن اثر المزامنة يكون في حدود الدنيا.

في الحالة المتطرفة الثانية يتقاطع المنحنيان  $is_0$  و  $Im$  في نقطة D (الشكل رقم 5) يكون معدل الفائدة فيها كبيرا نسبيا ويكون المنحنى  $Im$  عندها قريبا من الخط الراسي، في هذه الحالة لا تؤدي زيادة النفقات العامة إلى أية زيادة في الناتج الكلي بل تؤدي فقط إلى زيادة معدل الفائدة، هنا تكون مرونة الناتج بالنسبة لتغيرات معدل الفائدة معدومة ويدفع ارتفاع معدل الفائدة المستثمرين إلى سحب أموالهم من الاستثمار و إقراضها للحكومة، أي أن كل الزيادة في الإنفاق الحكومي في هذه الحالة تأتي عن طريق اقتطاعها من استثمارات القطاع الخاص نظرا لاختفاء مخزونات نقود المضاربة، في هذه الحالة يكون اثر المزامنة كبيرا، بمعنى أن ازدياد الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلا إلى ازدياد معدل الفائدة، لهذا تكون السياسة المالية في هذه الحالة معدومة الفعالية، و لا بد لزيادة الناتج من لجوء الحكومة إلى أدوات السياسة النقدية التي تعمل على تحريك المنحنى  $Im$  إلى اليمين.

### 11- أيهما أفضل، السياسة النقدية أم السياسة المالية؟

لنفرض أن الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل فأبي السياستين أفضل لزيادة حجم الناتج إلى مستوى التشغيل الكامل السياسية النقدية أم السياسة المالية؟، إذا تركنا جانبا الحالتين المتطرفتين وهما حالة مصيدة السيولة وحالة المزامنة الكاملة، فإن استخدام السياسة النقدية يؤدي إلى ازدياد حجم الناتج و انخفاض معدل الفائدة أما استخدام السياسة المالية يؤدي إلى ازدياد حجم الناتج وازدياد حجم معدل الفائدة، ويظل استخدام هذه السياسة أو تلك مسألة جدل كبير بين الاقتصاديين<sup>1</sup>.

فالسياستين النقدية و المالية تعملان بالآتيان مختلفتان، فالسياسة النقدية تعمل عن طريق تخفيض معدل الفائدة و تشجيع الاستثمار بصورة عامة، أما السياسة المالية فان

<sup>1</sup> - أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 344.

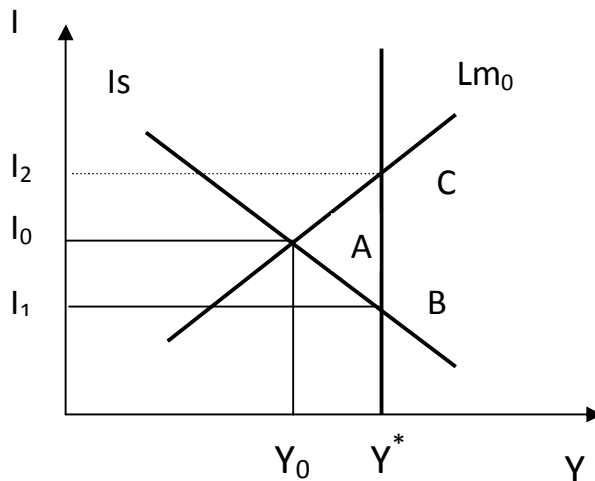
## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

تشجيع التوسيع في إنتاج السلع والخدمات ولاسيما السلع والخدمات التي تظهر الحكومة طلبا إضافيا عليها، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب أو زيادة المساعدات للمنتجين، وفي السياسة المالية يؤدي كل من ازدياد الطلب الحكومي وتخفيض الضرائب على الدخل إلى ازدياد معدل الفائدة مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستثماري .

وقد تلجأ الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار إلى سياسة دعم الاستثمار عن طريق تخفيض الضرائب على أرباح الشركات إذا زادت تلك الشركات استثمارها، فيمكن النظر إلى سياسة دعم الاستثمار باعتبارها زيادة في الإنفاق الحكومي لتعويض المستثمرين عن الارتفاع الذي يطرأ على معدل الفائدة .

في الشكل رقم (07) لنفترض إن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A التي تقابل مستوى الناتج  $Y_0$  دون مستوى التشغيل الكامل  $y^*$ ، إن استخدام السياسة النقدية لزيادة الناتج إلى مستوى التشغيل الكامل يعني انتقال على طول المنحنى  $IS$  من النقطة A إلى النقطة B التي تقابل معدل الفائدة  $i_1$  الذي هو أدنى من معدل الفائدة الأول  $i_0$ ، أما استخدام السياسة المالية فيعني الانتقال على طول المنحنى  $LM_0$  من النقطة A إلى النقطة C التي تقابل معدل الفائدة  $i_2$  الذي هو أعلى من معدل الفائدة الأول  $i_0$ ، فهل نتبع السياسة الأولى أم الثانية أم نتبع مزيجا من السياسة المالية والنقدية المؤازرة لتحقيق وضع وسط بين النقطتين B و pc .

الشكل رقم (07): استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق التشغيل الكامل



فالسياسة المالية التوسعية ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها، إلا أن فريقاً آخر من الاقتصادية يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسعية لا تقوم إلا على ازدياد معدل الفائدة وعلى تقديم المساعدات للمستثمرين، لهذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية، ويرى فريق ثالث أن السياسة الحكيمة للحكومة هي تلك التي تبرز بين السياستين النقدية والمالية معاً. بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافاً اجتماعية معينة.

### **المبحث الثالث: السياسات النقدية و المالية والتوازن الاقتصادي العام.**

**1. السياسة النقدية والتوازن العام :** يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية أن السياسة النقدية لا تؤثر في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية كالدخل، التشغيل وسعر الفائدة والتي تحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام الاقتصادي ( فصل الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي في التحليل)، وقد ظل هذا الفكر سائداً ومقبولاً في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حاول تقديم صورة أكثر تطوراً لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية ومتغيرات حقيقية، وبما أن كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي و الحقيقي في نظرية واحدة من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما، وعبر منحنيات (Im) للتوازن النقدي و (is) للتوازن السلعي، فيمكننا استخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن، مثلما استخدمه الاقتصادي الانكليزي هيكس (Hicks) لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام، لذا فإن نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام<sup>1</sup>.

بالنسبة لسعر الفائدة لا يمكن تقديره بشكل مؤكد، إلا إذا عرفنا مسبقاً مستوى الدخل الحقيقي أو افتراضناه ثابتاً، وهذا يقودنا إلى استنتاج بأن سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد أن يتقرر معاً، وهذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي العام في الاقتصاد، وقبل الشروع

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 320-328.

في كيفية تأثير عرض النقود في وضع التوازن العام لا بد من توضيح بعض مفاهيم هذا التوازن، إذ بتقسيم الاقتصاد الكلي على ثلاث قطاعات رئيسية هي<sup>1</sup>:

**أ-قطاع السلع والخدمات:** وهو ما يسمى بالقطاع الحقيقي، ويتمثل في سوق المنتجات وهو عبارة عن مجموعة أسواق للسلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي ( الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي في المنحنى (IS)، وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن.

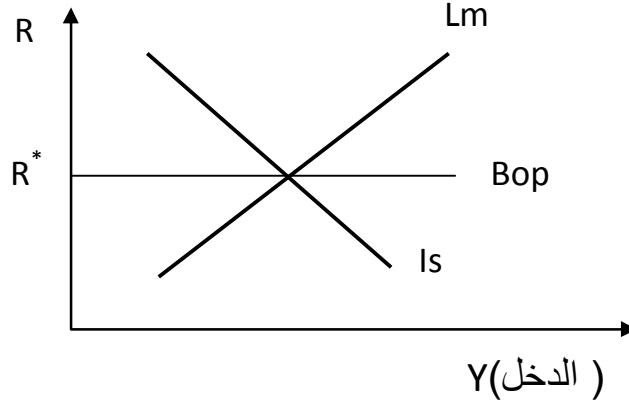
**ب-القطاع النقدي:** ويتمثل في سوق النقود، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Im)، وإن أي نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (y) وسعر الفائدة (r) تجعل سوق النقود في توازن.

**ج-القطاع الخارجي:** يشمل جميع المعاملات الحقيقية ( صادرات و واردات سلعية وخدمية)، والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية، وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Bop)، أن أي نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازنا بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة (Bop, is, Im) في شكل واحد فإنها تعكس توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاثة (التوازن الكلي العام) ومثلما هو موضح في الشكل (08):

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص 323-324.

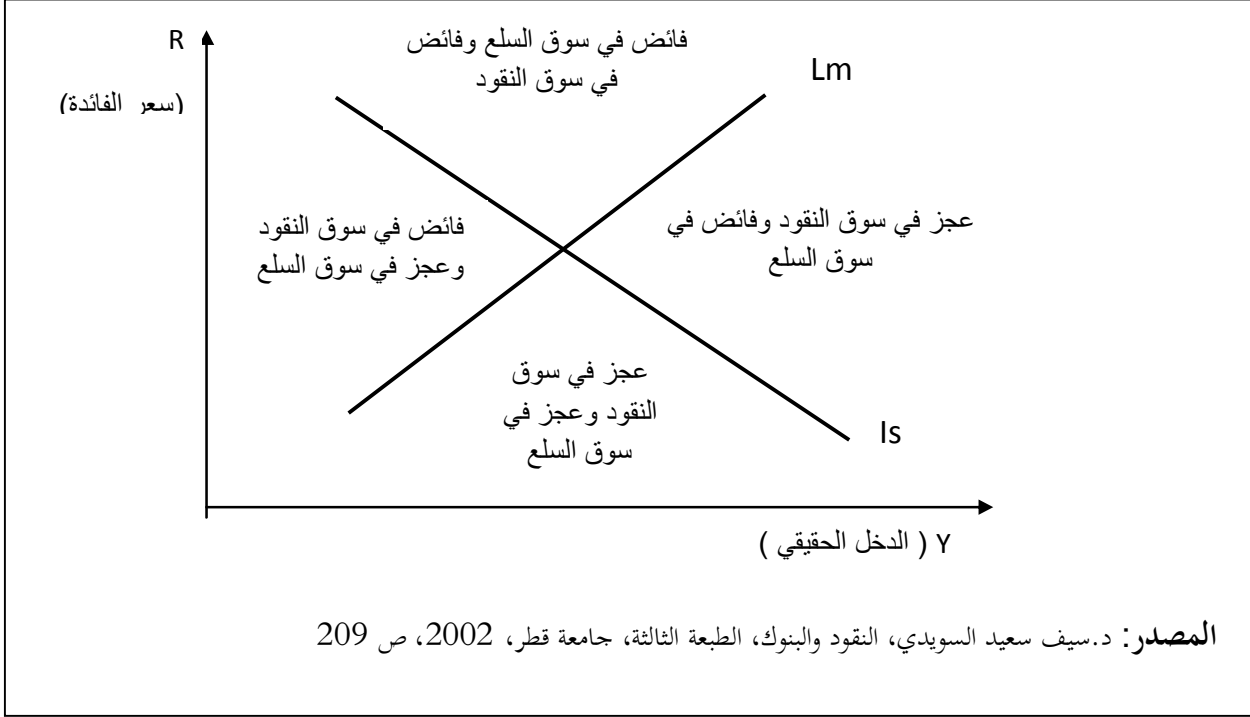


الشكل (08): منحنيات (BOP, IS, LM) والتوازن الكلي



المصدر: د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 335  
 من خلال الشكل البياني (09) ولغرض تبسيط شرح أثر السياسة النقدية في وضع التوازن العام ( إحداه تغيرات في سوق النقود تؤثر في الدخل وسعر الفائدة وتشكل توليفة للأسواق الثلاثة)، لنفترض ابتداءً من أن القطاع الخارجي يبقى في توازن مستمر، فضلاً عن ذلك فإن التوازن لا يعني انه في كل الأوقات، فالتوازن المطلوب هو ذلك الذي لو تعرض سوق النقود أو السلع أو كلاهما إلى صدمات معينة أبعد أحدهما أو كلاهما عن حالة التوازن، فإن هناك قوى ذاتية في السوقين تدفعهما باتجاهه، ويمكن حصر حالات عدم التوازن التي يتعرض لها السوقان مثلما في الشكل (09):

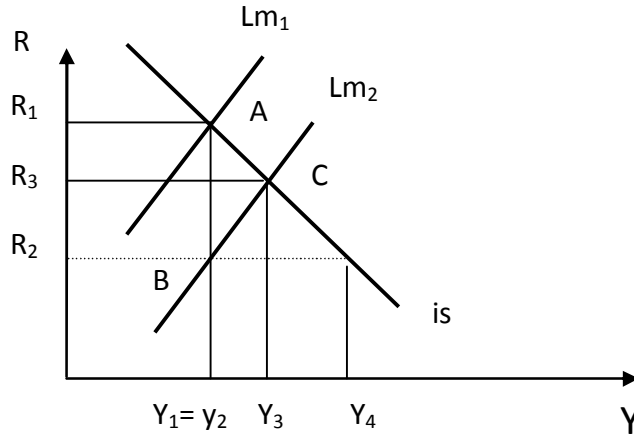
الشكل (09) حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي



وبناء على ما تقدم يمكن القول أن التغيرات في سوق النقود يكون مصدرها تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وأن أصدرتها<sup>1</sup>، ستتسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، فعلى سبيل المثال انتقال منحنى (Im) إلى اليمين كما هو مبين في الشكل (10).

<sup>1</sup> - سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 292.

الشكل (10) اثر زيادة عرض النقود في التوازن



المصدر: سيف سعد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 209

من الشكل (10) وبافتراض انخفاض سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  نتيجة التغيرات في عرض النقود فإن ذلك سيؤدي إلى توازن آني في سوق النقود، إذ أن منحنى (Im) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدية هو منحنى  $(Im_2)$ ، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود تنتقل السوق إلى حالة عجز في النقطة (B) ويقدر العجز بالمسافة بين مستوى الدخل  $(y_1)$  والمستوى  $(y_4)$ ، وهذا يعني أن طلبا إضافيا على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن استيفاؤه في ظل مستوى الإنتاج السابق، الأمر الذي يترتب عليه دفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم بغية زيادة استثماراتهم ( لمواجهة العجز في سوق السلع)، وفي ظل سعي البنوك لتقليل حجم الطلب على مواردها تبدأ المنافسة على مواردها و على موارد الأفراد من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من  $r_2$  إلى  $r_3$ ، إلا أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص مستوى الإنتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، وتستمر هذه التغيرات حتى الوصول إلى النقطة (C)، إذ تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة في السوقين ( أي أن التوسع في عرض النقود قد أسهم في

تنشيط الاقتصاد والنهوض به، طالما تتمكن تلك السياسة من التأثير في المستوى التوازني، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية<sup>1</sup>.

## 2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام:

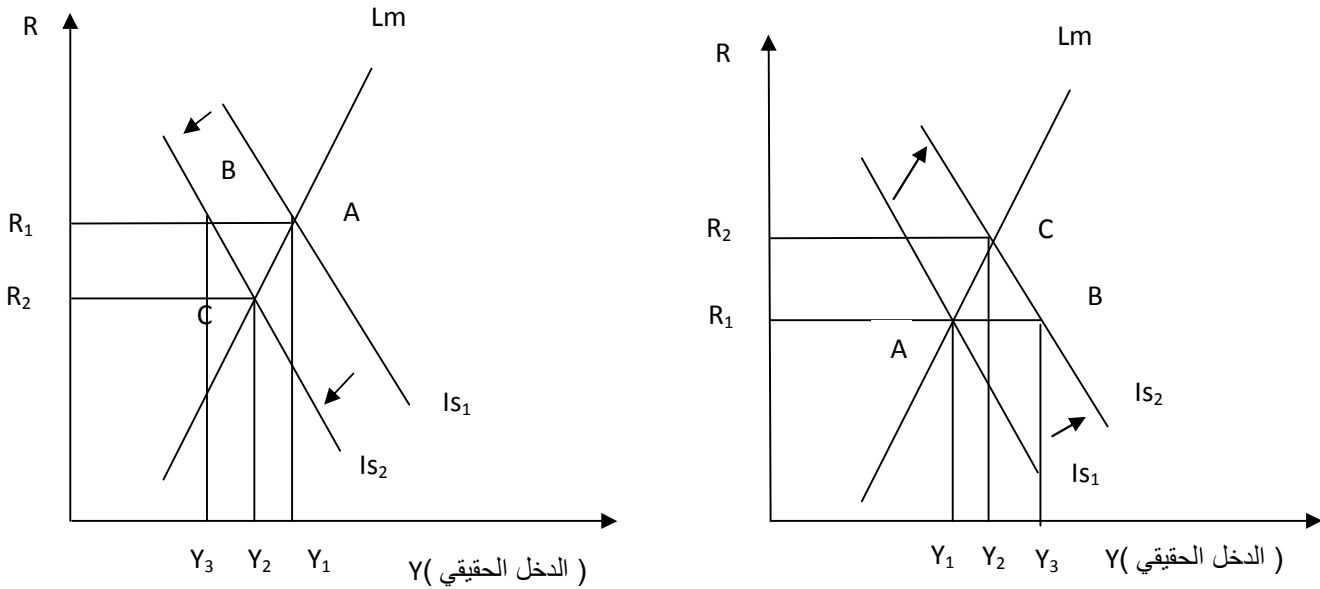
بناء على ما سبق فإن التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (is,lm)، إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سوق الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، و من المهم هو أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (is,lm) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو اليسار لأن القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين، فإن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية والضريبية في انتقال منحنى (is) يجب أن تأخذ بالحسبان تأثير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان بالاستثمارات الخاصة ومن تم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحنى (is)، ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (is) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو في الاثنين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية<sup>2</sup>، كما يوضح الشكل رقم (11).

<sup>1</sup> - سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 293.

<sup>2</sup> - جيمس جوارتيني وآخرون، الاقتصاد الكلي، (الاختيار العام والمخاض)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1988، ص 713-716.

الشكل (11): أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام

أثر زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب في التوازن



المصدر: عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 336

يلاحظ من الشكل (11) أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS<sub>1</sub>) إلى (IS<sub>2</sub>) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من R<sub>1</sub> إلى R<sub>2</sub> مع ارتفاع الدخل الحقيقي من Y<sub>1</sub> إلى Y<sub>3</sub>، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغير في سعر الفائدة، لأن الدخل يرتفع من Y<sub>1</sub> إلى Y<sub>2</sub>، إلا أن عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لا بد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من R<sub>1</sub> إلى R<sub>2</sub> ويترتب على ذلك الارتفاع انخفاض في مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقد للتوازن (مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة ما بين C و B، على منحنى (IS)، وفي

نهاية المطاف تناقص الدخل الحقيقي من  $y_3$  إلى  $y_2$ ، نتيجة تناقص الاستهلاك الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة.

ومنه فإن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، إلا أنه يمكن ملاحظة أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب<sup>1</sup>.

إن إتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد يتطلب معرفة الكيفية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الزيادة في الإنفاق، إذ غالباً ما تلجأ الحكومة للتمويل عن طريق زيادة الضرائب وإصدار الدين الحكومي ببيع الأوراق المالية الحكومية للقطاع الخاص والإصدار النقدي الجديد، وبيع الأوراق المالية الحكومية للبنك المركزي، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي مقيد ومحدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة أن تحصل عليه من مختلف المصادر، ويمكن كتابة قيد الميزانية بالصيغة الآتية<sup>2</sup>:

$$\Delta G = T + \Delta B + \Delta M$$

إذ أن  $(\Delta G)$  تمثل مقدار التغير في القيمة الاسمية للإنفاق الحكومي، و  $T$  تمثل القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية، و  $(\Delta B)$  تمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة، و  $(\Delta M)$  تمثل التغير في الإصدار النقدي الجديد (القاعدة النقدية)، وتشير المعادلة أعلاه إلى أن الحكومة ينبغي أن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب أو الدين العام أو الإصدار النقدي (أو توليفة من هذه الوسائل)، فإذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص، فلن يحدث أي تغير في

<sup>1</sup> - سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 294.

<sup>2</sup> - مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص 280.

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما

عرض النقود، في حين إذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي فإن القاعدة النقدية (M) تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية، وتكون للزيادة في القاعدة النقدية التأثيرات نفسها في عرض النقود كأية زيادة أخرى في القاعدة النقدية.

ففي الأجل القصير وعند المستوى التوازني للدخل فإن الإنفاق الحكومي من المحتمل أن يتجاوز الإيرادات الضريبية، وإن الحكومة يجب أن تمويل هذه الزيادة بالإصدار النقدي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عرض النقود، وبالتالي انتقال المنحنى (Im) إلى اليمين (طالما تزيد الثروة فإن الاستهلاك هو الآخر يتزايد وينتقل المنحنى (is) إلى اليمين)، ويمكن ملاحظة الحالة نفسها عندما يمول العجز عن طريق إصدار السندات، ولكن الاستمرار في تلك التغيرات خلال المدد الزمنية سوف يصل فيها الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل، وعند هذا المستوى يكون الإنفاق الحكومي مساويا للإيرادات الضريبية (إذا وصل الدخل إلى المستوى التوازني طويل الأجل)، إذ يعني هذا زيادة الدخل بقدر كاف لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للإنفاق الحكومي.

وهكذا لكي يبقى الدخل عند مستواه التوازني الطويل الأجل فإن التغيرات في القاعدة النقدية ( $\Delta M$ ) لا بد أن يساوي الصفر، وهكذا ففي الأجل القصير أي زيادة في الإنفاق الحكومي تمويل عن طريق إصدار النقود والتي تكون حافزا للإصدار القومي أكبر مما تفعله زيادة مساوية في الإنفاق الحكومي تمويل عن طريق الإيرادات الضريبية أو إصدار الدين، وفي المدة الطويلة يصبح العكس صحيح، وعندئذ يجب على السلطات المالية أن تستخدم الأجل القصير أو الطويل دليلا أولي لسياستها، على أن الوضع الاقتصادي يتغير في الأجل الطويلة وأن السياسات يجب أن تتحول لمواجهة الظروف الجديدة، وبذلك فإن نتائج المدة القصيرة تقدم دليلا أفضل لصانعي السياسة.

### **3- الجمع بين السياستين المالية والنقدية:**

كانت النظرية النقدية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وفترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين اعتمدت النظرية الكينزية على السياسة المالية لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن

تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي، خاصة في فترات الكساد حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة فح السيولة، لذلك يرى كينز أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود، ويمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل تدخل السلطات النقدية ( البنك المركزي)<sup>1</sup>.

إن استعمال السياستين المالية والنقدية يتطلب مهارة في التنسيق والملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الركود.

فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي - حالة التضخم - فسيترتب على ذلك حدوث بطالة، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي - حالة الكساد - حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد، وهذا ما يعرف بمنحنى "فيليبس" الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة والتضخم.

لذا تواجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بكل سياسة - خاصة - وأن أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو إلى بلد متخلف.

والخلاصة أن أهمية التنسيق والتلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم أو الكساد وتأثيرهما على كل من سعر الفائدة والدخل لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي، وعليه نعتبر السياستين النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مصدر سابق، ص 108.



ولتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين نفترض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم، ولإيجاد توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يمكن إتباع إجراءات وتدابير بواسطة السياسة النقدية والسياسة المالية كما يلي<sup>1</sup>:

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية.
- الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو امتصاص فائض المعروض النقدي.
- رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية.
- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ومنه انخفاض الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد فإنه ينصح باتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة، فتقوم السياستين النقدية والمالية بالسماح بالتوسع في الائتمان أو تخفيض كمية الاقتراض الحكومي من الأفراد، فيزداد حجم الإنفاق العام وينخفض حجم الضرائب بما يسمح بزيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي.

<sup>1</sup> - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 109.

## الفصل الرابع: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ( مفهومها و أبعادها )

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: عوامل و مراحل التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي ( مفهومه و مقاييسه )

المبحث الخامس: نظريات النمو الاقتصادي.

## تمهيد:

منذ الحرب العالمية الثانية احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مميزا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي احتضنت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة، وقد ساهم في زيادة هذا الاهتمام بمسألة التنمية عدة عوامل ومنها:

- الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة.
  - استقلال عدة بلدان نامية، واهتمامها بتطوير بلدانها.
  - التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين والذي ساهم في تشجيع قضايا التنمية في البلدان النامية.
  - رواج بعض أفكار النظرية الاقتصادية المتفائلة.
  - ظهور منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والنقدية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.
- و عند الحديث عن التخلف و التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، و يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي - أي استخدامهما كمرادفين - حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، و يميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم و الأصوب هو وجود اختلاف بين المصطلحين.
- فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي من خلال خمسة مباحث، فالمبحث الاول يتناول التنمية الاقتصادي -مفهومها وابعادها-، في

المبحث الثاني نتناول مختلف نظريات التنمية الاقتصادية، وفي المبحث الثالث نتطرق الى عوامل و مراحل التنمية الاقتصادية، و في المبحث الرابع نتطرق الى النمو الاقتصادي - مفهومه و مقاييسه- و في المبحث الخامس نتطرق الى نظريات النمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: التنمية الاقتصادية - مفهومها وأبعادها

قد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية، كما تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية وأبعادها.

#### 1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية الاقتصادية يعني أشياء مختلفة، وقد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي<sup>1</sup>، كما يعرف (EDGAR OWEN) التنمية في كتابه عام 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال ودور الجماهير في المجتمع<sup>2</sup>.

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وقد عرفت التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، فالأول بمنح الأفراد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني بمنح الفرد الحرية، والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها مثل ذلك التطور البنائي أو

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، 2000، جامعة الإسكندرية، ص 55.

<sup>2</sup> - Edgar Owen, The future of freedman in the developing world: Economic Development and Reform ( NEW YORK, pergamanpress, 1987- p xv.

التغير البنائي في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع<sup>1</sup>.

ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما: تغيير بنياني، وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.... الخ، إن هذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع، ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد، رغم أهمية الدخل الفردي، ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، وتحقيق ذاتية الفرد، وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع.

كما أن هناك اتجاه يعرف بالاتجاه الراديكالي (اليساري) والذي يرفض النماذج والنظريات الرأسمالية الغربية للتنمية ويقترح منهاجاً مختلفاً عن النماذج المعروضة سابقاً، ومن خلال هذا المجتمع والذي يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية يعرفها بأنها تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق رفاهية الإنسان في العالم الثالث، ويتحقق هذا الهدف بالتححرر من التبعية الاقتصادية، وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع معيشة الشعوب<sup>2</sup>.

فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، ولكنه لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها، ولا بد من التأكيد بأن عملية التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتتطلب تفاعل الفرد معها لإنجاحها.

كما أن التنمية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب، ومن أهم التغيرات التي تحدث في جانب العرض هي<sup>3</sup>:

#### - اكتشاف موارد جديدة

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 123  
<sup>2</sup> - رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987، ص 135.  
<sup>3</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 124.

- التوسع في عملية تراكم رأس المال.

- تزايد حجم السكان.

- إدخال أساليب جديدة في الإنتاج.

- تحسين المهارات.

- تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.

- تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

أما التغيرات في جانب الطلب فتشمل:

- تغير حجم السكان وتركيبه العمري.

- تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق.

- التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة.

### 1-1: النمو والتنمية:

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدموا كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك اختلافات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة زمنية طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الديمغرافية وفي التشريعات وفي الأنظمة، ومن أهم التغيرات الهيكلية نجد أولاً ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض حصة الزراعة، وثانياً زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلاً من الريف، كما أن نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل

دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون جزء منه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة ونحو سلع كمالية، وفي الأخير يصبح الأفراد مساهمين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية<sup>1</sup>.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة (MRS HIKS) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق (SCHUMPETER) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، ويؤكد البروفسور (BAMME) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعاً من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها<sup>2</sup>.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها النمو زائد التغير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضاً محتوى اجتماعياً .

## 1-2- تطور مفهوم التنمية:

بعد الحرب العالمية الثانية كان جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يعكس قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت من بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبياً في الناتج القومي، فقد كشفت التجارب العلمية قصور التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة، والذي يحصر

<sup>1</sup>- Malcolm Gills, Economics of Development, [www.netron](http://www.netron). And company. NEW YORK, London, 1983, p-7- 8.

<sup>2</sup>- N.Kumar and R.Mittal, Economic development and planning, Anmol publications, pv.ltd. New Delhi, india, first Eddtion, 2002, p- 3- 4.

مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقير وسوء توزيع الدخل.

كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية أن تحقق تقدماً لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية رغم أنها لم تشهد سوى معدلات متوسطة من النمو.

فمن الممكن أن يحدث نمو دون تغيير في البنية الاقتصادية وذلك في حالة البلدان النامية، وفي حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية إلا أنه في ظل أوضاع طبيعية فإن زيادة النمو في الإقتصادات النامية يشترط تغييراً كبيراً في الهيكل الاقتصادي.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي.

بعد هذا التحول في مفهوم التنمية قام عدد كبير من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، وإدراك العديد من المعنيين بالتنمية بأنها ليست قضية اقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، كما أن البنك الدولي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقفه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، كما ورد في تقريره لعام 1991، حيث يؤكد بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل كذلك تعليماً أفضل ومستوى أعلى للصحة والتغذية، وفقراً أقل، وبيئة أنظف، وحرية فردية أكثر وحياة ثقافية أغنى.



وهكذا تبنى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو، وبنيت منظمة العمل الدولية إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، وأكدت أنه لا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات والفئات بل التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة وتوسيع السلع والخدمات لهم، لكن فكرة الاحتياجات الأساسية تعرضت لانتقادات هي الأخرى من جانب كتاب العالم الثالث على أنها تعني تنمية من الدرجة الثانية، وأن الاهتمام بها يحرم البلدان النامية من إمكانية اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة، ولهذا لم يجد مفهوم الحاجات الأساسية أدنى اهتمام.

وخلال عقد الثمانينات والتسعينات ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة الشاملة وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم.<sup>1</sup>

### 1-2-1- مفهوم التنمية البشرية:

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990، ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية، ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، وامتد لحد القرن العشرين، إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصر إنتاج وانه يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبر المفهوم الحديث أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.

كما تعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي:

1- العيش حياة طويلة وصحية.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 127.

2- الحصول على المعارف.

3- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

وللتنمية البشرية جانبان، فالأول بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة، لهذا فإن الدخل ليست إلا واحدا من الخيارات، والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية وليس شرطا كافيا، ومن المهم أن تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس.

### 1-2-2- التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فظيع، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

وهكذا نستخلص بأن التنمية المستدامة شأنها شأن التنمية البشرية جوهرها الإنسان، فهذا المفهوم للتنمية لم يعد مجرد جدل نظري وحكرا على الاقتصاديين بل أن المجتمع الدولي هو الذي ساهم في البلورة العلمية للمفهوم كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية، ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة.

### 1-2-3- التنمية المستقلة:

ظهر هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على

البلدان النامية، ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، ثم أخذ الفكرة عن (Baran) اقتصاديون من القارات الثلاثة، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وقد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور بالرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن الغالبية تتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطور قدرات أفرادها مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقنضياتها.

وقد وضعت بعض الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة وأهمها<sup>1</sup>:

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية.
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية واستخدام السياسات المناسبة لذلك.
- التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية من خلال إشباع الحاجات الأساسية.
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- التوزيع العادل لثمار التنمية، على أن يتم هذا من خلال أنماط جديدة للاستثمار والإنتاج، وليس من خلال آليات السوق أو أساليب إعادة توزيع الدخل أو برامج الإنفاق العام لوحدها.
- ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية.
- وأخيرا يؤكد هذا التوجه على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية والتي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة، فمثل هذه التكنولوجيا لا يمكن استيرادها من الخارج بل يتعين على البلدان أن تخلقها، وهنا تكمن الصعوبة.

<sup>1</sup> - رمزي زكي، فكرة الأزمة، مصدر سابق، ص 135 - 138.

### 1-3- المفهوم الشامل للتنمية:

في عام 1996 أعلن البنك العالمي مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية وطرق المعيشة التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واضطراد التنمية.

### 2- أبعاد التنمية:

مما تقدم يتضح بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاداً مختلفة ومتعددة وتتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.

- البعد الاجتماعي للإنساني للتنمية، ويتضمن اجتباب الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي.

- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعاً للنهضة الحضارية.

### 2-1- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية: يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي

نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب

<sup>1</sup> - يحي النجار و أمال شلاش، التنمية الاقتصادية - نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات-، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991، ص 291، 308.

الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية<sup>1</sup>، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تتحقق التنمية وهذه العمليات هي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي.
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي.
- عملية تكوين السوق القومية

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الواسع والشامل لعملية التصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

## 2-2- البعد الاجتماعي للتنمية:

انطلاقاً من الصلة الوثيقة بين الجانب الاقتصادي للتنمية بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع كالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران هما:

- الأول: المرادفة بين التنمية والتحديث، ويقصد بالتحديث هو عملية التحول نحو أنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

<sup>1</sup> - فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص 89.

فالتنمية وفق المفهوم الجديد تعبر عنها مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

- الثاني: هو تحقق التنمية بالانتشار من خلال التغيير الحاصل في البلدان المتقدمة ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتباب الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، وبهذا أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

## 2-3- البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، فالتنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

## 2-4- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ

07%، كما شهد العالم نشأة منظمة ألغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980، مستهدفاً معدلاً سنوياً للنمو يبلغ 6% إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تقلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة على مر الزمن<sup>1</sup>.

## 2-5- البعد الحضاري للتنمية:

من خلال المفهوم الواسع للتنمية الذي يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

## المبحث الثاني: نظريات التنمية

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينات من القرن الماضي، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، وتركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية التالية:

- الفقر - التخلف - التبعية

وكذلك نتيجة لتزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة وتحليل نظريات التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد والإدارة والإنتاج.

<sup>1</sup> - مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 133-134.

## 1- التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد

**1-1- النظرية الكلاسيكية:** يمثل هذه النظرية ( آرثر لويس) حيث يرى أن اهتمامه منصب تماما على نمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع، وأن جل اهتمامه منصب على تحليل الإنتاج لا على التوزيع، ويتضح من ذلك أن "لويس" يتكلم عن التنمية على أنها مرادفة للنمو أو التقدم، وتعتمد اعتمادا كلياً على الإنتاج من خلال "ميكانيزم" أو آلية الأسعار، فالإنسان هنا يفترض أن يكون عقلانياً، ومن خلال رد فعله على تغيير الأسعار يحاول أن يصل إلى الإشباع، وبالرغم من أن هذه الحقيقة ليست صحيحة دائماً فإن "لويس" لم ينزعج بل يرى أنه مع الوقت سيتعلم الفرد كيف يتعامل مع الأسعار كجزء من ثقافته كما يتعلم أي جزء آخر<sup>1</sup>.

والتوزيع عند "لويس" لا ضرورة للتدخل فيه إلا إذا حجب الناتج من الإنتاج عن الاستثمار أما إذا كان الناتج من عملية الاستثمار موزعاً بطريقة غير عادلة فلا تهمه في شيء، بل يرى أن عدم المساواة في التوزيع قد تدفع إلى الاختراع والذي بدوره يؤدي إلى نمو آخر.

أما التركيب الاجتماعي فيجب أن يكون متناسباً مع الإنتاج وليس العكس، حيث يجب أن تسمح بالاستثمار، وذلك بالسماح بالحقوق في المكافأة أو العقاب، والاختلاف بين الناس في هذا المجال على أنه حافز على الترقى في السلم الاجتماعي، وبذلك يؤكد لويس على التركيب الاجتماعي الذي يكفل الحرية الفردية الكاملة في سبيل الإنتاج، ولا يهتم بغيرها، هذا على المستوى القومي أو الوطني، أما على المستوى العالمي فنجد أنه يعتبر أن الإنتاج هو العامل الحاسم، حيث يؤدي إلى التجارة وتقسيم العمل الدولي، وهكذا لم يفرق "لويس" بين المستوى الوطني والمستوى الدولي وأعتبر الأخير امتداداً للمستوى الوطني.

تعتبر نظرية "لويس" امتداداً للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية وتطبيقها في العالم الثالث، بدون الأخذ بالاعتبار أية اختلافات تاريخية أو ثقافية، فكل شيء يعتمد على الافتراض بأن السوق "رأس المال + عمل" يتفاعل مع الأسعار، وأن الربح يعاد استثماره وبالتالي يزيد من نسبة العمالة.

<sup>1</sup> - جمال حلاوة و.د. علي صالح، مدخل على علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2009، ص 37.



## 1-2- نظرية الدفعة القوية:

ترى هذه النظرية أنه يجب أن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم وقوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو، فهي ضد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية، لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، والذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي "رودان".

ولكي يطبق نموذج التنمية "النمو" الذي يقدمه "رودان" القائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية، فإنه يجب الأخذ بالاعتبارات الآتية<sup>1</sup>:

1- أن تتوفر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يقترض أغلبها من الخارج، لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا.

2- أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال.

3- الابتعاد ما أمكن من الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الذي يكفل تمويل البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

ويقول رودان "إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية"، ولعله من الواضح طبقا لهذه النظرية القائمة على الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والبعد عن الصناعات الثقيلة التي تشكل الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي ومن ثم التنمية لأنها تضمن تبعية البلد المتخلف للدول المتقدمة وبقائه في وضعه.

هذا ويذهب أنصار الدفعة القوية في تقريبها للأذهان وضع البلدان المتخلفة بحالة الطائرة التي تقلع عن الأرض، فكما ينبغي للطائرة أن تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية

<sup>1</sup> - جمال حلاوة و.د. علي صالح، مدخل على علم التنمية، نفس المرجع السابق، ص 38.

قبل أن تحلق في الجو، لا بد للبلد المتخلف أن يبذل حد أدنى من الجهد الإنمائي حتى يتسنى له التغلب على العوائق التي توجد والانطلاق في طريق النمو الذاتي.

ويستخلص مما تقدم أن البلدان المتخلفة لا تقوم بالخيار بين النمو التدريجي البطيء والدفعة القوية، وإنما بين الإقدام على التنمية من عدم الإقدام عليها على الإطلاق، أو بعبارة أخرى بين التنمية الاقتصادية أو استمرار الركود والتخلف المرادفين، وتبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطريقتين من الاعتبارات ترجع إلى عدم القابلية للتجزئة الوفورات الخارجية، وتحصل بصفة أساسية في عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة، وترجع أيضا إلى ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المتخلفة.

### تقييم نظرية الدفعة القوية:

يمكن تقييم نظرية الدفعة القوية كما يلي:

- يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية- في ظل التوجه الحكومي- من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط، يجمع بين الأسلوب الرأسمالي في النمو والأسلوب الاشتراكي، حيث أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشؤون الاقتصادية لدول العالم عموما، فأصبحت الدول تتدخل في تشكيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه الوجهة التي تراها كفيلة بتحقيق النمو، ولقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد في الشؤون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتضع الأسس العلمية الفنية التي تنظمه بشكل يعود بأقصى فائدة على هذه الدولة ورفع مستوى معيشة شعبها، وخاصة إذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة اجتماعية وإشباع الحاجات الاجتماعية، وهنا تكون بصدد نحو أسلوب اشتراكي في التنمية، وفي هذه الحالة تتمثل الدفعة القوية التي تقوم بها الدولة أساسا ضروريا للتنمية.

- ومما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو أنها تفترض كميات ضخمة من رؤوس الأموال لإقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة وأجهزة فنية وإدارية كافية لإدارة تلك

المشروعات في المرحلة الأولى للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة، وهذا ما وصفه بالبعد عن الواقعية.

- كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية افتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر، وهذا ما يخالف الواقع، حيث ترد التنمية فيها إلى اقتصاديات بعكس بنيانها ما تسنى لها تحقيقه في الماضي من إنجازات، وما تحقق لها من نمو، كما يوجه هذا النقد لنظرية النمو المتوازن.

- ترى نظرية الدفعة القوية وغيرها من نظريات التنمية الرأسمالية ضرورة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كنتيجة لعدم توافر رؤوس الأموال المحلية، ونظرا لضيق حجم السوق ترى أيضا الابتعاد عن الصناعات الإنتاجية التي تعد الأساس المادي لأي تنمية، والاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية كما ولو أنها تتضمن إشرافا معيناً للدولة ودورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن واضعيها يرون أنها تعطي الأهمية للمنظمين الأفراد وأن يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين.

فهناك رأي يشير إلى أن فكرة الدفعة القوية لا تستقيم بطبيعتها مع فلسفة الحرية الاقتصادية، وإنما تقتضي تدخلا فعلا مرسوما من جانب الدولة لتعبئة الموارد الضرورية ووضعها في خدمة الإنتاج، حيث لا يتوقع أن يسفر الاعتماد بصفة أساسية على المبادرة الفردية، وحوافز السوق في البلدان المتخلفة عن تدبير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها.

### 1-3- نظرية النمو المتوازن:

لقد صاغ "رودان" فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد نيركس (nurkse) في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، ويركز نيركس على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع

الصناعي والقطاع الزراعي حيث لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

إن نظرية النمو المتوازن تتضمن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخل بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عدم القابلية على التجزئة في جانب العرض و الناجمة عن ظاهرة ما يعرف بـ *lumpiness of capital* كما تقود هذه الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات وتقسيم أفضل للعمال ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، فالواردات تزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع، ولمواجهة متطلبات الاستيراد المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية فإن البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد بل بمعدلات مختلفة تحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن، الأول يشير إلى الطريق الذي تخطته التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن عند

نيركس "nurkse" "يميل إلى احتواء المنهجين معا، بينما يركز "رودان" على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة، ولتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو نيركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية والتي ينبغي أن تأتي من القطاع الزراعي، كما يدعو إلى استيعاب فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي والذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويرى نيركس ضرورة فرض ضرائب زراعية وتحويل شروط التبادل التجاري لغير صالح الفلاح، وبسبب عدم فاعلية السوق في البلدان المتخلفة فإنه يلقي على الدولة مهمة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ، وبالإمكان توسيع السوق أيضا من خلال جملة من العوامل، منها توسيع عرض النقود واستخدام الدعاية وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية.

بالإضافة إلى نيركس فقد أيد هذه النظرية أيضا رودان و Arthur lewis وغيرهم، وكل يفسرها على هواه، فعند البعض تعني النظرية الاستثمار في صناعات المرحلة الأخيرة أو ما يسميها البعض صناعات اللمسات الأخيرة، مثل صناعات الخلط والتعبئة وغيرها، وأن المطلوب هنا هو رفعها إلى مستوى الصناعات الأخرى، وبالنسبة لآخرين تعني النظرية أن الاستثمار يتم في وقت واحد وفي كل القطاعات الصناعية، ولآخرين تعني تنمية متوازنة بين الصناعة والزراعة معا، ويشكل عام يستند مؤيدو هذه النظرية إلى أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهميته السياسية والادخارية والفخ السكاني وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية، وكل ذلك يدفعهم إلى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن.

### الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن:

وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية، كما وجهت إلى النظريات الأخرى من قبل البعض وفي مقدمتهم "ألبرت هيرشمان" و"سنجر" وغيرهم، ومن أهم هذه الانتقادات<sup>1</sup>:

- إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، إضافة إلى أنه

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 93.

عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة، وكما يقول "J.M.Fleming" فإنه بينما تفترض النظرية بأن العلاقة بين الصناعات في معظمها متكاملة فإن محدودية عرض عوامل الإنتاج تجعل العلاقة في معظمها تنافسية.

- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها، حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج تقود إلى ظاهرة تناقص العوائد.

- يرى الاقتصادي (A.Hirshman)، وهو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة، بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وأن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الاقتصادية، لكن أصحاب هذه النظرية يردون بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.

- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة.

- أنتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي، لكن هذا الانتقاد يبدو ضعيفا لأن نيركس قد أكد على النظام الدولي وتقسيم العمل.

- انتقد البعض مسألة إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الحقيقية بأن ذلك ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل لأنه سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار، ورغم أن تنمية الصناعات الاستهلاكية من شأنها أن تعجل معدل النمو للدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية لكنها سوف تسبب في إبطاء عملية التنمية.

- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان، وأن مثل هذا الانتقاد قد يكون وجيهاً وخصوصاً في ظل تجربة أمريكا اللاتينية.

- يعتبر البعض بأن هذه النظرية فوق قابلية البلدان المتخلفة لأنها تفترض توفر قابليات خلاقة ومهارات لدى هذه البلدان في حين أن الواقع يشير إلى عدم توفر مثل هذه المهارات فكيف يمكن تحقيق تنمية في جميع القطاعات معاً؟، وفي ظل شح الموارد في هذه البلدان فإن النظرية لن تتجح في حل مشكلة محدودية الموارد خاصة وأن عرض الموارد ضعيف المرونة.

- يؤكد البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة من انطباقه على البلدان المتخلفة، وأن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المكائن والمعدات والمدراء والعمالة المطلوبة والعادات الاستهلاكية.

- وأخيراً يقول الاقتصادي البريطاني (Poul Stretem) بأن الندرة والاختناقات تشجع النمو، وأنه من وجهة نظر تاريخية لم يكن النمو متوازناً بل إن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات هي التي طورت إنجلترا، كما أن الاختراعات خلقت بدورها ندرة جديدة واختناقات.

لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام وأنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة.

#### 1-4- نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان" وإن كان قد سبقه إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو، والتي تمثلت في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على

مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد.

وقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي "سنجر" لنظرية النمو المتوازن من أنها غير واقعية، حيث أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، وأكد هيرشمان بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، ولذلك دعا إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، ويعتقد هيرشمان أن التنمية قد سارت على هذا المنوال حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، ويستطرد هيرشمان فيقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة.

ويرى هيرشمان أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ وتدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة، وعليه فإن التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه البلدان، ويقول بأن النمو المتوازن قد يفيد في علاج الأزمات الدورية كالبطالة في البلدان المتقدمة التي تمتلك السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية والعمالة، لهذا يتوجب على البلدان النامية التركيز على بعض القطاعات، ويستشهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عملت على تنمية قطاعات مختارة رائدة، وليس هناك بلداً نامياً يمتلك رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى بكميات كافية للاستثمار المتزامن في كل القطاعات.

وقد أيد كل من (singer) و (kindeberger) و (streeten) نظرية النمو غير المتوازن التي طورها هيرشمان، والذي يؤكد بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم



التوازن في الاقتصاد، وأن هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار إما في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة، فالأول يخلق وفورات خارجية بينما يستفيد من هذه الوفورات، ذلك لأن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص، ويؤكد هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو، ويتم هذا الاختلال على مسارين:

الأول: اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر.

الثاني: اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين هما:

أ- اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ومن ثم قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو مما يولد اختناقاً في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائض في قطاع الإنتاج المباشر، ويؤكد هيرشمان هذا الاتجاه.

ب- اختلال لصالح رأس المال الاجتماعي ثم قطاع الإنتاج المباشر، وبخصوص الاختلال في التوازن داخل نشاطات الإنتاج المباشر، فالسؤال هنا هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيهه للاستثمارات؟، وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع للأمام وقوة الدفع للخلف، فقوة الدفع للأمام تتمثل في قدرة الصناعة على خلق فرص الاستثمارات في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة، وعلى سبيل المثال إذا أقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن، وللزبادي وهكذا، وتتمثل قوة الدفع للخلف في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج، وهنا فإن إقامة مصنع للسيارات يشجع على إقامة مصنع للبطاريات ومصنع للزجاج والإطارات... الخ، والقطاع القائد هو القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام وللخلف في آن واحد.

وقد أيد هيرشمان الفكرة التي تنص بأن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن لا تعطى الأولوية إلى التنمية الريفية، وأعتبر أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب

على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري، الذي تفتقر إليه هذه البلدان، وإذا أريد للاقتصاد أن يشق طريقه إلى الأمام فإن مهمته السياسة الإنمائية يجب أن تبقى على الضغوط وعلى عدم التناسب واختلال التوازن، فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد بعيداً عن التوازن، فكل خطوة إنمائية تخلق اختلالاً في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث اختلال في التوازن لخطوة تالية تحت الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا.

فالتنمية طبقاً لهيرشمان عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة اللاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

ويطالب هيرشمان بإقامة الصناعات ذات المراحل النهائية من الإنتاج أولاً ومن ثم الانتقال نحو تصنيع السلع الاستهلاكية المعمرة في المراحل النهائية من الإنتاج، ويمكن استيراد المصانع التي تقوم بتحويل أو تجميع أو خلط المواد لصناعات اللمسات الأخيرة وبعدها يتم التحرك نحو مراحل أعلى من الإنتاج نحو السلع الوسيطة والمكائن من خلال الروابط الأمامية والخلفية.

### الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار، ومع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات<sup>1</sup>:

- من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي الافتراض بأن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهماً في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؟.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 99.

- إن هذه النظرية تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.

- وكذلك لا تعطي اهتماما كافيا لتكوين واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

- هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.

- بخصوص تركيز النظرية على الاختلال في التوازن يتساءل (STREETEN) بأن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال؟ وأين يتم؟ و ماهو مقداره؟.

وفي الأخير فإنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالنظريتين لا يمكن اختيارهما بشكل تجريبي بسهولة، وقد حاول البعض التوفيق فيما بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو غير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن، وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا متكاملتين بدلا من أن تكونا متنافستين.

### 1-5- نظرية أقطاب (مراكز) النمو:

يعتبر فرانسوا بيرو (F.perrox) هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي طورها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب

دور المسيطر على المجال المحيط بها غالباً ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل و الخدمات وبمراكز تجارية وإدارية.

كما أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي، وبخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها أثراً متعددة أهمها:

- الآثار الهيكلية: حيث أن لمراكز النمو أثراً مهمة على الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة، وشيخوخة السكان في المناطق الزراعية، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج، وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة.

- الآثار الاقتصادية: حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل التي تقود إلى زيادة الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

وفيما يتعلق بالأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، ففي الأول فإن عملية النمو تحدث في المحاور الرئيسية، وأما في النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دوراً جزئياً وبسيطاً في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم لديها النقاط المذكورة، وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز لتغيير الهيكل، حيث أنها مجال للتعامل النقدي ويكثر فيها العمل المأجور وهي عبارة عن مركز لعدم التوازن، إضافة إلى ذلك ففي البلدان المتخلفة يحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج، ونتيجة لارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة أو للاستثمارات في الخارج، أما في البلدان المتطورة فإن هروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة.

**2- التنمية من وجهة نظر علماء الإدارة:**

كنتيجة لأهمية ودور القيادة في العمليات التنموية ظهرت العديد من النظريات أسفرت عن جهود علماء الإدارة وعلماء النفس والاجتماع في محاولاتهم لوضع معايير ثابتة يمكن على أساسها اختيار الأفراد والقادة الأكفاء، منها نظرية المسار الهدف والنظرية التفاعلية<sup>1</sup>.

**2-1- نظرية المسار الهدف:**

تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة في القيادة ومن أكثرها انتشاراً، بنيت على نتائج بحوث ودراسات جامعة أوهايو التي أقيمت في الخمسينات من القرن العشرين، تنطلق من نظريات التوقع للدافعية، طورها كل من روبرت هاوس و تيرنس (ميتشل)، وهي تفسر كيف يؤثر القائد على تابعيه، وإدراكهم لأهداف العمل والأهداف الشخصية والحصول على مسارات لإدراك الهدف، واعتبر هذه النظرية بأن خصائص المرؤوسين والبيئة متغيرات موقفية طارئة، تتوسط العلاقة بين القيادة ونتائج إنجازات المرؤوسين، أي أنها تؤثر في سلوك القائد ونتاجية العاملين في المؤسسة، فبالنسبة للمزايا الشخصية فهي محددة ومهمة، كالطوارئ في الموقف تتضمن الاحتياجات الشخصية للمرؤوسين، مثل احتياجات للإنجاز والفهم، و الاستقلال الذاتي، والتعبير وقدرات المرؤوسين مثل المعرفة، والمهارات وتلك المزايا تحدد كلا من قدرات القائد لحفز المرؤوسين ونمط السلوك الذي يجب أن يتصرف به أو يسلكه.

أما المتغيرات البيئية المحددة التي تكون مهمة لتفضيل الموقف تشتمل على تركيب المهمة ودرجة الرسميات، تعتبر قواعد لحكم سلوك المرؤوسين وقواعد داعمة لعمل الفريق، فكل من هذه العوامل تستطيع أن تؤثر على سلوك المرؤوسين بثلاث طرق هي:

**1- تستطيع أن تحفز وتوجه التابعين لإنجاز مهامهم.**

<sup>1</sup> - موسى اللوزي، التنمية الإدارية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص 109.

2- تساعد المرؤوسين على توضيح توقعاتهم ويعزز شعورهم بأن جهودهم تقود إلى المكافآت.

3- إن المتغيرات يمكن أن توضح وتزيد المكافآت لإنجاز الأداء المرغوب به.

وقد قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- إن المرؤوسين يقنعون ويقبلون على تأدية مهامهم بحماس إذا اعتقدوا بأنه سوف يؤدي إلى أشياء ذات قيمة عالية بالنسبة لهم، كزيادة الراتب وتقديم المكافآت لهم ولشباع حاجاتهم، وأنه في تحقيق أهداف المؤسسة تحقيق لأهدافهم الشخصية.

- سلوك القائد مقبول ومقنع بالنسبة للمرؤوسين لدرجة أنهم يعتبرونه أداة للرضا المستقبلي.

- سلوك القائد سوف يحفز أداء المرؤوسين لدرجة أنه:

1- يجعل الرضا في احتياجات المرؤوسين معتمدا على فعالية الأداء.

2- يحسن بيئة المرؤوسين عن طريق التدريب والإرشاد ويدعم المكافآت الضرورية للأداء الفعال للمهمة، والتي يمكن أن تتوفر في المرؤوسين أو البيئة.

- سلوك المرؤوسين يحفز سلوك القائد ويؤثر على توقعات العاملين إيجابيا ليساعد على تحصيل الأهداف.

**2-2- النظرية التفاعلية:** يرى أنصار هذه النظرية بأن القيادة عملية تفاعل بين الشخص والموقف، وتفسر القيادة من وجهة النظر هذه بأنها محصلة تفاعل بين مواقف تستدعي الابتكار والإبداع، وبم مهارات إنسانية قادرة على التفاعل مع هذه المواقف، وتصبح القيادة هنا وظيفة تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها من خلال الاستفادة من مواقف معينة، وحشد التأييد لحل مشاكل تنظيمية معينة، سواء كانت تتعلق بالإنتاج، أو بنمط العمل، أو بالمناخ التنظيمي<sup>1</sup>.

تتميز هذه النظرية التي من أهم روادها "بيلز" Bales بأنها تركز على مضمون التفاعل القيادي الذي هو تفاعل ينطوي على توجيه الفرد للآخرين وإعطائهم مقترحات وتفسيرات وغيرها، وجاءت هذه الدراسة نتيجة مراقبة مجموعات داخل المنظمة، وسميت هذه النظرية بهذا الاسم لأنها تشخص القائد من خلال مراقبة تفاعله ضمن الجماعات التي يكون فيها عضواً، فهو إذا إما أن يؤدي دور القائد أولاً، وعليه تبين هذه النظرية بأن القيادة هي دور شائع وليس نادراً أو محصوراً<sup>2</sup>.

### 3- التنمية من وجهة نظر علماء الاجتماع:

أما دراسة التنمية من وجهة نظر علماء الاجتماع فهم يستخدمون مفهوم التحديث في كثير من الأحيان بدلا من التنمية، وفي بعض الأحيان تستخدم التنمية الاقتصادية كعامل مهم في التحديث وأحيانا أخرى نجد أن التحديث يستخدم كعامل أساسي في عملية التنمية، ومما لاشك فيه أن علماء الاجتماع والاقتصاد يصفون نفس الظاهرة ولكن من زوايا مختلفة.

التغير الذي حصل في الغرب هو تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي، ولذلك يتناول العلماء هذه الظاهرة كل حسب وجهة نظره دون تحديد المفاهيم، ومن أصحاب النماذج لبعض النظريات الاجتماعية للتحديث هم سملر وليرنر و إنكلز.

<sup>1</sup> - محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي، دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، دار الشروق، عمان، الطبعة الثالثة، 2000، ص 185.

<sup>2</sup> - سعاد البرنوطي، الإدارة أساسيات إدارة الأعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2001، ص 366.

فيرى "سملر" أن التحديث نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي، حيث يبرز هذا التمايز في قطاعات اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، ويرى أيضا أن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغيير لا يختلف المجتمع في تركيبه وتكوينه وثقافته عن المجتمع الغربي، فالتحديث يؤدي إلى انتشار الحياة الغربية والثقافة الغربية، وكأن ما حدث في الغرب سيحدث في جميع دول العالم.

وكان "ليرنز" أكثر وضوحا في نظريته، حيث يرى التحديث على أنه عملية تغير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي باكتساب الخصائص العامة المميزة للمجتمعات الغربية، ويحاول جاهدا أن يثبت أن ما حدث في الغرب هو الطريق الوحيد للتحديث، فالنمو الاقتصادي والمشاركة السياسية و انتشار البيئة الحضرية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات وكل مناطق العالم إلى نفس النتيجة وهي التحديث<sup>1</sup>.

ولا يختلف "ليرنز" عن "سملر"، إلا أنه باهتمامه بالتحديث على مستوى الفرد يوضح اثر هذه الخصائص التركيبية للمجتمع على الفرد بحيث تؤدي إلى انتقاله من التقليدية إلى الحداثة وذلك باستخدامه المفهوم النفسي وهو التعاطف مع الآخرين.

أما " إنكلز" فقد ركز اهتمامه على الفرد، وحدد خصائص حديثة تحدث تحدد اتجاهات وقيم وأنماط سلوك الفرد التي يكتسبها باحتكاكه بمصادر التحديث وهي المصنع والمدرسة ووسائل الإعلام، هذه الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك التي يهتم بها "إنكلز" ويصفها بأنها حديثة تعكس خصائص المجتمع الغربي عامة<sup>2</sup>.

#### 4- نظرية روستو:

بعد الحرب العالمية الثانية فكر الاقتصاديون في دراسة أحوال الدول الفقيرة، إلا أنه لم تكن لديهم خلفية معرفية يطلون على ضوءها عملية النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات الزراعية، ومن المعروف أن ليس كل الدول الصناعية كانت فقيرة للمرور بتجربة الفقر.

1 - جمال حلاوة. علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سابق، ص 53.

2 - عمر القومي الشيباني، مفيدة خالد الزقوري، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واقع وأفاق، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا، 1997، ص 58.



ومن هنا جاءت أفكار "روستو" حيث رأى أن الانتقال من التخلف إلى التقدم له سلسلة وخطوات تتابعيه ومراحل لا بد من المرور بها هي<sup>1</sup>:

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية: وهنا يكون غالبية السكان يعملون في الزراعة، والسلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض، والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز في حدوث تغييرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكار و اتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغييرات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق: تركز في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، وتشجيع العاملين والابتكارات.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج: تظهر الزيادة في الإنتاج و الاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك: يرتفع فيها متوسط دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك، وتظهر الرفاهية في المجتمع.

### المبحث الثالث: عوامل و مراحل التنمية الاقتصادية

#### 1- عوامل التنمية الاقتصادية:

أقامت النظريات الاقتصادية التي بحثت في عوامل نمو الدخل القومي و التقدم الاقتصادي منذ آدم سميث إلى هانسن هذه العوامل على ما يلي:

- الموارد الطبيعية و اكتشاف موارد جديدة.
- التقدم التقني (التكنولوجيا)
- نمو السكان.

<sup>1</sup>- Michael Todaro. Economie development in the Third word. Overseas Development Concil . New York USA. 1985. P 63-64.

- العمل.

- رأس المال.

و يلاحظ انه يوجد ارتباط بين هذه العوامل ببعضها البعض من حيث التكوين و التفاعل لاستحداث التنمية من ناحية، و بينها و بين العوامل الاجتماعية و الثقافية و التنظيمية والسياسية التي تتم في إطارها عملية النمو من ناحية ثانية.

### 1-1 الموارد الطبيعية:

إن عدم توافر الموارد الطبيعية لا يعوق تماما فرص النمو الاقتصادي حيث أن رأس المال و العمل يمكن أن يحلا محلها، كما أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد في الكشف عن موارد جديدة تسهم في زيادة معدل الاستثمار، و من الناحية الأخرى فلقد أدى توافر الموارد الطبيعية في الماضي إلى التأثير على العامل التنظيمي على نحو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و تزيد قيمة الموارد الطبيعية و البشرية إذا ما تيسر نقلها وفقا لمقتضيات و احتياجات النمو الاقتصادي.

و لا تكفي الموارد الطبيعية وحدها لإحداث التنمية حيث تحتاج إلى مساندة و تآلف العوامل الإنتاجية الأخرى، كما يمكن أن نعتبر أن التخلف الاقتصادي يرجع إلى عدم استخدام الكفاءة الإنتاجية الكاملة للموارد الطبيعية أو إلى استخدامها بدرجة كفاءة اقل، و يصدق هذا على الزراعة بوجه خاص في الدول النامية.

و الموارد الطبيعية لها مدلول زمني يتوقف جزئيا على كفاءتها الحدية و مقارنتها بالمستقبل وعلى مدى الإمكانيات المتاحة لاستثمارها، و يجب بوجه عام أن ننظر إلى الموارد الطبيعية نظرة ديناميكية تربط قيمتها بالزمان و المكان و التنظيم التكنولوجي.

وتوجد الموارد الطبيعية في الدول النامية في مرحلة بدائية تنتظر إسهام رأس المال والعمل و التنظيم و التسويق، و يتوقف مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد في التنمية عن الطريق الذي تسلكه الدول النامية، سواء كان الطريق التقليدي البطيء أو الطريق القصير الذي يختزل بفضل التكنولوجيا بعض المراحل الوسيطة للطريق التقليدي.

## 1-2- التقدم التقني (التكنولوجيا):

اشرنا إلى أن الموارد الطبيعية لا تكفي وحدها لإحداث النمو الاقتصادي و أن التقدم الفني يساعد على تنمية الموارد الطبيعية و من ثم تتضح أهمية هذا العامل الذي أكدت نظريات النمو ليس فقط مجرد تواجده و ضرورته و إنما اطراد نموه.

و لقد اهتم الكتاب بآثار التقدم الفني على النمو الاقتصادي نظرا لما لوحظ من أن نمو الدخل القومي في البلاد المتقدمة قد تحقق بمعدلات لا يمكن تفسيرها على أساس رأس المال وحده و إنما كذلك بزيادة معدل الإنتاجية.

و يرى ديوهستانه في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية يحتل التقدم الفني الصدارة بالنسبة إلى العوامل الأخرى للنمو الاقتصادي، و تؤدي التكنولوجيا إلى رفع إنتاجية الموارد أو إلى الحصول على نفس الإنتاجية من قدر اقل منها<sup>1</sup>.

و لقد أوضح شومبيتر انه يمكن تفسير مجريات التاريخ الاقتصادي بالزيادة المستمرة البطيئة في العوامل الإنتاجية و المدخرات، و لكن استخدام الوسائل الفنية التنظيمية في استغلال الموارد المتاحة يعطي تفسيراً أوضح و أوسع، و تقوم نظرية شومبيتر على المنظمين باعتبارهم من أهم دعائم التقدم الاقتصادي.

و من المعلوم أن طبقة المنظمين قليلة في الدول النامية بسبب قلة رؤوس الأموال وعدم حب المخاطرة و عدم تقدير المخترعات و الأعمال الحرة في هذه الدول حيث يتطلع الشباب فيها إلى التوظيف الحكومي أو امتهان المهن ذات القيمة الاجتماعية كالتطب والمحاماة، ويمكن القول بأن تحل الحكومات محل المنظمين في الدول النامية، غير أن الموظفين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية في هذه الدول قد تعوزهم الكفاءة و التدريب بحيث تؤدي سوء إدارتهم إلى تعويق التنمية مما يتعين معه تعميم التدريب المهني و الثقافة الإدارية، كذلك فإن عجز ميزان المدفوعات المستمر فيها لا يساعد على استيراد المعدات الرأسمالية أو الخبرة الفنية.

<sup>1</sup> - محمد مبارك حجير، السياسات المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة و النشر، 1969، ص 27.

فالأمل في زيادة التقدم التكنولوجي كبير في الدول النامية قياسا على ما حدث في الماضي بالنسبة إلى الدول المتقدمة حاليا و استنادا إلى انتشار ظاهرة التكنولوجيا من بلد إلى آخر، حيث نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استقت تقدمها التكنولوجي من أوروبا التي استوردت بدورها الثورة الصناعية البريطانية عن طريق العمال و الحرفيين ثم من خلال الشركات الانجليزية.

و يمكن القول بوجه عام بأن درجة انتقال التقدم الفني تتوقف على قوة المواصلات ومستوى التعليم و مدى تقبل استيعاب التكنولوجيا.

### 1-3 نمو السكان:

المشكلة السكانية التي تواجهها الدول النامية و آثارها على التخلف الاقتصادي من حيث تفوق معدل الزيادة السكانية على معدل نمو الدخل القومي، و مما هو جدير بالذكر أن الدول المتقدمة الحالية قد تمكنت من أن تحقق النمو الاقتصادي قبل أن تقع تحت آثار المشكلة السكانية بعكس الدول النامية الآن.

و من ثم فإن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الدول النامية اقل مما كان عليه في الدول المتقدمة الحالية قبل أن تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بوجه عام بأن عدد سكان أوروبا كان منخفضا غداة قيام الثورة الصناعية و استمر دون الحجم الأمثل مما ساعد على ارتفاع دخل الفرد قبل تحقيق التنمية لا سيما أن الدول الأوروبية نعمت بفترة رخاء بسبب التقدم الزراعي و لزيادة الإنتاجية بفضل المكننة بعد قيام الثورة الصناعية، في حين أن الدول النامية تواجه سوء المنقلب من انخفاض الإنتاجية و سوء توزيع الحيازات الزراعية و ذلك في الوقت الذي يحدث فيه الانفجار السكاني.

وتأسيسا على ارتفاع المعدل النسبي في معدل المواليد مع دوام انخفاض معدل الوفيات نسبيا في الدول النامية فإنه يحتمل أن يكون الانفجار السكاني فيها اخطر و اعنف في المستقبل عما كان عليه في الماضي و إن كان الأمل مازال ماثلا في انتهاج سياسات سكانية رشيدة في هذه البلدان على نحو ما عمدت إليه الهند من تحديد حجم الأسرة و ما تسعى إليه بعض الدول من تشجيع التهجير و ما ينتظر كذلك من إمكانيات تقدم بالنسبة

إلى الدول التي يقل فيها عدد السكان عن الحجم الأمثل عندما تعرج في مدارج النمو الاقتصادي، و من هذا القبيل كذلك تحيي الوعي بخطورة المشكلة و التوسل بتحديد النسل وزيادة الخدمات الصحية لما تحدثه من آثار على المشكلة، كذلك فإنه يحتمل انخفاض معدل المواليد مع ارتفاع نسبة التعليم و اتساع المدن و ازدياد دخول الأفراد و التطلع إلى مستويات معيشة أفضل عندها تبدأ عملية التنمية دورانها.

## 2- مراحل التنمية و أطوارها:

يمكن الإشارة إلى أن معدل التكوين الرأسمالي مسألة اختلافيه لأنها مسألة تنظيم إنساني فقط على حد تعبير جون استوارت ميل و ذلك على الأقل عند مستوى منخفض للكفاية المادية، ومن حيث انه تنظيم إنساني فان معدل الادخار الممكن و المرغوب فيه يدخل في مجال الفلسفة السياسية، و لم يحدث اختلاف بين الكتاب في موضوع التنمية اشد من اختلافهم حول معدل التكوين الرأسمالي اللازم لدولة نامية تسعى إلى التصاعد في مدارج النمو الاقتصادي.

و يتمثل هذا الخلاف في اتجاهين أساسيين يتمثلان في مدرستين فكريتين، ترى المدرسة الأولى أن الدول النامية تنوء بالتزايد السكاني الكبير و التقاليد البالية مما يستدعي القيام بمشروعات كالري و القوة الكهربائية و النقل و المواصلات كما انه يتعين القيام بكثير من الخدمات الحكومية صحية و ثقافية و إسكانية، و ذلك نظرا لما هو منقش في هذه الدول من فقر و جهل و أمراض تستدعي نفقات كبيرة.

ويعتمد الداعون إلى هذا الرأي أن الركود الاقتصادي الجاثم على كاهل الدول النامية لا سبيل إلى رفعه إلا بدفعة كبيرة من الاستثمارات، بحيث يمكن أن تنطلق من خمودها، ويمكن تأصيل هذه الفكرة إلى النظريات الاقتصادية القديمة المعروفة بالافتقادات الخارجية التي تنتظم آثارها و مزاياها<sup>1</sup>.

و يرى القائلون بضرورة التكوين الرأسمالي السريع انه يتعين على أن تنهض بأعبائه منظما مستثمرة أسس و قواعد، وقد يطلق "النمو الاقتصادي" على مرحلة ثبات دخل الفرد،

<sup>1</sup> - محمد مبارك حجبر، مرجع سابق، ص 39.

و "التقدم الاقتصادي" على وسيلة تزايد الدخل و "التنمية الاقتصادية" هي فترة الانتقال بين هاتين المرحلتين، مستشهدين على صحة مذهبهم بما أحدثته روسيا من تقدم كبير في وقت قصير دون ما استعانة بالعالم الخارجي على نحو ما تفعله الدول النامية حينما تركز الى طلب المعونة المالية و الفنية من الدول الأجنبية و ذلك بسبب فقرها و ما تتطلبه المشروعات الاستثمارية أنفة الذكر من رؤوس أموال أكثر من الطاقة المالية للاقتصاديات النامية.

و ممن قالوا بهذا الرأي "روزنشتاين رودان" الذي يمكن أن توجز نظريته في أنها تستند إلى ضيق السوق و أن الاقتصاديات الخارجية يتعين توافرها في نظرية النمو بحيث تساعد على السير إلى الأمام.

و هذه الاقتصاديات الخارجية غير قابلة للتجزئة و التقسيم في تصور صاحب النظرية و هي تنقسم إلى وحدة عرض المدخرات ووحدة الطلب و وحدة عامل الإنتاج و عرض رأس المال الاجتماعي.

و قد بين "روزنشتاين رودان" صعوبة تجزئة قرارات الاستثمار و توزيع ما يتاح من موارد على مختلف الاستثمارات على أساس العائد المتوقع منها في المدى القصير، الأمر الذي يتطلب قيام الحكومات بالمشروعات الاستثمارية باعتبارها وحدة واحدة و ذلك حتى يزيد الدخل القومي و يقوى الطلب الفعال و تتجج المشروعات.

و في هذا الصدد وضع "روزنشتاين رودان" نظريته القائلة بأنه بزيادة أولية كبيرة وكافية في الموارد ومع افتراض الانتقال إلى أراض زراعية جديدة و توجيه الائتمان و الاستثمار المالي صوب قطاع الزراعة فإن صافي الاستثمار القومي يتفوق على معدل النمو السكاني محدثا نموا تراكميا.

و تعتبر نظرية تركس هامة في هذا الصدد حيث انه يعتبر أن التخلص من الحلقة الخبيثة في الاقتصاديات النامية يتمثل في استخدام رأس المال على نطاق واسع و في مختلف الصناعات بحيث تتسع السوق و يزيد الطلب على المنتجات<sup>1</sup>.

أما أنصار الرأي الثاني فيرون لا داعي لما ذهب إليه الفريق الأول من ضرورة السير نحو التنمية بمعدل مرتفع لا سيما إذا كان هذا يتطلب الحصول على حقن كبيرة من الخارج و ذلك بناء على طبيعة المشكلة في نظرهم و على أن الاعتماد على المعونة الأجنبية ينتج عنه الجمود، و يرون أن السير التدريجي بالتكوين الرأسمالي في الدول النامية أفضل و أهم و أكثر فاعلية سواء عاجلا أو آجلا، و كذلك فإنهم لا يؤمنون بالتخطيط المركزي مفضلين عليه السير الطبيعي الحر لقوى اقتصاديات السوق و لا يرون في التجربة الروسية دليلا مقنعا.

كما يوافق هذا الفريق الثاني على المساعدات الفنية و القروض الخارجية إذا كانت لا تضر بميزان المدفوعات، و يؤكدون أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى بيئة اجتماعية وثقافية تختلف عما هو قائم في الدول النامية و أن الاكتفاء برأس مال ضخم لا يخلق هذه التنمية في فترة وجيزة.

#### المبحث الرابع: النمو الاقتصادي - مفهومه و مقاييسه

لا شك أن جميع دول العالم كانت تعاني من التأخر و التخلف خلال فترة طويلة حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى فأحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة و في مجالات المعيشة عامة، ثم انتشرت في القرن التاسع عشر و اتسع نطاقها في العديد من دول أوروبا الغربية و أحدثت بها تغييرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية، وأعقب الثورة الصناعية الأولى ثورة ثانية و ثالثة شملت العديد من الدول غربا و شرقا و حققت تقدما واضحا في المجالات المختلفة، فزاد كم الإنتاج من السلع و الخدمات و زادت جودته، وعم التبادل بين الدول القريبة و البعيدة و تضاعفت فرص العمل، كل هذا أدى إلى زيادة الدخل الحقيقية و ارتفاع مستويات المعيشة و الرفاهية.

<sup>1</sup> - محمد مبارك حجير، مرجع سابق، ص 40.

على الرغم من كل هذا فإن العديد من الدول لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، ذلك أن عوامل التخلف و زيادة السكان بمعدلات كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم و النمو، كما أن العديد من الدول - وعلى الأخص في قارتي إفريقيا و آسيا- ظلت تعاني من شدة الفقر و تدني المستويات الغذائية و الصحية والتعليمية.

ومن ناحية أخرى فإن الدول التي حققت تقدما واضحا - إذ زادت متوسطات الدخل الحقيقية و ارتفعت مستويات المعيشة فيها- و أصبح يطلق عليها الدول الصناعية المتقدمة تعاني بدورها من مشكلة أخرى - و أن كانت أقل إلحاحا و لا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر في الدول النامية- تتمثل في التباين في الدخل بين فئات المجتمع، إذ نجد في العديد منها الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل، على أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل.

ونلمس من زاوية ثالثة أن التباين في الدخل بين الدول المتقدمة و الدول النامية يزداد اتساعا مع مرور الزمن، بمعنى أن فجوة الدخل تزداد تلقائيا بتتابع السنين و ذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية.

### 3- مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و للتعلمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على<sup>1</sup>:

أ- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد و أن يفوق معدل النمو السكاني، و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.

<sup>1</sup> - أ.د محمد عبد العزيز عجمية، و ايمان عطية ناصف، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000. ص 51.



و بناءا على ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الحقيقي - معدل النمو السكاني

لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات - ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص الشديدة الفقر - وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، و لذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 مثلا في سنة ما إلى 120 في السنة الموالية أي بمعدل 20 %، فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20%؟. يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لم يزد و إنما انخفض رغم انه حقق زيادة في الدخل النقدي بمعدل 20%، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم و على ذلك فإن:

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم**

ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد و أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد اثر التضخم، و على ذلك فإنه لا بد و أن نستبعد معدل النمو العابر و الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

و لذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

#### 4- مقاييس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو و التنمية و التقدم، فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة، و عند البحث عن الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية نجد انه توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية هي<sup>1</sup>:

أولا : معايير الدخل.

ثانيا: معايير اجتماعية.

ثالثا: معايير هيكلية.

#### 2-1 معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي مع الإشارة لضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية و صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي و الإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير و تقييم تلك المؤشرات.

#### 2-1-1 الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ "Meade" قياس النمو الاقتصادي

بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول و ذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل اكبر، و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، و كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

<sup>1</sup> - أ.د محمد عبد العزيز عجمية. و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 65.

**2-1-2 الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لديها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

**2-1-3 معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان و الدخول غير كاملة و غير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته و دقته نظراً لاختلاف الأسس و الطرق.

و هناك تساؤل مطروح هو هل تقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان او نقسمه على السكان العاملين (القوة العاملة) دون غيرهم؟. فحساب الدخل لجميع السكان مقيد من نواحي الاستهلاك، و حساب الدخل للقوة العاملة دون غيرهم مقيد من نواحي الإنتاج، ويعتقد الأستاذ " كندليرجبر " "Charles kindleberger" أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يتوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج و ليس الدخل المنفق، و على العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية.

و يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، و يمكن الحصول عليه كما يلي:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

## 2-2 المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعيش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعترئها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية، و لاشك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء و من نقص ملموس في الخدمات الصحية و من عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

فتعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، وعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء يزيد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتماشى مع زيادة السكان عموماً، إلا أن هذه الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها ، ترتب على هذا الوضع زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا و من مجموعة الدول الأوروبية، ولاشك أن لهذا الأمر مخاطرة، فبالإضافة إلى صعوبات تدبير قيمة فاتورة هذه الواردات الأساسية فإن إنتاج دول الفائض قد يتعرض لتقلبات مما يهدد بحدوث أزمة.

أما بالنسبة لمعيار الصحة فلاشك أن انخفاض مستوى الدخل له آثار مباشرة على صحة الإنسان، و لقد قررت منظمة الفاو FAO انه يوجد بليون طفل في العالم على الأقل يعانون من مشكلة سوء التغذية - معظمهم من الدول النامية و يمثلون ثلثي أطفال العالم-، يترتب على سوء التغذية بين الأطفال نتائج خطيرة أهمها وقف النمو، التخلف العقلي، كذلك فإن سوء التغذية يمثل سبباً رئيسياً للوفيات بين الأطفال، إذ يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة، و تعتبر تكلفة الوقاية من الآثار التي تنجم عن سوء التغذية متواضعة مقارنة بالأضرار و الخسائر الناجمة عنها، فعلى سبيل المثال قدرت تكلفة الوقاية من سوء التغذية في الأطفال بين سن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات - وهي أكثر الفترات خطورة- بحوالي 50 دولار للطفل سنوياً، وهذه التكلفة السنوية لتفادي سوء التغذية تساوي التكلفة اليومية لمعالجة آثارها، فنقص فيتامين "أ" يترتب عليه فقدان البصر، و تبلغ التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب، و توجد أمثلة كثيرة تؤكد هذه الحقيقة، فالوقاية خير من العلاج ليس

فقط من وجهة نظر الفرد و إنما من وجهة نظر المجتمع و من وجهة نظر الرفاهية الاجتماعية.

و على العموم فإن العلاقة بين الدخل المنخفض و سوء التغذية علاقة متبادلة، فيعتبر الدخل المنخفض سببا لسوء التغذية و تعتبر سوء التغذية سببا لانخفاض الدخل، فأصحاب الدخل المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي و من ناحية أخرى فإن سوء التغذية و نقص السعر الحرارية يؤدي إلى فقدان الوزن و قلة التركيز و الضعف الذهني.

أما فيما يتعلق بالتعليم و الثقافة، فعلى الرغم من زيادة الإنفاق على التعليم في الدول النامية في الآونة الأخيرة فما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل 20/1 من مثيله في الدول المتقدمة، كما تشير البيانات الحديثة أن معدلات الأمية في الدول النامية ما زالت مرتفعة، و على الرغم من تحسن تلك المعدلات في السنوات الأخيرة إلا أن العدد المطلق للاميين في واقع الأمر قد زاد<sup>1</sup>.

و يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة و إلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية و إلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل و زيادة الاستثمار و زيادة الادخار و هكذا، و من زاوية أخرى فإن التعليم كثيرا ما يغير من القيم و الآمال و المواقف التي تكون غير ملائمة لعملية التنمية، كإحداث تغييرات هيكلية غير ملائمة للبيئة أو إدخال أنماط استهلاكية تعيق عملية الادخار أو استعارة أساليب الإنتاج الحديثة و المكثفة لعنصر رأس المال، لذلك يتعين على المسؤولين الانتباه إلى هذه الأمور و رسم السياسة التعليمية الملائمة، و دوام متابعة المناهج الدراسية وملاءمتها لإستراتيجية التنمية، لذلك يتعين على الدول أن تتدخل في رسم السياسة التعليمية و في متابعتها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

## 2-2-1 معايير صحية:

من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي هي:

<sup>1</sup> - أ.د محمد عبد العزيز عجمية. و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 72

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، معدل وفيات الأطفال الرضع (اقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء و سوء التغذية و كل هذه من علامات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل على درجة من التقدم الاقتصادي و كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا.

### 2-2-2 معايير تعليمية:

نظرا لأهمية التعليم و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك فإن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكا، و أن هذا النوع من الاستثمار - الاستثمار البشري- يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، و من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

### 2-2-3 معايير التغذية:

هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، و ما يترتب على ذلك من نقص قدرتها الإنتاجية، و من ثم انخفاض مستويات الدخل فيها، و من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

**2-2-4 معيار نوعية الحياة المادية:**

رأينا معيار الصحة و معيار التعليم و معيار التغذية و جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما معيار نوعية الحياة المادية و هو معيار مركب، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة و لذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة، و يتكون هذا المعيار من:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
- المعرفة بالقراءة و الكتابة (مؤشر تعليمي للكبار).

يلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة و يهمل البعض الآخر، كما انه مهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج، كذلك فإنه يعطي أوزاناً متساوية للجوانب الثلاثة التي يتكون منها، وكذلك فإنه لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل و القدرة على الشراء.

**2-2-5 دليل التنمية البشرية:**

نجح برنامج الأمم المتحدة عام 1990 في الوصول إلى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، وهو من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية، و يعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالنتائج القومي المعدل بالقوة الشرائية، و يركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات هي:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي و يتكون من جزئين، معرفة القراءة و الكتابة و متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

## 2-3 المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية و غيرها من المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة و كذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن هذا الوضع - و على الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية - لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها، و كذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي، و من هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بياناتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع و ذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل و رفع مستويات المعيشة.

ترتب على هذا الاتجاه تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، كما اثر ذلك على هيكل الصادرات و الواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الأرياف و المدن.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشر للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي، و لعل أهم تلك المؤشرات تتمثل في:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج المحلي.
  - الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
  - نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- و لا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد و أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعة الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات و زيادة فرص العمل.



## المبحث الخامس: نظريات النمو الاقتصادي

إن الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب و ذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، و سوف نتعرض في هذا المبحث إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج (هارود -دومار) و نظرية النمو الحديثة (الداخلية).

## 1- نظرية النمو الكلاسيكية:

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، ... وغيرهم)، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، و اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما يخص الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي و العملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، و من ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي<sup>1</sup>:

1-اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل و هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي، و التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندا يحصل تغير في احد هذه العوامل أو جميعها، و اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة، و لهذا فإن عملية الإنتاج في الأراضي الزراعية تخضع

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص 62.

لقانون تناقص الغلة، و لكن صحة التحليل المذكور هي رهن افتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

كما اعتقد الكلاسيك بان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) يعتمد على الأرباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، و عليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

2-اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال كما يلي:

أ-تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة، و بالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي و ثبات الأرض) و هذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية و من ثم الأجور، و انخفاض الأرباح و الادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

و لكي يتحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية لابد أن تتحقق افتراضاتها، وهي افتراضات غير واقعية حالياً، كافتراض وجود المنافسة التامة و الاستخدام الكامل.

3-اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، و السبب طبقاً لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4-يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5-حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين.

6- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسية المناسبة للنمو، و هذه تشمل نظام اجتماعي إداري و حكومة مستقرة و مؤسسات تمويلية منظمة و نظام شرعي و قانوني ونظام كفاء للإنتاج و أوضاع اجتماعية مناسبة، و هناك حاجة إلى تحرير الناس من التقاليد القديمة و المواقف و الخرافات و تحديد حجم العائلة.

و الخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وان الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات و كذلك المواقف و الأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، و اعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيديا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

### نقد نظرية النمو الكلاسيكي:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية للنمو ونلخص هذه الانتقادات فيما يلي<sup>1</sup>:

1- الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

2- الادخارات توجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فان الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3- قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية مالتوس في السكان، و قد قللوا من أهمية و إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من

<sup>1</sup> - A.N.Agrawal. Economic of development and planing. Kunder Lal. Second Edition 1993. Pp(9.10-9.12)

اثر تناقص العوائد، كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها و أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، و عليه فاستنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

4- سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، و أن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيراً جذرياً، فليس هناك بلداً يكون فيه السوق هو السائد، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال السياسات النقدية و المالية.

5- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بان النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في التراكم الرأسمالي، و خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دوراً نشطاً كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

6- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بان المعرفة الفنية معطاة و ثابتة عبر الزمن، و بهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حالياً.

7- تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تنبثق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور و دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

و خلاصة القول فإن البعض يعتبر بان النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي و على مشكلات التنمية، لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود و حول سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة خصوصاً في البلدان النامية.

## 2- نظرية النمو النيوكلاسيكية:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، وأصبح

مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد النيوكلاسيكي و الذي طوره كل من جوفنس، مانجر و والراس، و عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية، وركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك الفريد مارشال والذي جمع كل من جانب الطلب و جانب العرض لتحديد التوازن و القيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية النيوكلاسيكية، حيث قدم مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، و كذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة و الاحتكار، و كذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور و الربح و الفائدة، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي و فكرة الوفورات الخارجية<sup>1</sup>.

وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية و الموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر اثر كبير على الفكر الاقتصادي و الذي ظهرت ملامحه بما يأتي:

- 1- تحقيق معدل نمو مرتفع.
- 2- تحقيق إمكانيات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
- 3- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.
- 4- استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.
- 5- أن الربح لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.
- 6- تضائل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار النيوكلاسيكية و التي تؤكد على:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد اخذ يتلاشى.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 66.

- أن حجم السكان و حجم رأس المال و مستوى الفن الإنتاجي و التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.
- استنادا إلى ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة.
- و تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل، و هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وان الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (علاقة عكسية) و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، و من العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية، وان التنمية عملية مستمرة تدريجية و متناغمة وتراكمية.

و بخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية و هي:

- في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و معدل الاستثمار، و يعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للنتاج، أو معدل منخفض لإنتاجية رأس المال، وذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

- عند وجود تفضيلات معطاة للاذخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين  $V/K$  و  $K/L$  بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى التباين في معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

## 2-1 نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، والذي تطرق إلى نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911) والتنمية في نظر شومبيتر هي تغير تلقائي و غير مستمر في قنوات التدفق الدائري، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، وان هذه التنمية تحصل على شكل قفزات دون انسجام و هي فترات ازدهار يعقها فترات كساد، إن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، و أن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكار غير مواتية، و ذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار<sup>1</sup>.

و قد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الاقتصادي، و قد ركز على المنظم، و اعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل و رأس المال و الموارد الطبيعية و التنظيم و الفن الإنتاجي، و يمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية، فالمنظم هو المبتكر و المجدد، و المبتكر عند شومبيتر هو ليس الرأسمالي، بل المنظم ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جيدا، و الابتكار يتضمن عدة أشياء منها:

- تقديم منتج جديد.

<sup>1</sup> - M.L Jhingan. The economics of development and planing – Vrinda publications (p) LTD. 32<sup>nd</sup> Revised and Enlarged Edition 1999. Pp (105-110)

- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.

- الدخول إلى سوق جديد.

- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.

- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

و يؤكد شومبيتر بان تقديم منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية، و المنظم يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به و لكي يثبت تفوقه و أن يحصل على متعة الانجاز، و لكي يقوم المنظم بوظائفه فإنه يتطلب شيئين: الأول وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة، و الثاني القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان.

و تتضمن عملية النمو عند شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، و في مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي و ليس من الإدارات، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقود معطى، أي أنهم يعتقدون بان النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار، الأول الاستثمار التلقائي و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، و الثاني الاستثمار التابع و الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم، و في هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي، وإنما يتحدد بعملية الابتكار و التجديد.

و بخصوص دور الأرباح عند شومبيتر فإنه يؤكد بان المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، وهنا فإن مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف، و في



ظل التوازن التنافسي فإن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية و ليس هناك أرباح، و تنشأ الأرباح بفعل التغيرات الدينامكية الناجمة عن الابتكار.

أما بخصوص آراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفردان و الرواد، لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه و الذي يستند على الموقف العقلاني، و لهذا فان نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر تتم على يد ثلاثة قوى هي:

- انهيار الوظيفة التنظيمية.

- تحلل العائلة البرجوازية.

- تحطم الإطار المؤسسي للنظام الرأسمالي.

ففي المراحل الأولية للرأسمالية فإن القوة الدافعة جاءت من المنظمين الذين جازفوا بالابتكار، و لكنه في المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار وان التقدم التكنولوجي يصبح من شغل المتخصصين المدربين، و أن سادة الأعمال الجدد هم المدراء و الموظفين البيروقراطيين، و أخيرا فإن شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

**نقد نظرية النمو لشومبيتر:**

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي<sup>1</sup>:

- أن كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فان نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع حيث تغير المنظم، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإفناق على البحوث و التطوير، و التي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

<sup>1</sup> - M.L Jhingan. Op. cit.pp (110-112)

- طبقا لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.

- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي و لكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم و القروض من أسواق رأس المال.

و فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- أن نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين و الذي كان سائدا حينها في أوروبا الغربية و أمريكا، أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما، و أن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.

- في البلدان النامية لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين و الذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر.

- من اجل البدء بعملية التنمية و جعلها مستدامة فإن البلدان النامية لا تحتاج الى الابتكار فقط بل تحتاج إلى تشكيلة من عوامل الإنتاج مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية و العمل الماهر و القيم الملائمة و الدوافع و المحفزات.

- التأكيد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن و أهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

**3- نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود - دومار):**

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1933) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي و ذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

فقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية و قانون ساي، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، وان المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، و اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و أن الادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز بان دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم ( على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

و النموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، و يؤثر على احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل و الإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

**نموذج هارود - دومار (نموذج ما بعد كينز):**

يعتبر نموذج (Harrod - Domar) توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتكية)، و يستند هذا النموذج على تجزئة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو، و قد طرح " هارود" السؤال التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز

الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الاستثمار و الادخار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟. وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟.

و من جهة أخرى بحث دومار في الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.

وقد ركز نموذج (هارود - دومار) على النظرية الدينامكية و على العلاقة بين الادخارات و الاستثمارات و الناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي و الإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال، و يستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- توازن الاستخدام الكامل.
- الاقتصاد المغلق.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتاً.
- معدل رأس المال الناتج (K/L) يبقى ثابتاً.
- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً.
- أسعار الفائدة تبقى ثابتة.

كل هذه الافتراضات ليست ضرورية للحل و لكنها لتبسيط التحليل، و الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وان معدل النمو في الناتج (Y/YΔ) يعتمد على الميل الحدي للادخار (S/SΔ)، وكذلك معامل رأس المال / الناتج (K/Y)، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط أي:

$$Y\Delta S/\Delta = S/Y=s$$

حيث أن:  $s$  هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي:  $I = S$ .

$$I/Y = i$$

حيث  $i$  هي معدل الاستثمار، وان الاستثمار ( $I$ ) هو التغير الذي يحصل في خزين راس المال أي أن:

$$I = \Delta K$$

و المعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي  $K$  أي أن :

$$K/\Delta Y = k = I/\Delta Y\Delta$$

و من المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$.Y/Y = (I/Y)/K\Delta$$

و عليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي :

$$Y = s / k$$

حيث أن:

$y$ : معدل نمو الناتج.

$S$ : معدل الادخار.

$K$ : المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج و التي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على المعامل لرأس المال / الناتج. و من المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان معدل النمو مستقرا، و من هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/ الناتج (أي زيادة كفاءة الإنتاجية لرأس المال).

و من بين الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، و التي تجعله غير واقعي و هي كما يلي<sup>1</sup>:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ( $Y\Delta S/\Delta$ ) و معدل رأس المال / الناتج ( $K/Y$ ) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.
- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما و تأثيرات التقدم التقني.
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) و المعامل الحدي لرأس المال الناتج ( $K/\Delta Y\Delta$ ) غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- و من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:
- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد و لا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
- أن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار و معدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتصف هذه المعدلات بالانخفاض.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي ، نفس المرجع السابق، ص 77.

- أن النموذج يبدأ من حالة التوازن في الاستخدام التام في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي و هذا لا ينطبق على البلدان النامية.
- النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحاً .
- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.
- و حيث أن الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية.

و أخيرا من الضروري الإشارة إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية و التي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الحديثة هي تأكيده بان الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، لان أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الحديثة، التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد و بالتالي فإن النمو يصبح داخليا.

#### 4- نظرية النمو الحديثة (الداخلية):

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، و التي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، و عليه فليس هناك غرابة بل هذه النظريات فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكاليف قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو، و النظرية النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم

التكنولوجي، و لقد ازدادت المعارضة للنماذج النيوكلاسيكية في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الحديثة (الداخلية).

أن نظرية النمو الحديثة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للنتائج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، والدوافع الأساسية لنظرية النمو الحديثة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، و باختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي و الذي لم يتم تفسيره و يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى سولو، و الذي يعرف بمتبقي سولو (SOLOW)، و بافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة و العامة في رأس المال البشري و التي تولد وفورات خارجية و تحسن في الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

و منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج و مستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الحديثة أو (الداخلية) للنمو، فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baumal) عام 1986، و لم تجد أي اثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة و النامية) كما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية و المستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، و التي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة، و عليه فإن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي الهمت تطوير النظرية الحديثة، و التي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال، و قد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، و في حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جداً للنمو طويل الأمد، و أن مثل هذا النمو يكون داخلياً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - للمزيد من التفاصيل انظر:

- A.P. Thirwall. Growth and Development . Sixth Edition 1999. Macmillan Press Ltd. Pp (115-118)

- M. Todaro. Economic Development. Seventh Edition. Addison wesley. 2000. Pp(99-103).



و قد ابتداء هذه النماذج الاقتصاديان (R. Lucas) في 1988 و (Paul Romer) في 1986. و يفترض نموذج نظرية النمو الحديثة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع)، إن أول اختبار للنظرية الحديثة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج النيوكلاسيكي، و بعكسه فإنها تؤيد النظرية الحديثة للنمو التي تقول بان الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية:

$$g_i = a + b_i(pcy)$$

حيث أن  $g_i$  : يمثل معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد  $i$  لعدد من السنوات.

$Pcy$  : المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بان المعامل ( $b_i$ ) معنوي و سالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج النيوكلاسيكي، أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا و موجبا، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء و التباعد، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

و بتعزز موقف النظرية الحديثة إذا وجدنا بأن التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وقبل القفز إلى الاستنتاج برفض النموذج النيوكلاسيكي يجب أن نتذكر بأن استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء يفترض بان معدل الادخار و معدل الاستثمار ومعدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان

العالم، و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى ولو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال)، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروطا إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد بما فيها نمو السكان ومعدل الاستثمار و متغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم و البحوث و التطوير والتجارة و كذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي، و إذا وجدنا من تقدير المعادلة المذكورة أعلاه (مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة) بان إشارة المعامل ( $bi$ ) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج النيوكلاسيكي، أي سوف يكون هناك التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية و البلدان الفقيرة، و بعكسه إذا كانت إشارة المعامل ( $bi$ ) موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة، و تتأيد نظرية النمو الحديثة، أي أن التغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة و أنها هي التي تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض.

وقد أشار (N.Kaldor) إلى حقيقة انه رغم استمرار تراكم رأس المال و زيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال، و يمكن تفسير (Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأس المال للفرد.

### نقد النظرية الحديثة (الداخلية):

واجهت النظرية الحديثة (الداخلية) بعض الانتقادات و أهمها:

إن احد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، و أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة، و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و بسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير و واسع.

و ختاماً و رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - M. Todaro. Op.cit. p 102.

## **الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011 ( دراسة قياسية).**

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1962-2011

المطلب الأول: السياسة النقدية و المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989.

المطلب الثاني: السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات 1994-1998.

المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1999 - 2011.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية.

المبحث الثالث: تطبيق النموذج القياسي.

## تمهيد:

بعد الاستقلال قامت الجزائر بوضع خطة تنموية طويلة المدى ابتداء من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980، وكان الاهتمام الأكبر بالصناعات الثقيلة من اجل الخروج من دائرة التخلف، بحيث كانت الدولة تتبنى نظام الاقتصاد الموجه في هذه المرحلة، و الذي يتميز بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و التخطيط المركزي، ففي هذه المرحلة اعتمدت الدولة على المخططات التنموية و المتمثلة في المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، و المخطط الرباعي الأول 1970-1973، و المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، ولقد حكم على هذه التجربة في النهاية بالمكلفة و بالفشل و قليلة الفعالية، مما استدعى ضرورة إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و فسخ المجال للقطاع الخاص و ذلك بإتباع حزمة من الإصلاحات، و مع انهيار أسعار البترول سنة 1986 مما عرقل عجلة التنمية و دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية، و من ثم الدخول في مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1989 إلى غاية 1998، التي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق و بمجموعة من الإصلاحات، منها إصلاح المنظومة المصرفية سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض 90-10، و إصلاح النظام الضريبي سنة 1992، ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995، و برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999 إلى يومنا هذا حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا و تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 باستعمال دراسة قياسية، و ذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2011، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى الإطار النظري للدراسة القياسية و المبحث الثالث نتناول الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011.

## المبحث الأول: تطور السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1962-2011.

من خلال هذا المبحث نسلط الضوء على تطورات السياسة النقدية و المالية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث نقسمها إلى ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى تتمثل في الفترة ما بين 1962-1989، و تسمى بمرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة الثانية للفترة ما بين سنة 1990 إلى غاية 1998، و التي تعرف بمرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق كما عرفت فيها الجزائر التوجه إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية، و عرفت سلسلة من الإصلاحات و برامج صندوق النقد الدولي كبرنامج الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 و برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، أما المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا و التي تميزت بارتفاع أسعار البترول.

### 1- المرحلة الأولى: مرحلة الاقتصاد المخطط "الموجه" 1962-1989.

#### 1-1 السياسة النقدية في الجزائر 1962-1989:

بعد الاستقلال مباشرة تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 13 ديسمبر 1962، ليبدأ عمله في جانفي 1963، كما عملت الدولة على إعادة هيكلة النظام المصرفي الموروث عن الاستعمار تدريجيا، و في هذه المرحلة مر النظام المصرفي بعدة محطات و إصلاحات بارزة أهمها:

- مرحلة الاستقلال المالي و النقدي و بناء النظام المصرفي الجزائري (1962-1970)، وذلك بعد الاستقلال مباشرة و بغرض تحقيق الاستقلال المالي و النقدي أعلنت السلطات العمومية الجزائرية فصل تبعية الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر 1962 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري، و في 07 ماي 1963 انشأ الصندوق الوطني للتممية، و ما بين 1962 و 1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزة على التجارة الخارجية ليتم تأميمها عام 1966، و تم إنشاء بنوك وطنية كالبنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، و تميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية بينما اقتصر دور البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل.

- **مرحلة الإصلاحات المالية و النقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989)**، وتميزت هذه المرحلة بثلاث محطات أساسية هي: الإصلاح المالي لعام 1971، الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك لعام 1986، إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك لعام 1988.

- **الإصلاح المالي لعام 1971**: يعد تحقيق الاستقلال المالي و إنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري بدأت السلطات العمومية الجزائرية في محاولة معالجة الاختلال الذي أفرزته الفترة الأولى، و هذا ما حاول الإصلاح المالي لعام 1971 تجسيده من خلال جملة من الإجراءات مثل: اللامركزية، السماح بإنشاء فروع البنوك التجارية لتعبئة المدخرات و زيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك، تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية، وذلك لتخفيف الضغط عن البنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني و تشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي<sup>1</sup>، في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط و المالية بعيدا عن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي.

- **الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك لعام 1986**، فقد دفعت أزمة أسعار البترول لسنة 1986 السلطات الجزائرية إلى ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الإصدار النقدي غير المبرر في كثير من الأحيان، و في هذا الإطار جاء قانون القرض و البنك لعام 1986 بجملة من الإصلاحات أهمها:

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي و الملجأ الأخير للإقراض.

- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية.

- إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح و متابعة القروض.

- تفعيل دور السياسة النقدية لا سيما في تحديد و تنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الاقتصادية.

<sup>1</sup>- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 174.

إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك لعام 1988، حيث عرف النظام المصرفي إصلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته و تتسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام 1988، و الذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية و التوازن المالي و المحاسبي<sup>1</sup>.

و كخلاصة لهذه المرحلة " مرحلة الاقتصاد المخطط" يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية من خلال الجدول (01) الذي يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989:

جدول رقم (01): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

الوحدة: مليار دينار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الكتلة النقدية M2	13.1	13.9	18.1	20.4	25.8	33.7	43.6	51	67.5	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكتلة النقدية M2	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، ماي 2005.

من خلال الجدول يتضح أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 1989 كان في زيادة مستمرة، حيث تضاعف 23 مرة من سنة 1970 إلى 1989. مما يعكس مدى الإفراط في إصدار النقود و عدم وجود سياسة نقدية واضحة، وقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 194.  
<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي. " انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30-31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 5-45.



- خلال فترة الستينات إلى بداية السبعينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم و المخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة و تفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.

- أما خلال فترة السبعينات و التي ساد خلالها المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) و الثاني (1974-1977)، و التي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية و تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي اسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد و القرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا.

كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية و المالية بالاكنتاب في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، و هو ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات التنفيذية (وزارتي التخطيط و المالية) بعيدا عن البنك المركزي.

- إما خلال عقد الثمانينات حيث عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات و ما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لامركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض و البنك لعام 1986، و الذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و البنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، و يمكن حينها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي و تفعيل آلية سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة ابتداء من عام 1989، و من ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية و تعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية و التجارية لمختلف

الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة، لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

## 2-1 السياسة المالية في الجزائر (1962-1989):

اخترت دول العالم نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها و بين دول العالم المتقدم، و يمكن تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع فبينما اعتمدت دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الواردات من اجل تقليص حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محليا، نجد أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت النموذج الموجه نحو التصدير من خلال انفتاحها الكلي على السوق الدولية، و الاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي اعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضا بأن لها آثار فاعلة ومحرضة.

و نظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و في تنظيم موارد الدولة و ضمان حسن استخدامها، و الذي ينعكس من خلال الموازنة العامة للدولة، و يتفق ذلك مع وضع الموازنة العامة للدولة في الجزائر إذ أنها البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة و المصمم لتحقيق أهداف محددة و ذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، مما جعل السياسة المالية تحظى باهتمام كبير من صانعي القرار، و السياسة المالية هي أساسا إما سياسة انفاقية أو سياسة ضريبية أو مزج بين السياستين معا.

فبعد الاستقلال استمر العمل بالتشريع الفرنسي التمثل في الأمر 1959/01/02 إلى غاية صدور أمر 32-65 المؤرخ في 1965/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1966 و الذي لم يكن قانونا للمالية لتلك السنة بل كان يحمل قواعد تنظيم قانون المالية للسنوات المالية<sup>1</sup>.

كما عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979) ثلاث مخططات تنموية، حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد

<sup>1</sup>- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر 2004، ص 16.

نام بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الصناعية و ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية، لذلك سوف نتطرق إلى تحليل أهم النتائج الاقتصادية لهذه المخططات وخصائصها العامة، و ذلك قبل التطرق إلى توزيع الاستثمارات الحكومية و مصادر تمويلها<sup>1</sup>.

### 1-2-1 الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية:

امتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع و تخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، و كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول ، المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني.

#### أ- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية (المحروقات) وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...، وقد تم تحقيقه بصفة مرضية، فمن أصل حجم استثمار قدره 11.8 مليار دينار جزائري استهلك منها 9.16 مليار دينار جزائري أي بمعدل انجاز 82% و لقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة وهي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6.79 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج و الصناعة بـ 4.91 مليار دج.
- الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة و المواصلات بـ 0.36 مليار دج.
- الاستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس 2.01 مليار دج موزعة على التقنية الاقتصادية بـ 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية بـ 1.73 مليار دج.

<sup>1</sup>- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص 209.

## ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، و قامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين احدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية و الخزينة العمومية، و لقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، و قيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، و لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 68.56 مليار دج، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، و لقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 09% من الناتج المحلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة.
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

## ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارات عمومية، تتلخص أهم الاتجاهات و أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي و بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 40% على الأقل أي زيادة سنوية مقدارها 10% .

وصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 و 1979، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، و ارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج إلى 5342 مليون دج، وهو ما يمثل 52% من الناتج، و لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات و هذا نتيجة للتأخر في الانجاز و البيروقراطية<sup>1</sup>.

### 1-2-2 مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخططات التنمية:

إن الشيء الملاحظ في المخططات التنموية السابقة هي تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة لأخرى حيث انتقل من 9.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 30.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال يتعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث أن الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر تعتمد أساسا على صناعات ثقيلة تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة تتعدى حدود التمويل من المصادر الداخلية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، و يمكننا تلخيص مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 1970-1977 من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977).

المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	
المصادر	%	المصادر	%
تمويل خارجي	23.4	تمويل خارجي	29
ادخار ميزاني	9.3	ادخار ميزاني	33
موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	34.8	موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	12.1
تمويل نقدي	32.5	تمويل نقدي	25.9
المجموع	100	المجموع	100

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2004-2005، ص36.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 246.

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 أدى إلى تطور الادخار الميزاني من 9.3% إلى 33% بسبب زيادة الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية، لذلك يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر و من جهة أخرى ارتفعت حصة التمويل الخارجي المباشر إلى 29%، و بجمع التمويل الخارجي المباشر و غير المباشر نلاحظ أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقا من الجهاز الإنتاجي، ونلاحظ كذلك انخفاض ادخار المؤسسات وموارد الخزينة من 34% إلى 12%، وهذا يعود إلى نقص مردودية الشركات الوطنية، وإذا جمعنا كل مكونات التمويل الداخلي فإن حصته انخفضت إلى 38% بعد أن كانت 67%، حيث يمثل التمويل النقدي الحصة الأكبر، و تتجلى أهمية قطاع المحروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني و تمثل صادرات المحروقات 90% من حجم الصادرات الكلية، كما أن قطاع المحروقات يدعم المقدرة الاقتراضية للاقتصاد الجزائري في السوق المالية الدولية، و الجدول التالي يبين مكانة الربيع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية.

جدول (03): مكانة الربيع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية

F	E	D	C	B	A	1 السنوات
-	6.5	0.17	222	70.5	23.3	-1965 1967
-	3.1	0.15	304	77.4	29.5	-1970 1973
-	1.7	0.13	1176	93.2	57.2	1974
96	2	-	1078	93.1	53.3	1975
6002	0.95	-	1277	95	54.3	1976
12180	0.8	0.09	1374	96	53.8	1977
21988	0.7	-	1321	96.1	47.2	1978
26631	0.5	-	1981	97.6	57.1	1979
25940	0.5	-	2771	98.2	63.2	1980
22606	0.5	-	3205	98.2	64.2	1981
20308	-	-	2991	98.2	53.4	1982
18858	-	-	2918	98.5	44.6	1983
17500	-	-	2929	97.7	43.3	1984

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 213.

و قد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1977-1979 بالتكوين السريع لرأس المال، إذ بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى زيادة معدل التشغيل و بلوغ معدل نمو الناتج الخام 7% ، إلا أن هناك نقاط ضعف خاصة فيما يتعلق بأدوات التسيير و التخطيط المعتمدة على الأوامر، و اختلالات قطاعية عميقة خلقت نوعا

<sup>1</sup> A: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات المالية الإجمالية.

B: نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

C: مداخيل صادرات المحروقات للفرد الواحد (دينار جزائري)

D: انتاجية العمل خارج الزراعة و التجارة بدلالة الزمن بالدينار و بالسعر الثابت (1974).

E: نسبة المنتجات النصف مصنعة و منتجات التجهيز من موارد الصادرات.

F: الاقتراض الاجمالي بالمليون دولار.

الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011 (دراسة قياسية).

من التبعية طويلة الأجل، و انطلاقا من سنة 1986 عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي و هذا ما قاد في الأخير إلى ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية<sup>1</sup>.

الجدول (04): تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1986	1987	1988	1989
النسب <sup>2</sup>											
RF/PIB	41.7	47	41	39.7	43.4	36.9	31.2	30.4	29.2	30.4	31.8
RO/PIB	14.3	15.3	15.5	18.2	19.7	16.4	18.4	19	18.6	18.4	14.5
IR/PIB	19.5	33.4	26.3	23.9	24.9	21.5	13.7	13.2	15.6	19.1	19.3
ID/PIB	10.5	11.7	11.8	12.5	13.5	10.5	11.5	11.7	10.9	10.2	9.3

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 218.

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، وهذا الانخفاض كان انعكاسا للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري و الذي كان مغط من قبل السياسة النقدية ، حيث أن الخزينة العمومية كثيرا ما لجأت للبنك المركزي للاقتراض من اجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي، حيث أن السلطات هدفت إلى إنشاء مناصب شغل وهمية من اجل امتصاص البطالة المزمنة والتي كانت كنتيجة لعملية الاستثمار العكسي<sup>3</sup>، و بالتالي فإن الاقتراض من البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي عطل أو أخر الانفجار الاجتماعي الذي كان وشيكا.

<sup>1</sup>- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 214.

<sup>2</sup>- RF: الإيرادات الجبائية. RO: الإيرادات العادية - IR: الضرائب على الدخل. ID: الضرائب على الانفاق - PIB: الناتج المحلي الاجمالي.

<sup>3</sup>- الاستثمار العكسي: بسبب توجه العمالة الى القطاعات غير الانتاجية بسبب ارتفاع معدل الاجر فيها مقارنة مع القطاعات الانتاجية.



ومنه فإن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الربيع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على بقية القطاعات، و بالتالي فإن النتيجة التي يخلص هي أن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري و زادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول و تقلص الربيع البترولي الأمر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، و الذي اتضح جليا في وضعية الموازنة العامة التي قامت بتحقيق استقرار اقتصادي هش من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي و القيام بإنشاء مناصب شغل وهمية، هذه الحالة سمحت بتفاقم مشكلة التضخم انطلاقا من سنة 1990، الأمر الذي ألزم الحكومة القيام بإصلاحات اقتصادية على مراحل.

## 2- المرحلة الثانية: السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات 1990-1998.

### 2-1 السياسة النقدية (1990-1998):

اتسمت هذه المرحلة بالإصلاح المالي و النقدي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1994-1998)، حيث تم إصدار قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفا على السياسة النقدية و علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و مواضيع نقدية أخرى مجالا له، و قد تمثل هذا في القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990.

### 2-1-1 قانون النقد و القرض 90-10:

يعد قانون النقد و القرض لعام 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة يأتى معنى الكلمة، و ذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية و دور البنك المركزي وكذلك لضعف الوساطة المالية، ومن أهم ما جاء به هذا القانون نذكر:

- منح استقلالية اكبر للبنك المركزي.
- تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب

الجاري لمدة أقصاها 240 يوما على أساس تعاقدى في حدود 10% من الإيرادات العامة للدولة، على أن تسدد هذه التسبيقات في أجل أقصاه 15 سنة.

- إنشاء مجلس النقد و القرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف والمديونية الخارجية.

و قد تميزت التطورات النقدية للفترة 1990-1993 بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، و التي تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة كما هو موضح من خلال الجدول (05).

الجدول (05): تطور حجم الكتلة النقدية و التضخم في الجزائر خلال 1990-1993

السنة	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	343	413.7	515.9	627.4
التضخم %	16.6	25.9	31.7	20.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ماي 2005، ص 143.

و نتيجة لانعدام الانضباط المالي و زيادة الطلب للمؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجور الضخمة و التباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، و تبعا لذلك زاد حجم النقد - الكتلة النقدية- بالمفهوم الواسع M2- بنسبة 22% خلال الفترة 1992-1993، مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، غير أن التضخم انخفض في الواقع من 25.9% سنة 1991 إلى 20.5% في نهاية 1993<sup>1</sup>.

و ترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساسا للعجوزات المتتالية للموازنة العامة و التي كانت تغطى عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى ظهور اختلالات بالتوازن النقدي للبلاد إلى غاية 1994.

<sup>1</sup>- درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 386.

## 2-1-2 السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي 1994-1998:

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق إلى الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط و عدم جدوى الإصلاحات الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت و التعديل الهيكلي و ذلك خلال الفترة الممتدة 1989 إلى 1998 و تتمثل هذه الاتفاقات فيما يلي<sup>1</sup>:

- **الاتفاق الأول ( stand by 1 )**: عقد الاتفاق الأول في 30 نيسان 1989 و حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، و من أهم الشروط التي اشترطها الصندوق على الجزائر ما يلي:

▪ مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي و تقليص حجم الموازنة العامة.

▪ العمل على تحرير الأسعار و تطبيق أسعار فائدة موجبة.

▪ الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- **الاتفاق الثاني ( stand by 2 )**: وقعت الجزائر على هذا الاتفاق و ذلك لمدة عشرة أشهر، ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في الاتفاق<sup>2</sup>.

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995**: استهدف هذا البرنامج تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي بين 3% و 6% و تقليص التضخم و توفير مناصب شغل والعمل في نهاية البرنامج على تحقيق ما يلي:

▪ تعديل سعر الصرف و ذلك بتخفيض قيمة الدينار الجزائري ب 50%.

<sup>1</sup>- لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 223.

<sup>2</sup>- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، 1996، ص 196.

- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية.
- الحد من التوسع النقدي و ذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% و في نفس الوقت رفع أسعار الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- أما عن أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد انتهاء تطبيق البرنامج فقد تمثلت فيما يلي:
- تراجع معدل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995.
- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995.
- انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الخام سنة 1994 بعدما وصلت إلى 82.3% سنة 1993 نتيجة اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن.
- انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي الخام.
- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 إلى 35.09 دينار للدولار سنة 1994.

#### - برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي بنجاح حررت الجزائر خطابا جديدا للنوايا تضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام اتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998، و بموجب هذا الاتفاق أصبحت من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية و النظام البنكي.

الجدول (06): نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية.

الوحدة: مليار دينار.

معدل التضخم %	الكتلة النقدية M2	نسبة السيولة %	القروض للاقتصاد	القروض الداخلية	الموجودات الداخلية	الموجودات الخارجية الصافية	
20.5	625.2	52.2	231.4	753.6	601.3	23.9	1993
29.0	723.7	52.2	305.8	774.4	663.3	60.4	1994
29.8	799.6	40.7	565.6	967.2	773.3	26.3	1995
18.5	915	35.7	776.8	1057.3	781.3	133.9	1996
5.7	1081.5	38.9	741.3	1164.9	799.4	350.3	1997
5.0	1592.5	56.3	906.2	1273.5	1010	280.7	1998

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 227.

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول (06) هو نمو الكتلة النقدية و يرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمّن للشركات العمومية، كما أن الشيء الملاحظ هو انخفاض القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1993-1996 و استقرار نموها خلال الفترة الموالية، أما القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعا هاما، كما أدت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض التضخم من 20.5% سنة 1993 إلى 05% سنة 1998، و مع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسنا ملحوظا.

بعد دخول الجزائر في هذه الإصلاحات الشاملة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989 و إلى غاية عام 1998 ضمن شروط معينة اثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة ب<sup>1</sup>:

✓ الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990-1993.

✓ إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز

الإدخار المحلي.

<sup>1</sup>- عبد الحق بو عتروس، اثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس، جوان 2009، الجزائر، ص 13.

✓ السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 1994.

✓ التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي).

✓ من جراء مشروعية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي.

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية و بالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، و قد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أن معدل تسهيل الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروعية.

## 2-2 السياسة المالية في ظل الإصلاحات 1990-1998:

عرفت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة إجراءات تصحيحية جذرية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من منتصف الثمانينات، مما جعل السياسة المالية تحظى بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، و السياسة المالية هي أساساً إما سياسة انفاقية أو سياسة ضريبية أو مزج السياستين معاً، و هناك تكامل قوي بين كل من السياسة المالية و السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية عموماً، حيث أن السياستين تستهدفان أهدافاً واحدة بالإضافة إلى أن السياسة النقدية كثيراً ما تملك جزءاً كبيراً من الدين العام، أو تديره لحساب السياسة المالية بغرض تمويل عجز الموازنة العامة.

و لهذا نحاول التطرق إلى تطورات السياسة المالية في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها من خلال التطرق إلى السياسة الانفاقية العامة و سياسة الإيرادات العامة في الجزائر لهذه المرحلة.

## 2-2-1 السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1990-1998:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين، نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و هذا طبقا للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة و المتجانسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الأثر الذي يحدثه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

ففي ظل الفترة محل الدراسة 1990-1998 تميزت السياسة الانفاقية بنمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يطلق عليه السياسة الاتفاكية التوسعية.

### جدول (07): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998.

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	
1990	96.09	67	45.60	33	142.5
1991	183.3	78	52.00	22	235.3
1992	236.10	76	72.60	24	308.7
1993	288.90	74	101.60	26	390.5
1994	344.72	74	117.70	26	461.9
1995	444.43	75	144.66	25	589.09
1996	550.60	75	147.01	25	724.61
1997	643.56	76	201.64	26	845.20
1998	663.86	75	211.88	25	875.74

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005. ص 146.

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 142.5 مليار دج و تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 589.09 مليار دينار سنة 1995، أي تضاعفت أربع مرات و قد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 875.74 مليار دينار أي بنسبة زيادة تقدر ب 48% مقارنة بسنة 1995.

و إذا تطرقنا إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز يمكن استنتاج ملاحظتين هامتين هما:

- بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلافا هيكليا بينها و بين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة متوسطة خلال الفترة كلها حوالي 74.5% من إجمالي النفقات العامة و قد بلغت أقصاها خلال سنة 1991 بنسبة 78%، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 96.09 مليار دج سنة 1990 إلى 663.86 سنة 1998، أي أنها تضاعفت إلى ما يقارب سبع مرات.

- بالنسبة لنفقات التجهيز رغم محدوديتها سنة 1990 و البالغة 45.60 مليار دج أي نسبة 33% من النفقات العامة، وهي نسبة عالية مقارنة بباقي السنوات محل الدراسة و هذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تتزايد و تتوسع إلى غاية نهاية عقد التسعينات.

## 2-2-2 سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1998:

عمدت السياسة الايرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية و تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما اعتمدت السياسة الايرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية و التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة. كما هو موضح في الجدول (08).



## الجدول (08): يوضح تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: مليار دج

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	استثنائية	عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
160.20	-	5.20	78.80	76.20	1990
272.40	-	4.70	106.20	161.5	1991
316.80	-	6.40	109.10	201.3	1992
320.10	-	9.00	126.10	185	1993
434.20	28	8.06	175.96	22.18	1994
600.80	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825.16	27.10	11.46	290.60	496.00	1996
926.67	32.11	15.78	314.01	564.77	1997
774.51	51.42	14.71	329.83	378.56	1998

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2005، ص146.

بالنسبة لإيرادات الجبائية العادية شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 78.80 مليار دج سنة 1990 إلى 233.15 مليار دج سنة 1995، واستمرت الزيادة لتصل 329.83 مليار دج سنة 1998، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.50% و هذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية و توسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع و ذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و التقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

بالنسبة للجبائية البترولية فإنها تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجبائية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد شهدت الجبائية البترولية تزايدا مستمرا من 1990 إلى 1997 ما عدا التذبذب الذي حدث سنتي 1993-1998 بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 بلغت 76.20 مليار دج ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161.5 مليار دج و يعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج و قد استمرت في الزيادة لتصل إلى 564.77 مليار دج سنة 1997 أي بنسبة 60% من الإيرادات الإجمالية، ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.56 مليار دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط كما هو موضح في الجدول (09).

### الجدول (09): تطور أسعار البترول 1990-1998.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل (\$)	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	12.86

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول (09) نلاحظ انه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها:

- سعر الصرف.
- سعر البرميل.
- الطلب العالمي على المحروقات.
- الظروف السياسية و الأمنية.

و منه فلابد من تطوير إيرادات الجباية العادية.

### 3- المرحلة الثالثة: واقع السياسة النقدية و المالية في الجزائر 1999 - 2011.

عرفت الجزائر تراكم متواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية و التي صارت تعتبر معضلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم

الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011 (دراسة قياسية).

متزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي، مما ساعد على إيجاد وضع يتميز بسيولة مفرطة و غير مستغلة لدى الجهاز المصرفي و بالمقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر، الأمر الذي تصبح فيه الأصول الصافية الخارجية لدى بنك الجزائر هي المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي.

### 3-1 واقع السياسة النقدية في الجزائر 1999-2011:

كأي اقتصاد منفتح على الخارج تؤثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات، كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا و تحوله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات و قوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد و القرض 90-10 و المتعلق بالجانب النقدي للبلاد.

و تعتبر الفترة 2000-2011 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات و التغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 ووصلت أقصاها سنة 2008 ثم انخفضت سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول الصناعية، ثم بدأت الأسعار في الارتفاع و هذا ما يوضحه الجدول (10).

### جدول (10): تطور أسعار البترول في الفترة 1999-2011.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر البرميل (\$)	17.91	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2005 و تقارير بنك الجزائر 2008-2011.

نتج عن هذا الارتفاع في أسعار المحروقات إلى إيجاد وضعية اقتصادية مميزة، حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير، مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياجات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية، و الذي يتضح من خلال الجدول (11).

## جدول (11): المديونية الخارجية للجزائر 1999 - 2009

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المديونية الخارجية (\$)	28.32	25.26	22.37	22.64	23.35	21.81	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2005-2009

خلال الفترة 2000-2011 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية و التي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، و لكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، و لاحتواء فائض السيولة بالكامل و للحد من الآثار السلبية للتضخم كشف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية، و التي تتمثل في استرجاع السيولة لفترة سبعة أيام و ثلاثة أشهر (وسيلتي السوق)، التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة ثم سياسة الاحتياطي الإجباري.

و من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات، حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها تتمثل في:

- موارد مالية فائضة وضخمة.
- عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الاقتصادي و بطالة مرتفعة.
- انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية و يتمثل سببه في ضعف البيئة المصرفية والمالية و عدم وجود الائتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد كما يوضح الجدول (12):

**جدول (12): تطور معدل التضخم في الجزائر 1999-2012.**

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم %	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	4.00	1.38
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي - الديوان الوطني للإحصائيات.

و منه يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي و الذي يركز على المراقبة والإشراف و توجيه الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة و غير المباشرة بشكل رئيسي و المتمثلة في (سعر البنك، نسبة الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة)، ويتم رفع و تعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية و ذلك من خلال وضع سياسة ائتمانية محددة و الترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

و من جهة أخرى على بنك الجزائر الاهتمام و تفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من اجل تخصيص الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة كالمشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة و الصناعة التحويلية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد، حيث يمس هذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة و تنويع الإنتاج.

فمن خلال متابعة حجم و نوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يتضح حجم المشكلة، حيث أن متابعة و تحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للاقتصاد، و الجدول (13) يوضح حجم القروض الممنوحة حسب الآجال.

### جدول (13): توزيع القروض حسب الآجال 2000-2011.

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قروض ط - أ	33.8	35.6	36	47.5	89.1	109.0	203.3	351.1	516.1	862	1126.1	1515.6
قروض م - أ	462.9	529.5	602.8	559.1	617.6	747.5	786.4	828	910	904	831	847
قروض ق - أ	467	513.3	628	773.6	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311	1363
المجموع	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على - تقارير بنك الجزائر 2004، 2008 و 2011.

من خلال الجدول (13) يظهر الخلل الكبير في الوضعية النقدية، فالقروض متوسطة و طويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض استثمارات إنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض، كما أن زيادة هذه القروض تمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة)، بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الاقتصاد و ليس لجانب العرض، من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت بعض السنوات إلى 56% من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية في ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الاقتصاد وبطريقة منتجة، و لمعرفة علاقة هذه القروض بالجانب الإنتاجي نستعين بالجدول (14) الذي يوضح توزيع القروض حسب القطاعات.

## جدول (14): توزيع القروض حسب القطاعات 2000-2011

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	701.8	740.3	715.5	791.4	859.3	882.4
%	70.6	68.6	56.5	57.3	56	49.6
القطاع الخاص	291.7	337.9	551	588.5	675.4	897.3
%	29.4	31.3	43.5	42.6	44	50.4
الإدارة المحلية	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام	847	988.9	1201.9	1485.1	1460.6	1741.6
%	44.5	44.8	46	48.1	44.7	46.7
القطاع الخاص	1057	1216	1413	1600.6	1806.7	1984.2
%	55.5	55.1	54	51.9	55.3	53.2
الإدارة المحلية	1.4	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2008 و 2011.

يتضح من خلال الجدول (14) أن نسبة القروض الموجهة للقطاع العام لا تزال تسيطر على إجمالي القروض، وهذا رغم التناقص المسجل طيلة الفترة المدروسة حيث انخفضت هذه النسبة من 70.6% سنة 2000 إلى 44.5% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 48% سنة 2009، وهذا ما يعكس أهمية القطاع العام في الاقتصاد، و يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية و تعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات، فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في اغلب السنوات و يعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة.

يتضح مما سبق أن الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما اقراها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف، فظاهر فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2011 ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية يهدد الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يمكن للسياسة النقدية كما هي مقيدة بأهدافها

مسايرة هذا الوضع، ففائض السيولة في حد ذاته مشكلة تتطلب من السياسة النقدية الاهتمام بها أكثر و إن كان عزل آثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية قطاعات الاقتصاد لن يدوم، لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للاقتصاد ككل و المتمثل في الاعتماد على قطاع واحد و هو المحروقات، فريع النفط هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، فاستمرار هذا الوضع سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم ، و عدم الإنتاج و الاعتماد المفرط على الخارج من أهم الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، ومنه فإنه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية بل مطلوب التنسيق بينها و بين السياسات الاقتصادية الأخرى و خاصة السياسة المالية من اجل تنويع الاقتصاد و التقليل من التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

### 3-2 واقع السياسة المالية في الجزائر 1999-2011

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، فقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة، وقد تجلّت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كما يلي<sup>1</sup>:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001-2004 و الذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دينار ( ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (114

<sup>1</sup> - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 10، الجزائر ص147



مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، و مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب، و البرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش و البرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار أمريكي)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014  
خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار ( ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي بمقدار 11534 مليار دينار (155 مليار دولار).

و قد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، المالية و السياسية التي مرت بها البلاد، و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد.

#### أ- سياسة الإنفاق العام 1999-2011:

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز و هو ما يعرف بالسياسة الانفاقية التوسعية، و يتعلق نمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المرحلة، و أهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، فنلاحظ أن حجم النفقات العامة لسنة 1999 قدرت بـ 961.86 مليار دينار ارتفعت إلى 2052 مليار دج سنة 2005 أي تضاعفت مرتين (كما هو موضح في الجدول الموالي)، و تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 5731.4 مليار دج سنة 2011 أي زيادة بنسبة 280% كما نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن نسبة نفقات التسيير انخفضت سنة 2005 إلى 61% بعدما كانت سنة 1999 تقدر بـ 80% من النفقات العامة، ثم واصلت الانخفاض لتصل سنة 2008 إلى 52% من إجمالي النفقات.

## جدول رقم (15): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011.

الوحدة: مليار دينار

النفقات العامة	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		السنة
	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	النفقات	
961.8	20%	186.99	80%	774.7	1999
1178.12	27%	321.93	73%	856.19	2000
1321.03	27%	357.40	73%	963.63	2001
1550.65	29%	452.93	71%	1097.72	2002
1752.69	32%	553.65	68%	1199.04	2003
1891.8	34%	640.7	66%	1251.1	2004
2052.0	39%	806.9	61%	1245.1	2005
2453.0	42%	1015.1	58%	1437.9	2006
3108.5	47%	1434.6	53%	1673.9	2007
4191.0	48%	1973.3	52%	2217.7	2008
4246.3	46%	1946.3	54%	2300	2009
4466.9	40%	1807.9	60%	2659.0	2010
5731.4	34%	1934.2	66%	3797.2	2011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير cnes 2005، تقارير بنك الجزائر 2004، 2008 و 2011.

### ب- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1999-2011:

تعتبر سياسة الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى دورها كأداة لتزويد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية جانب النفقات العامة.

كما أن الإيرادات العامة متعددة و متنوعة ، فهناك الإيرادات الجبائية و الإيرادات غير الجبائية ، فالإيرادات الجبائية تتكون من إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية العادية، أما الإيرادات غير الجبائية فتتكون من إيرادات عادية و إيرادات استثنائية.

الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011 (دراسة قياسية).

فقد عرفت الإيرادات العامة تزايدا خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 1999 قدرت الإيرادات العامة بـ 950.5 مليار دج إلى 3082.6 مليار دج سنة 2005 وتواصلت هذه الزيادة لتصل سنة 2011 إلى 5703.4 مليار دج اي بنسبة زيادة تقدر بـ 600% مقارنة بسنة 1999.

و من خلال الجدول الموالي يتضح أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة، كما يتضح كذلك أن مساهمة الجباية البترولية متزايدة خلال فترة الدراسة باستثناء سنوات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي و التي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2009 و 2010.

### جدول رقم (16): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 1999-2011.

الوحدة: مليار دينار

الإيرادات العامة	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		السنة
	استثنائية	عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
950.5	59.11	16.5	314.77	560.12	1999
1124.93	40.02	15.41	349.50	720.00	2000
1389.74	107.19	43.71	398.24	840.60	2001
1576.68	102.75	74.64	482.90	916.40	2002
1517.67	107.28	54.39	519.95	836.06	2003
2229.7	6.5	72.1	580.4	1570.7	2004
3082.6	5.7	83.8	640.4	2352.7	2005
3639.8	0.3	119.7	720.8	2799.0	2006
3687.8	7.9	116.4	766.7	2796.8	2007
5190.5	0.1	136.6	965.2	4088.6	2008
3676.0	00	116.7	1146.6	2412.7	2009
4392.9	0.1	189.8	1298.0	2905.0	2010
5703.4	00	274.8	1448.9	3979.7	2011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير cnes 2005، تقارير بنك الجزائر 2004، 2008 و 2011.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية.

نظرا للدور الذي تلعبه كلا من السياسة النقدية و المالية في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال السلطتين النقدية و المالية سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى إجراء دراسة قياسية للتعرف على مدى كفاءة و تأثير و فعالية السياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

فالدلائل التطبيقية لأثر السياسة النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي غير حاسمة، و يرجع هذا إلى وجود منهجيتين بحثيتين مختلفتين نجم عنهما نتائج متباينة، فالمنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج قياسية هيكلية، و يتكون هذا النوع من النماذج القياسية من عدد كبير جدا من المعادلات الذي قد يصل أحيانا إلى نحو 900 معادلة ، و تعد نماذج (IS-LM) شكلا مبسطا من النماذج الهيكلية، ويتم في النماذج الهيكلية دراسة العلاقة بين الدخل و السياسة النقدية و المالية بشكل غير مباشر، وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل واسع من قبل مؤيدي المدرسة الكينزية.

أما المنهجية البحثية الثانية، فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة التي تربط بين الدخل و السياسة النقدية و المالية بشكل مباشر، و هذا النوع يمتاز بسهولة تطبيقه مقارنة بالنماذج الهيكلية المعقدة، وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر في عام 1964 من قبل رائد المدرسة النقدية ملتون فريدمان (Milton Fridman) و زميله دافيد ميسلمان (David meiselman) ، وقد وجهت انتقادات عديدة لنموذج Fridman- meiselman الأمر الذي اثر سلبا على مصداقية النتائج التي توصلوا اليها و التي اتخذت اتجاهها داعما لوجهة النظر النقدية حول أهمية و فعالية السياسة النقدية و عدم فعالية السياسة المالية.

و في عام 1968 قام الاقتصاديان Leonall Anderson و Jerry Jordan من st.louis بتطوير نموذج قياسي مختصر تفادي العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النموذج السابق ، وقد عرف هذا النموذج لاحقا بنموذج سانت لويس، ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=0}^n b_i \Delta M_{t-1} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta G_{t-1} + \mu_i$$

حيث أن:

Y: الناتج الداخلي الخام.

M: القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)

G: القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية ( الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الرأسمالي أو الإيرادات الحكومية أو رصيد الموازنة العامة)

: الفرق الأول للسلسلة الزمنية  $\Delta$

a: الثابت في المعادلة.

b,c: معلمات النموذج المجهولة.

: حد الخطأ.  $\mu_i$

i : 0, 1, 2, .....، n و تشير إلى فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

و في هذا النموذج يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج الداخلي الخام) بأي فترة زمنية (t) بالتغيرات الحالية و السابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية و متغيرات السياسة المالية، و تتضمن هذه المعادلة المتغيرات المالية و النقدية الخارجية التي تأخذ شكل سياسات، بينما المتغيرات الخارجية الأخرى التي تؤثر على الدخل و لا تأخذ شكل السياسات كالاستهلاك مثلا يظهر أثرها في حد الخطأ، و هي التي تجعل قيمة معامل التحديد المتعدد  $(R^2)$  اقل من الواحد الصحيح.

و قد تم تقدير نموذج سانت لويس بداية باستخدام الفرق الأول للمتغيرات، و في هذه الحالة فإن معاملات متغيرات السياسة النقدية و المالية المقدرة تمثل مضاعف السياسة النقدية و المالية، ثم استخدمت فيما بعد التغيرات النسبية للمتغيرات (معدلات النمو) بدلا من

الفروق الأولى و بالتالي فإن المعاملات المقدره أصبحت تمثل المرونات، و في بعض الدراسات تم إضافة متغيرات خارجية أخرى كالتغيرات التأشيرية.

و نموذج سانت لويس استخدم من قبل كل من Benjamin Friedman و Kuttner في عام 1989 و Grambs في عام 1988 و Hafer في عام 1984، أما الدراسات العربية التي استخدمت هذا النموذج فنذكر دراسة طالب عوض في عام 1995 و مازن عودة ناصر في عام 1991، وسامي الزيود في عام 1989، وقد توصلت الدراسات السابقة إلى جانب العديد من الدراسات الأخرى التي طبقت هذا النموذج إلى أن السياسة النقدية أقوى و أسرع و أكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي من السياسة المالية.

و بالرغم من شيوع استخدام نموذج سانت لويس إلا انه وجهت له العديد من الانتقادات الموجهة تحديدا إلى الافتراضات التي بني على أساسها هذا النموذج، إذ يفترض هذا النموذج أن المتغيرات المالية و النقدية متغيرات خارجية بمعنى أنها تحدد من خارج النظام، وان العلاقة السببية بين متغير السياسة النقدية و النشاط الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) تسير عموما باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام، وعبارة أخرى فإنه بالرغم من أن السياسة النقدية تؤثر و تتأثر بالناتج الداخلي الخام إلا أن أثرها على الناتج الداخلي الخام أقوى من اثر الناتج الداخلي الخام عليها.

فحسب هذا النموذج ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن النشاط الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) يتأثر بكل من السياسة النقدية و السياسة المالية من خلال مضاعف كل سياسة، وبما أن نموذج سانت لويس يربط تغيرات النشاط الاقتصادي مباشرة بالتغيرات في السياستين النقدية و المالية فإن المعاملات المقدره لكل منهما تمثل المضاعف، كما يتيح نموذج سانت لويس تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل و طويلة الأجل بين النشاط الاقتصادي و كل من السياسة النقدية و السياسة المالية.

## 2- البيانات المستخدمة:

لأغراض تطبيق نموذج سانت لويس على الاقتصاد الجزائري سوف يتم استخدام البيانات التالية:

1- PIB : الناتج الداخلي الخام كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي و هو يمثل المتغير التابع.

3- M<sub>2</sub> : عرض النقد بالمفهوم الواسع كمتغير مستقل لتمثيل السياسة النقدية.

4- متغيرات السياسة المالية:

أ- DB : النفقات العامة.

ب- RB : الإيرادات العامة.

ج- SB : رصيد الموازنة العامة .

و سيتم استخدام معدلات النمو الاسمية لجميع المتغيرات السابقة أي التغيرات النسبية بأسعار السوق الجارية.

2- مدى انطباق افتراضات نموذج سانت لويس على البيانات المستخدمة:

لقد تمت الإشارة آنفا إلى أن نموذج سانت لويس بني على افتراض أن متغيرات السياسة النقدية و المالية هي متغيرات خارجية تحدد من خارج النظام، وان اثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج الداخلي الخام (النشاط الاقتصادي) أقوى من اثر الناتج الداخلي الخام على المتغيرات النقدية، فبالنسبة لمتغيرات السياسة المالية و مدى انطباق الفرض الأول عليها نجد أن إجمالي النفقات العامة متغير خارجي نظرا لان بنوده تحدد مسبقا من قبل الحكومة في قانون المالية، أما الإيرادات العامة فبالرغم من أن قيمتها يتم تقديرها مسبقا من قبل الحكومة في قانون المالية إلا أنها فعليا تعتمد على معدلات الضرائب و على حجم النشاط الاقتصادي و على دخول الأفراد و الشركات، و لكن يمكن اعتبارها لأغراض التحليل القياسي في هذه الدراسة متغير خارجي نظرا لأن معدلات الضرائب يتم تحديدها بناءا على قرارات إدارية، وبما أن العجز أو الفائض في الموازنة العامة المستخدم في النموذج هو الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة فيمكن اعتباره متغير خارجي أيضا.

أما بالنسبة لعرض النقود فقد انقسم الاقتصاديون في وجهات نظرهم، فبعض الاقتصاديين يرون أن عرض النقد ظاهرة نقدية تقع تحت سيطرة السلطة النقدية، و بالتالي فإن عرض النقد يتحدد من خارج النظام أما وجهة النظر الأخرى فتري أن عرض النقد عبارة عن انعكاس لسلوك القطاع النقدي و القطاع الحقيقي في الاقتصاد، و لذا فإن عرض النقد

لا يتحدد بفعل السياسة النقدية فحسب و إنما أيضا من خلال السلوك و العادات المصرفية للأفراد.

#### 5- فترة الدراسة:

إن هدف هذه الدراسة مقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية و المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، و نظرا لأن برامج التصحيح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منذ سنة 1994 قد أثرت بشكل جذري على هيكل الاقتصاد الجزائري، فقد تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى فترتين فرعيتين، الفترة الفرعية الأولى و هي الفترة التي سبقت عملية التصحيح الهيكلي و تمتد من سنة 1970 إلى 1993، أما الفترة الفرعية الثانية تمتد من سنة 1994 إلى 2011.

#### 6- مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية من المصادر التالية:

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
- تقارير بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- البنك الدولي.



### المبحث الثالث: تطبيق النموذج القياسي

سوف يتم تقدير ثلاث معادلات للفترة ككل 1970-2011، ثم ثلاث معادلات لكل فترة فرعية و ذلك لإجراء عملية المقارنة بين السياستين خلال كل فترة فرعية أولا ثم بين الفترتين الفرعيتين ثانيا. و ستأخذ المعادلات الشكل التالي:

$$PIB = \alpha_0 + \sum_{i=0}^n \beta_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \delta_i DB_{t-i} + \mu_{1i}$$

$$PIB = \alpha_1 + \sum_{i=0}^n \gamma_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i RB_{t-i} + \mu_{2i}$$

$$PIB = \alpha_2 + \sum_{i=0}^n \sigma_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \vartheta_i SB_{t-i} + \mu_{3i}$$

حيث أن:

**PIB**: معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

**M<sub>2</sub>**: معدل النمو في العرض النقدي الواسع.

**DB**: معدل النمو الاسمي في إجمالي النفقات العامة.

**RB**: معدل النمو الاسمي في الإيرادات العامة.

**SB**: معدل النمو الاسمي في رصيد الميزانية العامة للدولة.

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ : الثوابت في المعادلات.

$\beta_i, \gamma_i, \theta_i, \sigma_i, \vartheta_i, \delta_i$ : معاملات النماذج المجهولة.

$\mu_{1i}, \mu_{2i}, \mu_{3i}$ : حد الخطأ.

$i = 0, 1, 2, 3, \dots, n$  و تمثل فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

و قبل الشروع في تقدير المعادلات الثلاثة يجب التأكد أولاً من استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة، وتحديد فترات الإبطاء الزمني لكل متغير.

#### أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

لتجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة و التابعة الناجمة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي، و التي ينجم عنها ارتفاع المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج المقدر، وتعظيم قيمة معامل التحديد المتعدد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ )، فقد تم فحص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في التحليل القياسي و المحسوبة على أساس معدلات النمو لكل فترة فرعية على حدة من خلال إجراء اختبار لديكي فوللر، وقد تم اخذ الصيغة التالية لمعادلة الاختبار:

$$\Delta Y_t = a + by_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن :

Y : تمثل المتغير قيد الاختبار.

وقد أظهرت نتائج الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، إلا أنها تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي و التي تم التخلص منها بإضافة قيم سابقة للمتغيرات التابعة و بالتالي فقد عدل الاختبار السابق ليأخذ بعين الاعتبار فترات الإبطاء الزمني وأصبحت معادلة الاختبار تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = a + bY_{t-1} + ci \sum_{i=1}^n \Delta Y_{t-1} + E_t$$

و يسمى هذا الاختبار (ADF)، وقد تبين من تطبيق اختبار (ADF) أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 05% .

جدول رقم (17): نتائج فحص استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر خلال الفترة 1970-2011

المتغير	ADF Test Statistic	مستوى المعنوية		
		1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
PIB	-3.86	-3.60	-2.93	-2.60
M2	-4.08	-3.60	-2.93	-2.60
RB	-4.65	-3.60	-2.93	-2.60
DB	-3.83	-3.60	-2.93	-2.60
SB	-4.09	-3.60	-2.93	-2.60

ثانيا : تحديد فترات الإبطاء الزمني

إن المشكلة التي تواجهنا عند تطبيق نموذج سانت لوييس هي في تحديد فترات الإبطاء الزمني الكافية لكل متغير، و قد قمنا بتحديد العدد المناسب لفترات الإبطاء الزمني لكل متغير من المتغيرات المستقلة بتعظيم قيمة معامل التحديد المتعدد (  $Adjusted R^2$  ). إذ تم تقدير نموذج انحدار خطي يربط بين القيمة الحالية للمتغير التابع و القيمة الحالية للمتغير المستقل، ثم تمت إعادة التقدير بإضافة فترة إبطاء واحدة للمتغير المستقل ثم فترتين فتلاثة وهكذا، فقد قمنا بدراسة المعطيات المتوفرة للمتغيرات بشكليين، الشكل الأول الذي يشمل كل فترة الدراسة 1970-2011 أما الشكل الثاني فقد قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين لتوضيح اثر إصلاحات المؤسسات المالية و النقدية الدولية في تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة الفرعية الأولى (1970-1993) و الفترة الفرعية الثانية (1994-2011) .

بالنسبة للفترة 1970-2011 فقد أظهرت نتائج التقدير أن أعلى قيمة لمعامل التحديد المتعدد المعدل تم الحصول عليها عند فترة الإبطاء الحادي عشر لعرض النقد الواسع M2، أما النفقات العامة DB فهي بدون إبطاء، أما الإيرادات العامة RB عند فترة الإبطاء الأولى و رصيد الميزانية SB عند فترة الإبطاء الثالثة.

### بالنسبة للمرحلتين الفرعيتين الأولى (1970-1993) و الثانية (1994-2011)

أظهرت نتائج التقدير أن أعلى قيمة لمعامل التحديد المتعدد المعدل تم الحصول عليها عند فترة الإبطاء الثالثة بالنسبة لعرض النقود الواسع  $M2$ ، و بقية المتغيرات فهي بدون فترات إبطاء.

و بما أن تقدير نموذج سانت لويس بطريقة المربعات الصغرى لا ينتج معاملات متحيزة بالنظر إلى العلاقة الخطية بين مختلف متغيرات النموذج كما يبينه الشكل التالي، ومنه أمكن تقدير نموذج سانت لويس بطريقة المربعات الصغرى.

#### نتائج التقدير القياسي لنماذج الدراسة:

بعد تحديد فترات الإبطاء الزمني و درجة متعدد الحدود الجبري الملائمة لكل متغير مستقل، و بالاستعانة ببرنامج **E-Views** تم تقدير ثلاث معادلات لكل فترة من الفترات (الإجمالية و الفرعيتين). تم تحديد نموذج المعادلات المقترح لتقدير اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي كما يلي:

$$PIB = \alpha_0 + \sum_{i=0}^n \beta_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \delta_i DB_{t-i} + \mu_{1i} \dots \dots \dots (1)$$

$$PIB = \alpha_1 + \sum_{i=0}^n \gamma_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i RB_{t-i} + \mu_{2i} \dots \dots \dots (2)$$

$$PIB = \alpha_2 + \sum_{i=0}^n \sigma_i M_{2t-i} + \sum_{i=0}^n \vartheta_i SB_{t-i} + \mu_{3i} \dots \dots \dots (3)$$

و قد أظهرت نتائج التقدير القياسي خلو جميع النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي بين البواقي و ذلك وفقا لاختبار Durbin Waston. و قد تم التأكد

أيضا من عدم وجود هذه المشكلة بتطبيق اختبار The Breusch-Godfrey. و الذي يعرف أيضا باختبار Lagrange Multiplier (LM). كما تم تطبيق اختبار White Heteroscedasticity. للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، وقد أظهرت نتائج تطبيق الاختبار عدم وجود هذه المشكلة في أي من النماذج الثلاثة المقدر.

### نتائج التقدير القياسي للفترة 2011-1970:

#### جدول رقم (18): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (1) للفترة (2011-1970)

المتغير	قيمة المعامل المقدر	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.40	0.13	2.97*
M <sub>2</sub>	-0.42	0.22	-1.86**
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.32	0.20	-1.60
M <sub>2(t-2)</sub>	0.02	0.20	0.12
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.17	0.22	-0.80
M <sub>2(t-4)</sub>	-0.29	0.20	-1.41
M <sub>2(t-5)</sub>	-0.09	0.21	-0.42
M <sub>2(t-6)</sub>	-0.16	0.20	-0.79
M <sub>2(t-7)</sub>	0.34	0.19	1.75**
M <sub>2(t-8)</sub>	-0.26	0.19	-1.35
M <sub>2(t-9)</sub>	-0.01	0.18	-0.09
M <sub>2(t-10)</sub>	-0.34	0.18	-1.83**
M <sub>2(t-11)</sub>	-0.26	0.21	-1.24
DB	0.61	0.15	4.02*
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.75	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.55	
الانحراف المعياري		0.08	
مجموع مربعات البواقي		0.11	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.65	
الإحصائية F المحسوبة		3.73	
Prob (f-Statistic)		0.00	

(\*) : معنوية عند مستوى ثقة 05% . (\*\*): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

جدول رقم (19): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة 1970-2011

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.24	0.13	1.81**
M <sub>2</sub>	0.04	0.21	0.20
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.20	0.17	-1.17
M <sub>2(t-2)</sub>	0.17	0.18	0.92
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.41	0.18	-2.24*
M <sub>2(t-4)</sub>	-0.13	0.18	-0.17
M <sub>2(t-5)</sub>	0.00	0.19	0.02
M <sub>2(t-6)</sub>	-0.38	0.18	-2.06*
M <sub>2(t-7)</sub>	0.14	0.17	0.84
M <sub>2(t-8)</sub>	-0.03	0.17	-0.21
M <sub>2(t-9)</sub>	0.06	0.16	0.39
M <sub>2(t-10)</sub>	-0.12	0.15	-0.76
M <sub>2(t-11)</sub>	-0.08	0.20	-0.41
RB	0.45	0.08	5.23*
RB <sub>(t-1)</sub>	0.02	0.07	0.26
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.82	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.65	
الانحراف المعياري		0.07	
مجموع مربعات البواقي		0.07	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		2.28	
الإحصائية F المحسوبة		5.01	
Prob (f-Statistic)		0.00	

(\*) : معنوية عند مستوى ثقة 05% . (\*\*): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

جدول رقم (20): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة 1970-2011.

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.61	0.16	3.77*
M <sub>2</sub>	-0.21	0.35	-0.60
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.25	0.25	-1.00
M <sub>2(t-2)</sub>	-0.19	0.25	-0.76
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.47	0.26	-1.79**
M <sub>2(t-4)</sub>	-0.29	0.27	-1.10
M <sub>2(t-5)</sub>	-0.16	0.29	-0.55
M <sub>2(t-6)</sub>	-0.57	0.29	-1.92**
M <sub>2(t-7)</sub>	0.10	0.26	0.40
M <sub>2(t-8)</sub>	-0.08	0.24	-0.06
M <sub>2(t-9)</sub>	-0.60	0.24	0.18
M <sub>2(t-10)</sub>	0.00	0.23	-0.38
M <sub>2(t-11)</sub>	-0.01	0.29	-2.03**
SB	0.00	0.00	0.05
SB <sub>(t-1)</sub>	-0.01	0.00	-2.34*
SB <sub>(t-2)</sub>	0.00	0.00	-0.89
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	0.67		
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )	0.31		
الانحراف المعياري	0.10		
مجموع مربعات البواقي	0.14		
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)	1.77		
الإحصائية F المحسوبة	1.90		
Prob (f-Statistic)	0.04		

(\*): معنوية عند مستوى ثقة 05% . (\*\*): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

بناء على نتائج التقدير القياسي في الجداول رقم (18) و (19) و (20) يتضح أن معاملات عرض النقد الواسع M2 ليست كلها معنوية إحصائياً و تختلف حسب فترات الإبطاء و هذا راجع لدورية السياسة النقدية بينما متغيرة النفقات العمومية فهي معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 05%.

بتفحص نتائج التقدير القياسي للمعادلات (01) و (02) و (03) التي تربط بين الناتج الداخلي الخام و السياستين النقدية و المالية في الفترة 1970-2011 نلاحظ ما يلي:

أولاً: أشارت نتائج اختبار (F) إلى ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعادلات الثلاثة المقدره.

ثانياً: وفقاً لقيم معامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ ) او ما يسمى بمعامل جودة التوفيق فإن حوالي 55% من التغيرات في الناتج الداخلي الخام تم تفسيرها بالتغيرات في السياسة النقدية و المالية، في حين بلغت هذه النسبة 65% و 31% في المعادلتين الثانية و الثالثة على الترتيب.

ثالثاً: و فيما يتعلق بخصائص معاملات المعادلات المقدره نلاحظ ما يلي:

- أ- جاءت إشارات معاملات عرض النقد الواسع في المعادلات الثلاثة سالبة ، كما أن الدلالة الإحصائية لمعاملات عرض النقد الواسع M2 متفاوتة و تختلف حسب فترات الإبطاء و هذا راجع لدورية السياسة النقدية ، و ذلك وفقاً لاختبار t ستيودنت.
- ب- أما بالنسبة لمعاملات السياسة المالية، فنجد أن إشارة معامل النفقات العامة والإيرادات العامة في الأجلين القصير و الطويل موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية.
- ت- بالنسبة لمعاملات رصيد الموازنة بهذا الشكل لا يمكن افتراض إشارته مسبقاً لأنه غير واضح أن كان عجز أو فائض.

### السياسة النقدية مقابل السياسة المالية خلال الفترة 1970-2011:

من خلال هذا الجزء سيتم مقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2011. و ذلك في ضوء الفرضيات التالية:

- اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر و اقوي من اثر السياسة النقدية.
- قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.



- تتطلب السياسة المالية فترة زمنية اقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

- سيتم التأكد من صحة الفرضية الأولى بمقارنة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### مقارنة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

- بالنظر إلى نتائج التقدير القياسي المتوصل إليها في الجدول رقم (18) تبين أن المتغيرات المعنوية  $M_2$  و  $M_{2(t-7)}$  و  $M_{2(t-10)}$  عند مستوى ثقة 10%، أما متغيرة الإنفاق الحكومي فهي معنوية عند مستوى ثقة 05%. أما إذا قارنا معاملات هذه المتغيرات مع بعضها فنجد أن معامل متغيرة الإنفاق الحكومي هو الأكبر مقارنة بمعاملات السياسة النقدية.

- أما بالنسبة لنتائج التقدير القياسي المتوصل إليها في الجدول رقم (19) فتبين أن المتغيرات المعنوية هي متغيرة  $M_{2(t-3)}$  و  $M_{2(t-6)}$  عند مستوى ثقة 05%. أما متغيرة الإيرادات العامة فهي معنوية عند مستوى ثقة 05%، و إذا ما قارنا معاملات هذه المتغيرات مع بعضها فيبدو أن معامل متغيرة الإيرادات العامة هو الأكبر مقارنة بمعامل السياسة النقدية.

- و من خلال نتائج التقدير القياسي المتوصل إليها في الجدول رقم (20) يتضح أن المتغيرات المعنوية هي متغيرة  $M_{2(t-3)}$  و  $M_{2(t-6)}$  و  $M_{2(t-11)}$  عند مستوى ثقة 10%، أما متغيرة رصيد الموازنة فهي معنوية عند المتغيرة  $SB_{(t-1)}$  عند مستوى ثقة 05%، فإذا قارنا معاملات هذه المتغيرات مع بعضها فيبدو أن معامل متغيرة رصيد الموازنة هو الأكبر مقارنة بمعامل السياسة النقدية.

### نتائج التقدير القياسي للفترة الفرعية الأولى 1970-1993:

جدول رقم (21): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (01) للفترة الفرعية 1970-1993

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.15	0.09	1.58
M <sub>2</sub>	-0.01	0.50	-0.02
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.64	0.41	-1.55
M <sub>2(t-2)</sub>	0.80	0.41	1.95**
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.59	0.33	-1.77**
DB	0.59	0.23	2.56*
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.52	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.35	
الانحراف المعياري		0.11	
مجموع مربعات البواقي		0.19	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		2.04	
الإحصائية F المحسوبة		3.10	
Prob (f-Statistic)		0.04	

(\*) : معنوية عند مستوى ثقة 05% . (\*\*): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

**جدول رقم (22): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة الفرعية 1970-1993**

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.12	0.04	2.92*
M <sub>2</sub>	0.25	0.17	1.42
M <sub>2(t-1)</sub>	0.00	0.18	0.04
M <sub>2(t-2)</sub>	-0.17	0.16	-1.11
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.18	0.14	-1.22
RB	0.46	0.04	9.99*
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.91	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.88	
الانحراف المعياري		0.05	
مجموع مربعات البواقي		0.03	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.88	
الإحصائية F المحسوبة		29.91	
Prob (f-Statistic)		0.00	

(\*) : معنوية عند مستوى ثقة 05% .

**جدول رقم (23): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة الفرعية 1970-1993**

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.24	0.10	2.45*
M <sub>2</sub>	0.55	0.43	1.26
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.28	0.47	-0.60
M <sub>2(t-2)</sub>	0.08	0.39	0.22
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.62	0.35	-1.77**
SB	0.01	0.00	2.03**
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.46	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.27	
الانحراف المعياري		0.12	
مجموع مربعات البواقي		0.22	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.42	
الإحصائية F المحسوبة		2.41	
Prob (f-Statistic)		0.08	

(\*) : معنوية عند مستوى ثقة 05% . (\*\*): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

بتفحص نتائج التقدير القياسي للمعادلات (01) و (02) و (03) التي تربط بين الناتج الداخلي الخام و السياستين النقدية و المالية في الفترة الفرعية الأولى 1970-1993 والواردة في الجداول رقم (21) و (22) و (23) نلاحظ ما يلي:

أولاً: أشارت نتائج اختبار (F) إلى ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعادلات الثلاثة المقدره.

ثانياً: وفقاً لقيم معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted) او ما يسمى بمعامل جودة التوفيق فإن حوالي 35% من التغيرات في الناتج الداخلي الخام تم تفسيرها بالتغيرات في السياسة النقدية و المالية، في حين بلغت هذه النسبة 88% و 27% في المعادلتين الثانية و الثالثة على الترتيب.

ثالثاً: و فيما يتعلق بخصائص معاملات المعادلات المقدره نلاحظ ما يلي:

جاءت إشارات معاملات عرض النقد الواسع في المعادلات الثلاثة مختلفة الإشارة، كما أن الدلالة الإحصائية لمعاملات عرض النقد الواسع M2 متفاوتة و تختلف حسب فترات الإبطاء و هذا راجع لدورية السياسة النقدية ، و ذلك وفقاً لاختبار t ستودنت.  
أما بالنسبة لمعاملات السياسة المالية، فنجد أن إشارة معامل النفقات العامة والإيرادات العامة في الأجلين القصير و الطويل موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية.  
بالنسبة لمعاملات رصيد الموازنة بهذا الشكل لا يمكن افتراض إشارته مسبقاً لأنه غير واضح إن كان عجز أو فائض.

### السياسة النقدية مقابل السياسة المالية خلال الفترة الفرعية الأولى 1970-1993:

من خلال هذا الجزء سيتم مقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-1993. و ذلك في ضوء الفرضيات التالية:

- اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر و أقوى من اثر السياسة النقدية.
- قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.

- تتطلب السياسة المالية فترة زمنية اقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.
- سيتم التثبت من صحة الفرضية الأولى بمقارنة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### مقارنة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

بالنظر إلى نتائج التقدير المتوصل إليها في الجدول رقم (21) فإنه يتبين أن المتغيرات المعنوية هي متغيرة  $M_{2(t-2)}$  و  $M_{2(t-3)}$  عند مستوى ثقة 10%، أما متغيرة الإنفاق الحكومي فهي عند مستوى ثقة 05%، أما إذا قارنا معاملات هذه المتغيرات مع بعضها فيبدو أن معامل متغيرة  $M_{2(t-2)}$  هو الأكبر مقارنة بمعامل السياسة المالية.

أما بالنسبة لنتائج التقدير المتوصل إليها في الجدول رقم (22) فيظهر أن متغيرات السياسة النقدية ليست معنوية، أما بالنسبة لمتغيرة الإيرادات العمومية فهي معنوية إحصائياً عند مستوى 05% . و أما النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول رقم (23) فإنها تظهر أن المتغير  $M_{2(t-3)}$  معنوية إحصائياً عند مستوى 10% . وكذلك الشأن بالنسبة لرصيد الموازنة.

و بالنظر إلى معاملي هاتين المتغيرتين فإن معامل رصيد الموازنة اكبر من معامل عرض النقد المتأخر بثلاث فترات.

#### نتائج التقدير القياسي للفترة الفرعية الثانية 1994-2011:

**جدول رقم (24): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (1) للفترة الفرعية 1994-2011**

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.04	0.14	0.31
M <sub>2</sub>	-0.22	0.29	-0.77
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.15	0.28	-0.56
M <sub>2(t-2)</sub>	0.28	0.28	1.02
M <sub>2(t-3)</sub>	0.07	0.31	0.23
DB	0.67	0.25	2.62*
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.45	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.22	
الانحراف المعياري		0.10	
مجموع مربعات البواقي		0.12	
احصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.60	
الاحصائية F المحسوبة		1.98	
Prob (f-Statistic)		0.15	

(\*): معنوية عند مستوى ثقة 05%

بناء على نتائج التقدير القياسي في الجدول رقم (24) يتضح أن متغيرات السياسة النقدية غير معنوية إحصائياً بينما متغيرة النفقات العمومية فهي معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 05%.

**جدول رقم (25): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (2) للفترة الفرعية 1994-2011.**

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.10	0.10	1.07
M <sub>2</sub>	0.03	0.24	0.12
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.27	0.22	-1.24
M <sub>2(t-2)</sub>	0.38	0.22	1.72
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.35	0.24	-1.42
RB	0.43	0.10	4.26*
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.65	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.51	
الانحراف المعياري		0.07	
مجموع مربعات البواقي		0.07	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.88	
الإحصائية F المحسوبة		4.61	
Prob (f-Statistic)		0.01	

(\*): معنوية عند مستوى ثقة 05%

الفصل الخامس: اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011 (دراسة قياسية).

و بالنسبة لنتائج التقدير القياسي في الجدول رقم (25) يتضح أن متغيرات السياسة النقدية غير معنوية إحصائيا في حين أن متغيرة الإيرادات العمومية فهي معنوية إحصائيا عند مستوى ثقة 05% .

### جدول رقم (26): نتائج التقدير القياسي للمعادلة رقم (3) للفترة الفرعية 1994-2011

المتغير	قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
C	0.21	0.14	1.43
M <sub>2</sub>	-0.25	0.34	-0.73
M <sub>2(t-1)</sub>	-0.15	0.33	-0.44
M <sub>2(t-2)</sub>	0.19	0.33	0.59
M <sub>2(t-3)</sub>	-0.09	0.36	-0.26
SB	0.01	0.00	1.17
معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		0.22	
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R <sup>2</sup> )		0.09	
الانحراف المعياري		0.11	
مجموع مربعات البواقي		0.17	
إحصائية دوربين - واطسون (D-W Statistic)		1.93	
الإحصائية F المحسوبة		0.70	
Prob (f-Statistic)		0.62	

نتائج التقدير القياسي الظاهرة في الجدول رقم (26) تبين أن كل من متغيرات السياسة النقدية و رصيد الموازنة العامة غير معنوية إحصائيا.

بتفحص نتائج التقدير القياسي للمعادلات (01) و (02) و (03) التي تربط بين الناتج الداخلي الخام و السياستين النقدية و المالية في الفترة الفرعية الثانية 1994-2011 والواردة في الجداول رقم (24) و (25) و (26) نلاحظ ما يلي:

أولاً: أشارت نتائج اختبار (F) إلى ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعادلات الثلاثة المقدرة.

ثانياً: وفقاً لقيم معامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) أو ما يسمى بمعامل جودة التوفيق فإن حوالي 22% من التغيرات في الناتج الداخلي الخام تم تفسيرها بالتغيرات في السياسة

النقدية و المالية، في حين بلغت هذه النسبة 51% و 9.3% في المعادلتين الثانية و الثالثة على الترتيب.

ثالثا: و فيما يتعلق بخصائص معاملات المعادلات المقدره نلاحظ ما يلي:

- أ- بالنسبة لمعاملات السياسة المالية، فنجد أن إشارة معامل النفقات العامة و الإيرادات العامة في الأجلين القصير و الطويل موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية.
- ب- بالنسبة لمعاملات رصيد الموازنة بهذا الشكل لا يمكن افتراض إشارته مسبقا لأنه غير واضح إن كان عجز أو فائض

### السياسة النقدية مقابل السياسة المالية خلال الفترة الفرعية الثانية 1994-2011:

يفترض من خلال هذا الجزء القيام بمقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1994-2011. وبالنظر إلى عدم معنوية متغيرات السياسة النقدية إحصائيا فإن المقارنة سوف لن تتحقق، وقد يعود سبب عدم معنوية السياسة النقدية في هذه الفترة إلى قلة عدد المشاهدات أو إلى جودة البيانات المستعملة لقياس السياسة النقدية لهذه الفترة.

### نتائج الدراسة:

في هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية للتعرف على مدى تأثير السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. وذلك خلال الفترة 1970-2011 كما قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين لتوضيح اثر إصلاحات المؤسسات المالية و النقدية الدولية في تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة الفرعية الأولى (1970-1993) و الفترة الفرعية الثانية (1994-2011).

بالنسبة للفترة 1970-2011 فقد أظهرت نتائج التقدير أن الدلالة الإحصائية لمعاملات عرض النقد الواسع M2 متفاوتة و تختلف حسب فترات الإبطاء و هذا راجع لدورية السياسة النقدية أما بالنسبة لمعاملات السياسة المالية، فنجد أن إشارة معامل النفقات العامة و الإيرادات العامة موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية.



وبمقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2011. فإنه تم التأكد من صحة الفرضية القائمة على أن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر و أقوى من اثر السياسة النقدية. وأن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية. وبناء على نتائج التقدير ومعاملات المتغيرات المعنوية المعبرة على السياسة النقدية والمالية فإنه قد تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة تتطلب فترة زمنية اقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

أما المرحلتين الفرعيتين الأولى (1970-1993) و الثانية (1994-2011) أظهرت نتائج التقدير أن الفترة الأولى تدعم نتائج المتوصل إليها على المدى الطويل ( الفترة 1970-2011) أما نتائج الفترة الفرعية الثانية فهي غير معنوية ، ومن ثم كانت المقارنة بين الفترتين غير ممكنة.

# الخاتمة

## الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم و أدوات ونظريات كلا من السياسة النقدية و السياسة المالية بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل والتأثير المتبادل بينهما، و كذا التطرق إلى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و توضيح العلاقة و الترابط بينهما و كذا مؤشرات كل منهما، و أخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، و انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و بعد تحليلنا للموضوع و مناقشته في خمسة فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

### أولاً- النتائج:

1- تطورت السياسة النقدية بحيث أصبحت تلجأ إلى استخدام الأهداف الأولية كالعرض النقدي ثم أهداف وسيطة كسعر الفائدة و سعر الصرف، و صار الهدف الوسيط يلعب دور الرابط بين الهدف الأولي و الهدف النهائي الممثل في المربع السحري، و أصبح نقل آثار هذه السياسة عبر قنوات مختلفة و هو ما يعرف بقنوات نقل الأثر النقدي كقناة الائتمان و قناة سعر الفائدة و سعر الصرف.

2- أدى استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة إلى التأثير على آلية عمل السياسة النقدية، بدءاً بالتحويلات في بيئة السياسة النقدية و ظهور ما يعرف بالمشتقات المالية و المنحى المتزايد لإصدار الأدوات المالية المتداولة، بالإضافة إلى تغير مفهوم المالية، كما ظهرت تحديات عديدة للسياسة النقدية منها إشكالية تعارض أهدافها النهائية وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاه جديد في إدارة السياسة النقدية و هو الاقتصار على هدف وحيد يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم، مما طرح عدة قضايا جديدة للنقاش كقضية مدى استقلالية و مصداقية السلطات النقدية.

3- اتضح من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية و أدواتها و أهدافها و تطورها عبر مختلف المراحل و المدارس الاقتصادية أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف

على النشاط الاقتصادي و الحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد و الرواج التي تعصف به من حين لآخر.

4- من خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة و الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة و تحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأهداف في التأثير على حجم العمالة والدخل و مستويات الأسعار و من ثم النمو الاقتصادي.

5- اتضح من خلال التطرق إلى العلاقة بين السياسة النقدية و المالية بأن مسألة قدرة و فعالية السياستين محل جدل، و ليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية ولا سيما بين المدرستين الكينزية و النقدية، في الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية يعظم النقويين السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

6- أما من خلال تطرقنا للعلاقة و التأثير المتبادل بين السياسة النقدية و السياسة المالية تبين لنا أن هناك تكاملا هاما و قويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب و الإنفاق و تغيرهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل الفائض أو عجز الموازنة، و يترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف و بكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج بين السياستين معا.

7- من خلال تطرقنا للتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي اتضح أن المصطلحين استخدمنا كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكن هناك اختلافات أساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة زمنية طويلة دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

و السياسية...الخ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديمغرافية و في التشريعات و الأنظمة.

8- من خلال التطرق إلى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي اتضح أن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية اشمل و أوسع من النمو، إذ أنها النمو زائد التغير، و أن التنمية هي ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا.

9- من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، ففي الفترة 1967 إلى 1979 و التي امتازت بكونها فترة تصنيع و تخطيط مركزي نفذت الجزائر ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول من 1967 إلى 1969، ثم المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى 1973 و المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977، و قد كانت واضحة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري و زادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و تقلص الربح البترولي، و كنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة في الفترة 1990 إلى 1998 فقد حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات العامة تزايدا بمعدلات مرتفعة كما عرفت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة تنويع في مصادرها و زيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما اعتمدت السياسة الايرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة. أما في الفترة 1999 إلى 2011 فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة "المنهج الكينزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دورا هاما في إتباع هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة ما بين 2001 و 2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

2001 إلى 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010 إلى 2014 .

10- و من خلال معالجتنا لموضوع السياسة النقدية في الجزائر اتضح أن السياسة النقدية الجزائرية مرت بعدة محطات و إصلاحات بارزة، من أهمها مرحلة الاستقلال المالي و النقدي و بناء النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1962 إلى 1970 حيث لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم و ذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي و المالي بشكل خاص، أما خلال فترة السبعينات و التي ساد خلالها المخططين الرباعيين فقد اتضح غياب آليات السياسة النقدية و ظلت السلطة النقدية بيد السلطات التنفيذية " وزارتي التخطيط و المالية" بعيدا عن البنك المركزي، أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات و ما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار خاصة بصدر قانون القرض و البنك لعام 1986 و قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية و التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة، لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد، أما الفترة 1990 إلى 1998 فقد اتسمت بالإصلاح المالي و النقدي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد و القرض 90\_10 إذ يعد صدور هذا القانون نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، وقد تميزت التطورات النقدية للفترة 1990\_1993 بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، وبعد أن وصلت الجزائر حافة الاختناق و الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط و عدم جدوى الإصلاحات الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم فأبرمت عدة اتفاقات عرفت ببرامج التثبيت و التعديل الهيكلي، و رغم دخول الجزائر هذه الموجة من الإصلاحات فقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالأداء غير الفعال خلال الفترة 1990\_1993، و بإتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي، ومن جراء مشروعية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية و سيلة هامة لإدارة الطلب النقدي.

أما الفترة 2000\_2011 فقد عرف الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات و التغييرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت

أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 ووصلت أقصاها سنة 2008 مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياجات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للمديونية، إلا أن السياسة النقدية في الجزائر في غاية التعقيد رغم وضوح السياسة النقدية كما اقراها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فظاهرة فائض السيولة الهيكلية الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي.

11- للتعرف على مدى تأثير السياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر قمنا بدراسة قياسية. وذلك خلال الفترة 1970-2011 كما قسمنا فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين لتوضيح اثر إصلاحات المؤسسات المالية و النقدية الدولية في تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة الفرعية الأولى (1970-1993) و الفترة الفرعية الثانية (1994-2011) .

بالنسبة للفترة 1970-2011 وبمقارنة كفاءة و فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2011. فإنه تم التأكد من صحة الفرضية القائمة على أن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر وأقوى من اثر السياسة النقدية. وأن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية. وبناء على نتائج التقدير ومعاملات المتغيرات المعنوية المعبرة على السياسة النقدية والمالية فإنه قد تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة تتطلب فترة زمنية اقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية، أما المرحلتين الفرعيتين الأولى (1970-1993) و الثانية (1994-2011) أظهرت نتائج التقدير أن الفترة الأولى تدعم نتائج المتوصل إليها على المدى الطويل ( الفترة 1970-2011) أما نتائج الفترة الفرعية الثانية فهي غير معنوية ، ومن ثم كانت المقارنة بين الفترتين غير ممكنة.

## ثانيا : التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية و كفاءة كل من السياسة النقدية و المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق النمو الاقتصادي، و من اجل الاستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الربح إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية ، المالية و البشرية ومن أهم التوصيات:

- السعي لإتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، تتماشى مع ما يمليه الوضع الاقتصادي السائد، و ذلك من سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية و الشفافية و الدقة في اتخاذ القرارات المناسبة.

- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك و قادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.

- ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي و الحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب و الأجور للحد من الضغوط التضخمية.

- يجب على الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، علما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط، لذلك على السلطات العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.

- ضرورة إتباع سياسات نقدية و مالية متكاملة و تسير في نفس الاتجاه من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع - لبنان 2010
- 2- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 .
- 3- بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2006.
- 4- باري سيجل، النقود و البنوك، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور، عبدالفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض 1987 .
- 5- فيليب كرم، التحليل النقدي و التنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- 6- احمد ابو الفتوح الناقية، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 1998.
- 7- معهد صندوق النقد الدولي، اطار السياسة النقدية، الدورة الدراسية عن سياسات و برمجة الاقتصاد الكلي واشنطن 2005.
- 8- اكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الاصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق.
- 9- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.
- 10- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض 1999.
- 11- ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 2005.
- 12- د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل 1990.
- 13- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2010.

- 14- د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل 1990.
- 15- د. زينب حسين عوض الله و د. اسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003.
- 16- د. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية 1985.
- 17- د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، البنوك و النقود، مصدر سابق، ص 572.
- 18- د. عبد المنعم السيدعلي و د. نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان 2003.
- 19- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم، دار المريخ 1989.
- 20- سامي خليل، النقود و البنوك ، مؤسسة الكميل ، الكويت 1989.
- 21- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية اسلامية (جامعة المنصورة، كلية التجارة 1996).
- 22- عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، القود و المصارف - دار وائل للنشر، عمان 2009.
- 26- عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، دار السؤال للنشر، دمشق. 2000.
- 23- جمال خريس و آخرون، النقود و البنوك، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2002.
- 24- وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.
- 25- جمال خريس، النقود و البنوك، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2002.
- 26- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007.
- 27- د. يوسف شباط، د. محمد الحلاق، السياسة المالية ، منشورات جامعة دمشق، دمشق -سوريا، 2006.

- 28- د. حسن عواضة، و د.عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار الخلود للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1995.
- 29- جورج كلارك و آخرون، موجز الاقتصاد الامريكى، مكتب الاعلام الخارجى، وزارة الخارجية الامريكية 2002.
- 30- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالى - نظرية مالية الدولة و السياسة للنظام الرأسمالى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 1999.
- 31- د.باهر محمد علتم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة القاهرة 1998.
- 32- د.علي خليل و د. سلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 2000.
- 33- د. عادل فليح العلي و د. طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، الدار الجامعية للطباعة و النشر، جامعة الموصل.
- 34- تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاني للنشر، عمان 2004.
- 35- آلان تورين، مالديمقراطية؟، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 2000.
- 36- رمزي زكي، عجز الموازنة العامة، دار ابن سينا للنشر، القاهرة 1992.
- 37- احمد مراد، النظام المالى في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1973.
- 38- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1982.
- 39- كمال غالى، الاقتصاد المالى، مطبعة دمشق، الطبعة الثالثة، دمشق 1968.
- 40- عصام بشور، المالية العامة و التشريع الضريبي، جامعة دمشق 1982.
- 41- د. علي كنعان، الاقتصاد المالى، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.
- 42- محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الاسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
- 43- سوزي ناشد عدلي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006.
- 44- د. علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، دار الحسين 1997.

- 45- حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 1988.
- 46- د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 47- د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002.
- 48- د. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في الإستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
- 49- د. حسين علي خربوش وآخرون، ادارة المحفظة الإستثمارية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 1999.
- 50- د. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 51- د. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002.
- 52- جيمس جوارتيني وآخرون، الإقتصاد الكلي، ( الاختيار العام والخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1988.
- 53- د. محمد عبد العزيز عجمية و د. إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، 2000، جامعة الإسكندرية.
- 54- د. مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 55- د. رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987.
- 56- د. يحيى النجار و د. أمال شلاش، التنمية الإقتصادية - نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات-، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.
- 57- د. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، بيروت، 1982.
- 58- د. جمال حلاوة و.د. علي صالح، مدخل على علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2009.
- 59- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2002.
- 60- محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي، دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، دار الشروق، عمان، الطبعة الثالثة، 2000.

- 61- سعاد البرنوطي، الإدارة اساسيات إدارة الأعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2001.
- 62- عمر القومي الشيباني، مفيدة خالد الزقوري، التنمية الإجتماعية والإقتصادية، واقع وأفاق، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا، 1997.
- 63- د. محمد مبارك حجبر، السياسات المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدارالقومية للطباعة و النشر، 1969.
- 64- أ.د محمد عبد العزيز عجمية، و د. ايمان عطية ناصف، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000.
- 65- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 66- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 67- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر 2004.
- 68- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010.
- 69- محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.
- 70- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، 1996.
- الرسائل و الاطروحات:**
- 71- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر 2003 .
- 72- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه الجزائر 2006/2005.
- 73- علي يحي علي العكيلي، فاعلية السياستين المالية و النقدية و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد. 2002.

74- عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية، رسالة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء 2005.

#### المجلات:

75- د. عبد الحق بو عتروس، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس، جوان 2009، الجزائر.

76- د. أحمد منير البخار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة دولة الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 92، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1999.

77- بلعزوز بن علي. " انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر ". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30-31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .  
قائمة المراجع باللغات الاجنبية:

79- Alexis Jaquemen et Autres ; fandements d'economie politique. De boek universite. Bruxelles 2001.

80- Gerard Duthul ;Wiliam Marios ; politique economiques. Paris 2000.

81- LESTRE V. CHANDLES. The economies of money and benking 6 edition ( new york : harper and row publishers. 1973).

82- Lipsey (Richard G), Steiner (Peter O), piovis (Douglus D): Economics, Harper & Row, Publishing, New York, 1984.

83- Burkhead (Jesse) :Government Budgeting, New York, John Wiley & Sans Inc, London 1961.

84- Bach (G.L) :Monrtary- Fiscal Policy reconsidered, Reading in fiscal policy, selected by A committe of the American economic association, George Allen and Unwin LTD, 1955.

85- Edgar Owen, The future of freedman in the developing world: Economic Devlopment and Reform ( NEW YORK, pergamanpress, 1987.

- 86- Malcolm Gills, Economics of Development, [www.netron](http://www.netron.com). And company. NEW YORK, London, 1983.
- 87- N.Kumar and R.Mittal, Economic development and planning, Anmol publications, pv.ltd. New Delhi, india, first Eddtion, 2002.
- 88- Michael Todaro. Economie development in the Third word. Overseas Development Concil . New York USA. 1985.
- 89- A.N.Agrawal. Economic of develepment and planing. Kundar Lal. Second Edition 1993.
- 90- M.L Jhingan. The economics of developement and planing – Vrinda publications (p) LTD. 32<sup>nd</sup> Revised and Enlarged Edition 1999.
- 91- A.P. Thirwall. Growth and Development . Sixth Edition 1999. Macmillan Press Ltd.
- 92- M. Todaro.Economc Development. Seventh Edition. Addison wesley. 2000.
- 93- Gauti B .Eggertsson. What fiscal policy is effective at Zero interest rates ! Federal Reserve Bank of New york. April 2010.



الملاحق

# المالية

## الميزانية العامة للدولة

الوحدة: مليار د.ج.

2009	2008	2007	التعيين
<b>3 272,6</b>	<b>2 902,4<sup>1</sup></b>	<b>3 687,9<sup>1</sup></b>	<b>مداخيل</b>
3 071,9	2 680,7 <sup>1</sup>	3 478,6 <sup>1</sup>	- جباية
1 927,0	1 715,4 <sup>1</sup>	2 711,9	منها الجباية على النفط
200,7	221,8 <sup>1</sup>	209,3	- غير جباية
<b>4 234,6</b>	<b>4 191,1<sup>1</sup></b>	<b>3 108,7<sup>1</sup></b>	<b>نفقات</b>
2 313,7	2 217,8 <sup>1</sup>	1 674,0	- التسيير
1 920,9	1 973,3 <sup>1</sup>	1 434,6 <sup>2</sup>	- التجهيز ( الإنفاق النهائي)
<b>- 962,0</b>	<b>- 1 288,6<sup>1</sup></b>	<b>+ 579,2<sup>1</sup></b>	<b>رصيد الميزانية</b>

## تطور إيرادات الميزانية

الوحدة: مليار د.ج.

2009	2008	2007	التعيين
<b>3 071,9</b>	<b>2 680,7<sup>1</sup></b>	<b>3 478,6<sup>1</sup></b>	<b>إيرادات جباية</b>
461,2	331,5 <sup>1</sup>	258,1	ضرائب مباشرة و رسوم مماثلة
1 927,0	1 715,4 <sup>1</sup>	2 711,9	جباية على النفط
35,6	33,6 <sup>1</sup>	28,1	حقوق التسجيل و الطابع
471,3	426,8 <sup>1</sup>	347,6 <sup>1</sup>	رسوم على رقم الأعمال
1,2	1,4	1,0	ضرائب غير مباشرة
169,1	164,9 <sup>1</sup>	133,1	منتجات الجمارك
6,5	7,0 <sup>1</sup>	- 1,2	إيرادات أخرى غير موزعة
<b>200,7</b>	<b>221,8<sup>1</sup></b>	<b>209,3</b>	<b>إيرادات أخرى للميزانية</b>
<b>3 272,6</b>	<b>2 902,4<sup>1</sup></b>	<b>3 687,9<sup>1</sup></b>	<b>المجموع العام</b>

## توزيع نفقات التسيير

### حسب أهم الأبواب

الوحدة: مليار د.ج.

2009	2008	2007	التعيين
930,0	838,7 <sup>1</sup>	616,3 <sup>1</sup>	- مرتبات و نفقات الموظفين
88,4	111,7 <sup>1</sup>	93,8	- عتاد و تجهيزات و صيانة
405,2	360,8 <sup>1</sup>	273,0	- إعانات التسيير
720,2	742,1 <sup>1</sup>	508,8 <sup>1</sup>	- نشاط إقتصادي و إجتماعي
169,8	164,4 <sup>1</sup>	182,1	نفقات أخرى للتسيير
<b>2 313,7</b>	<b>2 217,8<sup>1</sup></b>	<b>1 674,0</b>	<b>المجموع</b>

<sup>1</sup> أرقام مصححة مقارنة مع التي صدرت في النشرة السابقة « أنظر الجزائر بالأرقام رقم 39 »

<sup>2</sup> رقم مصحح.

ملاحظة: بعض المجامع مقربة.

المصدر: وزارة المالية

# النقود

النقود و شبه النقود

الجاهزة للاستعمال

الوحدة : مليار د.ج.

2006	2005	2004	التعيين
4 827,6	4 070,4	3 644,3	النقود و شبه النقود ( m2 )
3 177,8	2 437,5	2 165,6	النقود
1 081,4	921,0	874,3	- النقود الورقية الجارية
2 096,4	1 516,5	1 291,3	- وديعة تحت الطلب
1 760,6	1 240,5	1 133,0	البنوك
335,8	276,0	158,3	حساب جاري بريدي (ح.ج.ب) و
1 649,8	1 632,9	1 478,7	شبه النقود
4 827,6	4 070,4	3 644,3	مقابل الكتلة النقدية
5 515,0	4 179,7	3 119,2	اموال خارجية صافية
5 526,3	4 151,5	3 109,1	- بنك الجزائر
- 11,3	28,2	10,1	- البنوك
- 687,5	- 109,2	525,2	اعتمادات داخلية صافية
601,3	846,6	1 514,4	اعتمادات داخلية
- 1 304,1	- 933,2	- 20,6	اعتمادات الدولة
- 2 510,7	- 1 986,5	- 915,8	- بنك الجزائر
870,8	777,3	736,9	- البنوك
335,8	276,0	158,3	- اعتمادات اخرى (ح.ج.ب) و الخزينة
1 905,4	1 779,8	1 535,0	اعتمادات الاقتصاد*
1 288,8	- 955,8	- 989,2	عمليات اخرى صافية
- 33,5	- 54,6	- 49,0	صناديق و قروض الدولة
- 19,4	- 20,6	- 49,6	الإلتزامات الخارجية للدولة ذات الم.ط.م.**
- 1 235,9	- 880,6	- 890,6	توظيفات اخرى.

المصدر: بنك الجزائر / ملاحظة : بعض المجامع مقربة.

**ملاحظة:** (أنظر الجزائر بالأرقام رقم 39 النشرة السابقة): مجموع الأوراق المتداولة m2 (2006-2004) حسب التعريف الجديد

المدرج سنة 2007 (ودائع التأمينات و المؤسسات المالية بالبنك الجزائري، بما في ذلك ودائع مسيقة للاستيراد خارجة عن مستوى البنوك.

\* خارج استيراد الخزينة للديون غير التنافسية للمؤشرات غير المهيكلة و/ أو المنحلة. حدد معدل النمو للقروض

بنسبة 12,16% في 2006 و 15,22% في 2007

\*\* الم.ط.م. = المدى الطويل و المتوسط.

النقود و شبه النقود

الجاهزة للاستعمال

الوحدة : مليار د.ج.

2009	2008	2007	التعيين
7 178,7	6 955,9	5 994,6	النقود و شبه النقود ( m2 )
4 949,8	4 964,9	4 233,6	النقود
1 829,4	1 540,0	1 284,5	- النقود الورقية الجارية
3 120,4	3 424,9	2 949,1	- وديعة تحت الطلب
2 541,9	2 965,1	2 570,4	البنوك
578,5	459,8	378,7	حساب جاري بريدي (ح.ج.ب) و
2 228,9	1 991,0	1 761,0	شبه النقود
7 178,7	6 955,9	5 994,6	مقابل الكتلة النقدية
10 886,0	10 246,9	7 415,5	اموال خارجية صافية
10 865,9	10 227,5	7 382,9	- بنك الجزائر
20,1	19,4	32,6	- البنوك
- 3 707,3	- 3 291,0	- 1 420,9	اعتمادات داخلية صافية
- 396,8	- 1 011,8	12,1	اعتمادات داخلية
- 3 483,3	- 3 627,3	- 2 193,1	اعتمادات الدولة
- 4 402,0	- 4 365,7	- 3 294,9	- بنك الجزائر
340,2	278,6	723,1	- البنوك
578,5	459,8	378,7	- اعتمادات اخرى (ح.ج.ب) و الخزينة
3 086,5	2 615,5	2 205,2	اعتمادات الاقتصاد*
- 3 310,5	- 2 279,2	- 1 433,0	عمليات اخرى صافية
- 14,8	- 16,3	- 28,9	صناديق و قروض الدولة
- 8,5	- 11,4	- 14,7	الالتزامات الخارجية للدولة ذات الم.ط.م.**
- 3 287,2	- 2 251,5	- 1 389,4	توظيفات اخرى.

المؤشرات النقدية ب %

2009	2008	2007	2006	2005	2004	التعيين
3,2	16,0	24,2	18,6	11,7	10,5	نمو الكتلة النقدية ( m2 )
- 9,5	18,2 <sup>1</sup>	10,0 <sup>1</sup>	12,6 <sup>1</sup>	23,0	17,1	نمو الناتج الداخلي الخام بالقيمة الجارية
18,0	18,6	15,7	7,1	15,9	11,2	نمو اعتمادات الاقتصاد
70,5	58,5 <sup>1</sup>	57,8 <sup>1</sup>	52,3	51,0	56,5 <sup>1</sup>	السيولة الاقتصادية
25,5	22,1	21,4	22,4	22,6	24,0	حصة تداول العملة الورقية في ( m2 )

المصدر : د . و . ا .

<sup>1</sup> أرقام مصححة مقارنة مع التي صدرت في النشرة السابقة.

## الديون الخارجية<sup>(1)</sup>

### و مؤشرات المديونية

#### تطور الديون الخارجية للجزائر

الوحدة : 10<sup>6</sup> دولار أمريكي

09/12/31	08/12/31	07/12/31	06/12/31	05/12/31	التعيين
3 921	4 282	4 889	5 062	16 485	ديون متوسطة و طويلة
1 492	1 304	717	550	707	ديون قصيرة الأجل
<b>5 413</b>	<b>5 586</b>	<b>5 606</b>	<b>5 612</b>	<b>17 192</b>	<b>المجموع</b>

#### تطور هيكلية الديون (ب %)

2009	2008	2007	2006	2005	التعيين
40	43	40	43	44	الدولار الأمريكي
51	49	49	47	40	الأرو
3	4	4	5	8	اليان الياباني
6	4	7	5	8	عملات أخرى

#### تطور خدمات الديون

الوحدة : 10<sup>6</sup> دولار أمريكي

2009	2008	2007	2006	2005	التعيين
875	1 067	1 217	12 709,2*	4 940	الأصل
125	151	214	605,0	898	الفوائد
<b>1 000</b>	<b>1 218</b>	<b>1 431</b>	<b>13 314,2</b>	<b>5 838</b>	<b>المجموع</b>

\* سنة 2006 : تسديد قبل الإستحقاق.

#### تطور مؤشرات<sup>(2)</sup>

### المديونية

2009	2008	2007	2006	2005	2004	التعيين
3,9	3,3	4,2 <sup>1</sup>	4,8	16,7	25,6	الديون الجارية ب % من الناتج الداخلي الخام
0,11	0,07	0,09	0,10	0,35	0,64	الديون الجارية / إيرادات الصادرات من السلع والخدمات
2,06	1,48	2,26	23,31	12,00	16,55	خدمات الديون / إيرادات الصادرات من السلع والخدمات ب%

(2) المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

<sup>1</sup> رقم مصحح مقارنة مع الذي صدر في النشرة السابقة.

(1) المصدر : بنك الجزائر

**TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR**

	2 000	2 001	2 002	2 003	** 2004
	(En milliards de dinars)				
<b>Total des recettes budgétaires et dons</b>	<b>1 578,1</b>	<b>1 505,5</b>	<b>1 503,2</b>	<b>1 965,6</b>	<b>2 226,2</b>
Recettes des hydrocarbures <sup>1</sup>	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5
Fonds de Régulation des Recettes net	232,1	16,9	26,5	202,9	153,2
Recettes hors-hydrocarbures	364,9	488,5	505,1	616,4	649,0
Recettes fiscales	349,5	398,2	482,9	519,9	576,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	82,0	98,5	112,2	122,9	147,2
Impôts sur les biens et services	186,0	175,2	223,4	233,9	273,2
Droits de douane	56,3	103,7	128,4	143,8	138,6
Enregistrement et timbres	16,2	16,8	19,9	19,3	19,5
Recettes non-fiscales	15,4	90,3	112,2	96,5	70,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0
Droits	15,4	43,7	74,6	54,4	40,5
Dons	0,0	15,6	0,2	0,2	6,5
<b>Total dépenses budgétaires</b>	<b>1 178,1</b>	<b>1 321,0</b>	<b>1 550,6</b>	<b>1 766,2</b>	<b>1 831,8</b>
Dépenses courantes	838,9	798,6	975,6	1 138,1	1 223,8
Dépenses de personnel	261,6	288,8	301,1	326,6	382,1
Pensions des Moudjahidins	60,6	56,1	74,0	62,6	68,9
Matériels et fournitures	54,6	59,1	69,8	58,8	58,5
Transferts courants	300,4	247,1	387,7	543,8	557,0
dont: Services de l'Administration	95,0	120,1	133,6	161,3	176,4
Intérêts sur la dette publique	161,7	147,5	143,0	146,3	157,3
Dépenses en capital	339,2	522,4	575,0	628,1	608,0
<b>Solde budgétaire</b>	<b>400,0</b>	<b>184,5</b>	<b>52,6</b>	<b>200,4</b>	<b>394,4</b>
Solde des comptes spéciaux	-0,7	-20,0	-11,2	81,6	138,4
Prêts nets du Trésor	0,5	-6,5	30,3	32,6	17,9
<b>Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement</b>	<b>398,8</b>	<b>171,0</b>	<b>10,5</b>	<b>248,4</b>	<b>515,0</b>
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire <sup>1/</sup>	660,5	318,5	153,5	305,7	672,3
<b>Solde global</b>	<b>398,8</b>	<b>171,0</b>	<b>10,5</b>	<b>248,4</b>	<b>515,0</b>
<b>Financement</b>	<b>-398,8</b>	<b>-171,0</b>	<b>-10,5</b>	<b>-248,4</b>	<b>-515,0</b>
Bancaire	-407,4	-145,8	31,6	-186,2	-412,7
Non bancaire	108,7	85,3	32,8	18,0	-45,9
Extérieur	-97,1	-110,9	-74,9	-81,2	-56,4

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

\* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

\*\* Prévision de clôture

**TABLEAU 12 : SITUATION MONETAIRE**  
(y compris caisse d'épargne)

	2 000	2 001	2 002	2 003	2004
(En milliards de dinars - fin de période)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	775,9	1 310,8	1 755,7	2 342,8	3 119,2
Banque centrale	774,3	1 313,8	1 742,7	2 325,9	3 109,1
Banques commerciales	1,6	-2,8	13,0	16,7	10,1
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	1 246,7	1 162,7	1 145,8	1 011,8	618,9
<b>Credits intérieurs</b>	1 071,3	1 048,1	1 045,4	1 003,8	1 514,4
Credits à l'Etat (nets)	677,6	589,7	576,6	423,4	-20,8
Banque centrale	-156,4	-278,3	-304,8	-464,1	-915,8
Banques commerciales	737,7	789,6	774,9	757,4	738,9
Dépôts au CCP et au Trésor	99,2	108,4	109,4	130,1	158,3
Credits à l'économie	993,7	1 078,4	1 268,8	1 380,2	1 535,0
Fonds de prêts de l'Etat	-22,3	-12,7	-36,2	-59,7	-49,0
Engagements extér. à moyen et long terme	-27,6	-24,5	-30,6	-41,9	-49,6
Autres postes (nets)	-374,7	-448,2	-638,8	-690,2	-796,9
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	2 022,5	2 473,5	2 901,5	3 354,4	3 738,0
<b>Monnaie</b>	1 048,2	1 238,5	1 410,3	1 630,4	2 100,5
Circulation fiduciaire (hors banques)	454,5	577,2	684,7	781,4	874,3
Dépôts à vue dans les banques	467,5	554,9	642,2	718,9	1 127,9
Dépôts au Trésor et CCP	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3
<b>Quasi-monnaie</b>	974,3	1 235,0	1 491,2	1 724,0	1 577,5
(Variation annuelle en pourcentage)					
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	13,0	22,3	17,3	15,6	11,4
<b>Monnaie</b>	15,8	18,2	14,4	15,1	32,5
<b>Quasi-monnaie</b>	10,2	28,8	20,3	16,1	-8,5
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-23,0	-6,7	-1,5	-11,7	-38,8
<b>Credits intérieurs</b>	-16,4	-1,4	12,0	-2,3	-16,0
Credits à l'Etat (nets)	-20,1	-15,9	1,8	-26,8	-104,9
Credits à l'économie	-13,8	8,5	17,5	9,0	11,2
<b>Pour mémoire :</b>	(En pourcentage)				
Ratio de liquidité (M2/PIB)	49,0	58,1	63,9	63,7	61,2
Monnaie/PIB	25,4	29,1	31,2	31,0	35,3
Circulation fiduciaire (hors banques)/PIB	11,7	13,5	14,6	14,9	14,3
Credits à l'économie/PIB	24,1	25,3	27,9	28,2	25,1
Monnaie/M2	51,8	50,1	48,8	48,6	57,8
Circulation fiduciaire (hors banques)/M2	24,0	23,3	22,9	23,3	23,4
<b>Multipliateur monétaire</b>	3,7	3,2	3,4	2,9	3,2

Situation provisoire

**TABLEAU 13 : SITUATION  
DE LA BANQUE D'ALGERIE**

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004
(En milliards de dinars ; fin de périodes)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	774,3	1 313,6	1 742,7	2 325,9	3 109,1
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-224,1	-535,8	-896,1	-1 173,7	-1 949,0
Crédits à l'État	-156,4	-276,3	-304,8	-464,1	-915,8
Crédits aux banques	170,5	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	0,7	0,7	0,8	0,7	0,6
Autres postes nets	-238,9	-260,2	-592,1	-710,3	-1 033,8
<b>Base monétaire</b>	550,2	777,8	846,6	1 152,3	1 160,1
Circulation fiduciaire	491,6	584,5	673,7	767,7	882,5
Dépôts des banques et étab. financiers	58,7	193,3	172,9	384,6	277,6
(Variation annuelle en milliards de dinars)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	601,7	539,3	429,1	583,2	783,2
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-501,0	-311,7	-360,9	-277,6	-775,3
Crédits à l'État	-315,4	-119,9	-26,5	-159,3	-451,7
Crédits aux banques	-140,3	-170,5	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	0,1	0,0	0,1	-0,1	-0,1
Autres postes nets	-45,4	-21,3	-331,9	-118,2	-323,5
<b>Base monétaire</b>	100,7	227,6	68,8	305,7	7,8
Circulation fiduciaire	46,6	93,0	89,2	114,0	94,6
Dépôts des banques et établ. financiers	54,1	134,6	-20,4	191,7	-87,0
(Variation annuelle en pourcentage)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	348,6	69,7	32,7	33,6	33,7
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-160,9	139,1	67,2	31,0	66,1
Crédits à l'État	-198,4	76,7	10,3	52,3	97,9
Crédits aux banques	-45,1	-100,0	-	-	-
<b>Base monétaire</b>	22,4	41,4	8,8	36,1	0,7
Circulation fiduciaire (hors B.A.)	10,5	18,9	15,3	16,9	12,0
Dépôts des banques et étab. financiers	1175,1	229,3	-10,6	110,9	-23,9



**TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS  
DU TRESOR**

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dinars)				
<b>Total des recettes budgétaires et dons</b>	<b>2 229,7</b>	<b>3 082,6</b>	<b>3 639,8</b>	<b>3 687,8</b>	<b>5 111,0</b>
Recettes des hydrocarbures <sup>1</sup>	1 570,7	2 352,7	2 700,0	2 706,8	4 088,5
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	623,5	1 366,8	1 708,0	1 738,8	2 288,2
Fonds de Régulation des Recettes net	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5	1 054,5
Recettes hors hydrocarbures	652,5	724,2	840,5	883,1	1 022,1
Recettes fiscales	580,4	640,4	720,8	766,7	895,4
Impôts sur les revenus et les bénéfices	148,0	168,7	241,2	258,1	300,6
Impôts sur les biens et services	274,0	306,8	341,3	347,4	402,9
Droits de douane	138,8	143,0	114,8	133,1	153,2
Enregistrement et timbres	19,6	19,6	23,5	28,1	20,7
Recettes non fiscales	72,1	83,8	119,7	116,4	126,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	30,0	48,7	75,3	41,8	22,5
Droits	42,1	35,1	44,4	75,4	104,2
Dons	6,5	5,7	0,3	7,9	0,3
<b>Total dépenses budgétaires</b>	<b>1 891,8</b>	<b>2 052,0</b>	<b>2 453,0</b>	<b>3 108,5</b>	<b>4 175,7</b>
Dépenses courantes	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 027,3
Dépenses de personnel	391,4	418,5	447,8	526,2	602,1
Pensions des Moudjahidins	69,2	79,8	92,5	101,6	101,3
Matériels et fournitures	71,7	76,0	95,7	93,8	81,7
Transferts courants	633,8	597,6	733,3	871,8	1 291,0
dont : Services de l'Administration	176,5	187,5	215,6	273,0	355,4
Intérêts sur la dette publique	85,2	73,2	68,6	80,5	61,2
Dépenses en capital	640,7	806,9	1 015,1	1 434,6	1 648,4
<b>Solde budgétaire</b>	<b>337,9</b>	<b>1 030,6</b>	<b>1 186,8</b>	<b>579,3</b>	<b>935,3</b>
Solde des comptes spéciaux	109,9	-120,0	-4,1	18,8	20,6
Prêts nets du Trésor	11,8	5,2	32,1	141,3	120,0
<b>Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement</b>	<b>436,0</b>	<b>896,4</b>	<b>1 150,6</b>	<b>466,8</b>	<b>895,9</b>
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0	0,0
Solde primitif <sup>1/</sup>	521,2	963,6	1 210,2	537,3	897,1
<b>Solde global</b>	<b>436,0</b>	<b>896,4</b>	<b>1 150,6</b>	<b>466,8</b>	<b>895,9</b>
<b>Financement</b>	<b>-436,0</b>	<b>-896,4</b>	<b>-1 150,6</b>	<b>-466,8</b>	<b>-895,9</b>
Bancaire	-412,4	-1 002,2	-976,9	-553,0	-1 380,6
Non bancaire	29,5	221,5	-15,0	206,9	528,5
Extérieur	-53,2	-115,7	-158,7	-110,7	-39

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

<sup>2</sup> Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

**TABLEAU 12 : SITUATION MONETAIRE**  
(y compris caisse d'épargne)

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dinars ; fin de période)				
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	3 119,2	4 179,7	5 515,0	7 415,5	10 246,9
Banque centrale	3 103,1	4 151,5	5 526,3	7 382,9	10 227,5
Banques commerciales	16,1	28,2	-11,3	32,6	19,4
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	526,2	-109,2	-687,5	-1 420,9	-3 291,0
<b>Crédits intérieurs</b>	1 514,4	946,8	601,3	12,1	-1 011,8
Crédits à l'État (nets)	-20,6	-93,2	-1 304,1	-2 193,1	-3 627,3
Banque centrale	-615,8	-1 986,5	-2 510,7	-3 294,9	-4 366,7
Banques commerciales	736,9	777,3	870,8	723,1	278,6
Dépôts au CCP et au Trésor	158,3	276,0	335,8	376,7	450,8
Crédits à l'économie <sup>1</sup>	1 535,0	1 773,8	1 905,4	2 205,2	2 615,5
Fonds de prêts de l'État	-49,0	-54,6	-33,5	-28,9	-16,3
Engagements admr. à moyen et long terme	-49,6	-25,6	-19,4	-14,7	-11,4
Autres postes (nets)	-690,8	-880,8	-1 235,9	-1 880,4	-2 251,5
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	3 644,3	4 070,4	4 827,8	5 994,6	6 955,9
<b>Monnaie</b>	2 165,6	2 437,5	3 177,8	4 233,6	4 954,9
Circulation fiduciaire (hors banques)	874,3	921,0	1 081,4	1 384,5	1 540,0
Dépôts à vue dans les banques	1 133,0	1 240,5	1 760,6	2 570,4	2 965,1
Dépôts au Trésor et CCP	158,3	276,0	335,8	376,7	450,8
<b>Quasi-monnaie</b>	1 478,7	1 632,9	1 649,8	1 761,0	1 991,0
	(Variation annuelle en pourcentage)				
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	10,5	11,7	18,6	24,2	16,0
Monnaie	31,8	12,6	30,4	33,2	17,3
Quasi-monnaie	-10,7	10,4	1,0	6,7	13,1
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-45,1	-120,8	529,6	106,7	131,6
Crédits intérieurs	-16,0	-44,1	-29,0	-98,0	-8 462,0
Crédits à l'État (nets)	-104,9	-4 430,1	39,7	68,2	65,4
Crédits à l'économie	11,2	15,9	7,1	15,7	18,6
<b>Pour mémoire :</b>	(En pourcentage)				
Ratio de liquidité (M2/PIB)	59,3	53,8	56,7	64,4	63,3
Monnaie/PIB	36,2	32,2	37,3	45,5	45,2
Circulation fiduciaire (hors banques)/PIB	14,2	12,2	12,7	13,8	14,0
Crédits à l'économie/PIB	25,0	23,5	23,4	23,7	23,8
Monnaie/M2	59,4	59,9	65,6	70,6	71,4
Circulation fiduciaire (hors banques)/M2	24,0	22,6	22,4	21,4	22,1
<b>Multiplicateur monétaire</b>	3,1	3,5	3,6	3,5	3,6

<sup>1</sup> Masse monétaire M2 (2004-2006) suit la nouvelle définition introduite en 2007 (dépôts des assurances et établissements financiers à la Banque d'Algérie inclus ; dépôts prélevés à l'importation au niveau des banques exotiques)

<sup>2</sup> Hors rachat par le Trésor des créances non performantes sur les entreprises déstructurées et/ou insolvables, le taux de croissance des crédits en 2006 s'élevait à 12,16% et à 15,22% en 2007

**TABLEAU 13 : SITUATION  
DE LA BANQUE D'ALGERIE**

	2004	2005	2006	2007	2008
(En milliards de dinars ; fin de période)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	3 109,1	4 151,5	5 536,3	7 382,9	10 227,5
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-1 949,8	-2 988,2	-4 191,0	-5 853,8	-8 302,0
Credits à l'Etat	-916,8	-1 986,5	-2 910,7	-3 294,8	-4 365,7
Credits aux banques	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	0,6	0,8	1,3	1,5	1,5
Autres postes nets	-1 033,0	-1 000,9	-1 281,0	-2 558,5	-3 937,8
<b>Base monétaire</b>	1 160,1	1 153,3	1 335,3	1 729,0	1 925,5
Circulation fiduciaire	882,5	830,3	1 082,1	1 391,3	1 561,7
Dépôts des banques et é tabl. financiers	277,6	323,0	243,2	427,7	363,8
(Variation annuelle en milliards de dinars)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	783,2	1 042,4	1 374,8	1 956,6	2 844,6
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	-775,3	-1 038,2	-1 202,8	-1 452,6	-2 548,2
Credits à l'Etat	-451,7	-1 070,7	-924,2	-784,1	-1 070,9
Credits aux banques	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	-0,1	0,2	0,5	0,2	0,0
Autres postes nets	-323,5	-91,3	-278,1	-678,5	-1 577,3
<b>Base monétaire</b>	7,8	3,2	172,0	393,7	196,5
Circulation fiduciaire	94,8	-47,8	161,8	209,2	260,4
Dépôts des banques et é tabl. financiers	-87,0	-44,6	10,2	184,5	-63,9
(Variation annuelle en pourcentage)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	33,7	33,5	33,1	33,6	38,5
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	66,1	53,3	40,3	34,9	46,8
Credits à l'Etat	97,3	116,9	96,4	91,2	92,5
Credits aux banques	-	-	-	-	-
<b>Base monétaire</b>	0,7	0,3	14,8	29,5	11,4
Circulation fiduciaire (hors B.A.)	12,0	-5,4	17,4	19,2	20,0
Dépôts des banques et é tabl. financiers	-23,3	-16,1	4,4	75,9	-14,9

**TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR**

	2007	2008	2009	2010	2011
	(En milliards de dinars)				
<b>Total des recettes budgétaires et dons</b>	<b>3 687,8</b>	<b>5 190,5</b>	<b>3 676,0</b>	<b>4 392,9</b>	<b>5 703,4</b>
Recettes des hydrocarbures*	2 786,8	4 068,6	2 412,7	2 905,0	3 670,7
dont: Fonds de Régulation des Recettes I	1 738,8	2 286,2	490,7	1 316,3	2 300,3
Fonds de Régulation des Recettes I	284,5	1 064,5	36,4	526,4	538,9
Recettes hors hydrocarbures	690,9	1 101,8	1 263,3	1 487,6	1 723,7
Recettes fiscales	766,8	965,2	1 146,6	1 299,0	1 448,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	258,1	331,5	462,1	561,7	653,9
Impôts sur les biens et services	347,5	436,2	478,5	614,7	639,4
Droits de douane	133,1	184,9	170,2	181,9	210,4
Enregistrement et timbres	28,1	39,6	35,8	39,7	45,2
Recettes non fiscales	124,1	136,6	116,7	188,8	274,8
Produits des domaines et autres	75,2	113,9	87,6	64,3	70,4
Dividendes de la Banque d'Algérie	41,0	22,5	48,2	121,1	137,2
Autres entreprises publiques	7,9	0,3	0,9	4,4	67,2
Dons	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0
<b>Total dépenses budgétaires</b>	<b>3 108,6</b>	<b>4 191,0</b>	<b>4 246,3</b>	<b>4 466,9</b>	<b>5 731,4</b>
Dépenses courantes	1 673,9	2 217,7	2 300,0	2 659,0	3 797,2
Dépenses de personnel **	616,2	838,7	910,9	1 212,6	1 757,7
Pensions des Moudjahidine	101,6	103,0	136,7	151,3	199,3
Matériels et fournitures	93,6	111,7	112,5	121,7	90,2
Transferts courants	781,8	1 102,9	1 108,5	1 140,2	1 712,4
dont: Services de l'Administration	273,0	380,8	412,6	513,3	786,0
Intérêts sur la dette publique	80,5	61,4	37,4	33,2	37,6
Dépenses en capital	1 434,6	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 934,2
<b>Solde budgétaire</b>	<b>579,3</b>	<b>999,5</b>	<b>-570,3</b>	<b>-74,0</b>	<b>-28,0</b>
Solde des comptes spéciaux	18,9	31,2	-4,3	34,7	60,0
Prêts nets du Trésor	141,3	123,8	138,5	138,9	127,1
<b>Solde budgétaire, hors Fonds d'assainiss</b>	<b>466,8</b>	<b>906,9</b>	<b>-713,1</b>	<b>-178,2</b>	<b>-95,1</b>
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	537,3	906,5	-675,7	-145,0	-67,5
<b>Solde global</b>	<b>466,8</b>	<b>906,9</b>	<b>-713,1</b>	<b>-178,2</b>	<b>-95,1</b>
<b>Financement</b>	<b>-466,8</b>	<b>-906,9</b>	<b>713,1</b>	<b>178,2</b>	<b>95,1</b>
Bancaire	-563,0	-1 410,9	57,1	-430,5	-569,8
Non bancaire	206,9	508,2	656,0	608,0	664,9
Extérieur	-110,7	-4,2	0,7	67	-0,8

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

\* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

\*\* Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

**TABLEAU 11 : SITUATION MONETAIRE**  
(y compris caisse d'épargne)

	2007	2008	2009	2010	2011
(En milliards de dinars, fin de période)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	<b>7 415,5</b>	<b>10 248,9</b>	<b>10 865,7</b>	<b>11 996,5</b>	<b>13 923,4</b>
Banque centrale	7 382,9	10 227,5	10 865,9	12 005,6	13 880,6
Banques commerciales	32,6	19,4	19,8	-9,1	-41,8
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	<b>-1 420,9</b>	<b>-3 281,0</b>	<b>-3 712,6</b>	<b>-3 715,8</b>	<b>-3 993,2</b>
Crédits intérieurs	12,1	-1 011,9	-402,4	-124,8	319,9
Crédits à l'État (nets)	-2 193,1	-3 627,3	-3 498,9	-3 382,9	-3 406,6
Banque centrale	-3 284,9	-4 385,7	-4 402,0	-4 019,3	-5 458,4
Banques commerciales	723,1	278,6	340,2	790,9	1 017,6
Dépôts aux CCP et au Trésor	378,7	459,9	572,9	735,5	1 034,0
Crédits à l'économie *	2 206,2	2 615,5	3 098,5	3 268,1	3 720,5
Fonds de prêts de l'État	-28,9	-16,3	-14,8	-14,5	-17,3
Engagements exécutés à moyen et long terme	-14,7	-11,4	-8,2	-8,2	-5,2
Autres postes (nets)	-1 389,4	-2 251,5	-3 287,2	-3 570,3	-4 290,6
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	<b>5 994,6</b>	<b>6 955,9</b>	<b>7 173,1</b>	<b>8 280,7</b>	<b>9 929,2</b>
Monnaie	4 233,6	4 964,9	4 944,2	6 786,4	7 141,7
Circulation fiduciaire (hors banques)	1 284,5	1 540,0	1 629,4	2 099,6	2 571,5
Dépôts à vue dans les banques	2 570,4	2 965,1	2 541,9	2 922,3	3 536,2
Dépôts au Trésor et CCP	378,7	459,9	572,9	735,5	1 034,0
Quasi-monnaie	1 761,0	1 991,0	2 228,9	2 524,3	2 787,5
(Variation annuelle en pourcentage)					
<b>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</b>	<b>21,5</b>	<b>16,0</b>	<b>3,1</b>	<b>15,4</b>	<b>19,9</b>
Monnaie	33,7	17,3	-0,4	18,4	24,1
Quasi-monnaie	-0,3	13,1	11,9	13,3	10,4
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	<b>144,4</b>	<b>131,9</b>	<b>12,8</b>	<b>0,1</b>	<b>7,6</b>
Crédits intérieurs	-88,0	-8 462,0	-50,2	-69,0	-358,2
Crédits à l'État (nets)	68,2	65,4	-3,8	-2,8	0,4
Crédits à l'économie *	15,7	18,6	16,0	5,9	14,0
<b>Pour mémoire</b>	(En pourcentage)				
Ratio de liquidité (M2/PIB)	63,7	63,9	71,5	69,7	69,8
Monnaie/PIB	45,0	45,9	49,3	47,8	49,6
Circulation fiduciaire (hors banques)/PIB	13,7	13,9	18,2	17,4	17,9
Crédits à l'économie/PIB	23,4	23,7	30,8	27,1	25,8
Monnaie/M2	70,8	71,4	68,9	69,5	71,9
Circulation fiduciaire (hors banques)/M2	21,4	22,1	26,5	25,9	25,9
Multiplicateur monétaire	3,5	3,8	3,2	3,2	3,2

\* Hors créances non performantes rachetées par le Trésor en 2011, le taux de croissance des crédits est de 19,88 %

Source : Banque d'Algérie

**TABLEAU 12 : SITUATION DE LA BANQUE D'ALGERIE**

	2007	2008	2009	2010	2011
(En milliards de dinars - fin de période)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	<b>7 302,9</b>	<b>10 227,5</b>	<b>10 865,9</b>	<b>12 005,6</b>	<b>13 880,6</b>
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	<b>-8 663,8</b>	<b>-8 302,0</b>	<b>-8 651,7</b>	<b>-9 388,7</b>	<b>-10 742,6</b>
Crédits à l'État	-3 294,9	-4 365,7	-4 402,0	-4 919,3	-5 459,4
Crédits aux banques	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	1,5	1,5	1,4	1,4	1,6
Autres postes nets	-2 360,4	-3 937,8	-4 251,1	-4 470,8	-5 286,0
<b>Base monétaire</b>	<b>1 729,1</b>	<b>1 925,5</b>	<b>2 214,2</b>	<b>2 616,9</b>	<b>3 198,0</b>
Circulation fiduciaire	1 301,3	1 561,7	1 849,9	2 132,2	2 610,5
Dépôts des banques, étab fin, autres in	-427,8	-363,8	-364,3	-484,7	-527,5
(Variation annuelle en milliards de dinars)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	<b>1 856,6</b>	<b>2 844,8</b>	<b>638,4</b>	<b>1 139,7</b>	<b>1 875,0</b>
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	<b>-1 462,8</b>	<b>-2 648,2</b>	<b>-349,7</b>	<b>-737,0</b>	<b>-1 363,9</b>
Crédits à l'État	-784,2	-1 070,8	-36,3	-617,3	-639,1
Crédits aux banques	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Autres crédits	0,2	0,0	-0,1	0,0	0,4
Autres postes nets	-678,6	-1 577,4	-313,3	-219,7	-615,2
<b>Base monétaire</b>	<b>393,8</b>	<b>196,4</b>	<b>288,7</b>	<b>402,7</b>	<b>521,1</b>
Circulation fiduciaire	309,2	300,4	309,2	303,3	470,3
Dépôts des banques, étab fin, autres in	184,6	-64,0	0,5	120,4	-42,8
(Variation annuelle en pourcentage)					
<b>Avoirs extérieurs nets</b>	<b>33,6</b>	<b>38,5</b>	<b>6,2</b>	<b>10,5</b>	<b>15,6</b>
<b>Avoirs intérieurs nets</b>	<b>34,9</b>	<b>48,8</b>	<b>4,2</b>	<b>8,5</b>	<b>14,4</b>
Crédits à l'État	21,2	32,5	0,8	11,8	11,0
Crédits aux banques	-	-	-	-	-
<b>Base monétaire</b>	<b>28,6</b>	<b>11,4</b>	<b>15,0</b>	<b>18,2</b>	<b>19,9</b>
Circulation fiduciaire (hors B.A.)	19,2	20,0	18,5	15,3	22,4
Dépôts des banques, étab fin, autres in	75,9	-15,0	0,1	33,0	8,8

Source : Banque d'Algérie

## Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »

Tableau 1 : Indicateurs économiques de la période 1970-1979 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

Année	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
PIB (DA de 1980)	90,9	80,6	102,7	106,6	114,6	120,4	130,5	137,4	150,0	161,2
PIB ( dinars courants)	24,0	24,9	30,3	34,5	55,2	61,4	73,8	87,0	104,6	128,1
Taux de croissance du PIB (%)		-11,3	27,4	3,8	7,5	5,0	8,4	5,3	9,2	7,5
Taux de change (DA/\$)										
Inflation (annuel %)	6,6	2,6	3,7	6,2	4,7	8,2	9,4	12,0	17,5	11,3
Taux de chômage (%)										
Base monétaire	4,8	6,0	7,2	9,3	10,6	13,6	18,6	21,9	28,7	35,8
<i>Monnaie (M1)</i>	<i>11,6</i>	<i>12,9</i>	<i>16,7</i>	<i>21,4</i>	<i>24,2</i>	<i>32,0</i>	<i>41,1</i>	<i>48,5</i>	<i>62,2</i>	<i>72,1</i>
Dont : Circulation fiduciaire	4,7	5,7	7,0	8,8	10,5	12,7	17,2	20,6	27,4	35,4
Dont : Dépôts à vue	6,9	7,3	9,7	12,6	13,8	19,2	23,9	27,9	34,8	36,8
Quasi-monnaie	1,5	1,0	1,4	1,4	1,5	1,8	2,5	3,4	5,2	7,5
<i>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</i>	<i>13,1</i>	<i>13,9</i>	<i>18,1</i>	<i>20,4</i>	<i>25,8</i>	<i>33,7</i>	<i>43,6</i>	<i>52,0</i>	<i>67,5</i>	<i>79,7</i>
Avoirs extérieurs (net)	1,5	1,5	2,2	4,6	7,1	6,5	9,8	9,1	11,0	12,3
<i>Crédits intérieurs</i>	<i>12,9</i>	<i>14,4</i>	<i>18,8</i>	<i>23,7</i>	<i>25,6</i>	<i>36,3</i>	<i>46,1</i>	<i>54,5</i>	<i>76,5</i>	<i>86,5</i>
Dont : crédits à l'Etat	6,0	6,0	5,2	5,2	3,8	7,3	8,9	14,4	24,9	26,6
Dont : crédits à l'économie	6,9	8,4	13,6	18,5	21,8	29,0	37,3	40,1	51,7	59,9
Ratio de liquidité (M2/PIB)	0,54	0,56	0,60	0,59	0,47	0,55	0,59	0,60	0,65	0,62
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M1)	2,1	1,9	1,8	1,6	2,3	1,9	1,8	1,8	1,7	1,8
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M2)	1,8	1,8	1,7	1,7	2,1	1,8	1,7	1,7	1,5	1,6
Multi.mon.M1	2,4	2,2	2,3	2,3	2,3	2,3	2,2	2,2	2,2	2,0
Multi.mon.M2	2,7	2,3	2,5	2,2	2,4	2,5	2,3	2,4	2,4	2,2
Multi. crédit (total)	2,7	2,4	2,6	2,5	2,4	2,7	2,5	2,5	2,7	2,4
Multi. crédit (économie)	1,4	1,4	1,9	2,0	2,1	2,1	2,0	1,8	1,8	1,7

Sources : ONS - BA - MF - FMI

**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

Tableau 2 : Indicateurs économiques de la période 1970-1979 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
<b>Produit Intérieur Brut(PIB)</b>											
Valeur nominale											
PIB		24,0	24,9	30,3	34,5	55,2	61,4	73,8	87,0	104,6	128,1
PIB hh											
PIBhhha											
<b>croissance réelle</b>											
PIB	%		-11,3	27,4	3,8	7,5	5,0	8,4	5,3	9,2	7,5
PIBhh	%										
PIBhhha	%										
<b>Opérations du Trésor</b>											
<b>Recettes budgétaires</b>	<b>10DA</b>	<b>6,446</b>	<b>6,983</b>	<b>9,205</b>	<b>11,012</b>	<b>23,417</b>	<b>25,252</b>	<b>26,861</b>	<b>35,235</b>	<b>38,573</b>	<b>47,780</b>
Fiscalité pétrolière		1,325	1,648	3,188	4,416	13,402	13,462	14,240	18,019	17,365	26,516
Fiscalité ordinaire		5,121	5,335	6,017	6,596	10,015	11,790	12,621	17,216	21,208	21,264
Autres											
Recettes ordinaires		1,097	1,071	0,967	1,195	2,039	2,019	1,234	2,200	1,403	1,585
Recettes exceptionnelles											
<b>Dépenses budgétaires</b>		<b>6,014</b>	<b>6,796</b>	<b>7,929</b>	<b>10,134</b>	<b>12,402</b>	<b>18,471</b>	<b>21,907</b>	<b>25,837</b>	<b>30,110</b>	<b>34,660</b>
Fonctionnement		4,052	4,542	5,120	6,415	8,272	12,816	14,232	15,200	17,545	20,862
Equipement		1,962	2,254	2,809	3,719	4,130	5,655	7,674	10,637	12,564	13,798
<b>Solde primaire</b>											
solde budgétaire											
<b>Solde Global du Trésor</b>		<b>0,690</b>	<b>0,290</b>	<b>0,828</b>	<b>0,438</b>	<b>7,447</b>	<b>4,165</b>	<b>5,844</b>	<b>9,992</b>	<b>10,147</b>	<b>12,449</b>
<b>SGT/PIB</b>		<b>2,874</b>	<b>1,163</b>	<b>2,731</b>	<b>1,269</b>	<b>13,484</b>	<b>6,778</b>	<b>7,917</b>	<b>11,490</b>	<b>9,705</b>	<b>9,718</b>
<b>SGT (Hors FRR)</b>											



**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

Tableau 3 : Indicateurs économiques de la période 1980-1989 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

Année	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
PIB (DA de 1980)	162,5	167,4	178,1	187,7	198,2	205,5	206,4	204,9	202,9	211,8
PIB ( dinars courants)	162,5	191,5	207,6	233,8	263,9	291,6	296,6	312,7	347,7	422,0
Taux de croissance du PIB (%)	0,9	3,0	6,4	5,4	3,3	3,7	0,4	-0,7	-1,0	4,4
Taux de change (DA/\$)	3,84	4,32	4,59	4,79	4,98	5,03	4,70	4,85	5,91	7,61
Inflation (annuel %)	9,5	14,7	6,5	6,0	8,1	10,5	12,4	7,4	5,9	9,3
Taux de chômage (%)										16,9
Base monétaire	43,3	48,6	50,6	61,0	69,9	78,7	91,1	102,4	111,5	125,0
<i>Monnaie (M1)</i>	<i>84,4</i>	<i>97,9</i>	<i>125,3</i>	<i>152,8</i>	<i>180,4</i>	<i>202,2</i>	<i>204,8</i>	<i>223,9</i>	<i>252,2</i>	<i>250,0</i>
Dont : Circulation fiduciaire	42,3	48,1	49,2	60,0	67,5	76,6	89,4	96,9	109,8	119,9
Dont : Dépôts à vue	42,1	49,9	76,1	92,8	113,0	125,6	115,5	127,0	142,5	130,1
Quasi-monnaie	9,1	11,2	12,6	13,2	14,3	21,6	22,2	34,0	40,8	58,1
<i>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</i>	<i>93,6</i>	<i>109,2</i>	<i>137,9</i>	<i>165,9</i>	<i>194,7</i>	<i>223,9</i>	<i>227,0</i>	<i>257,9</i>	<i>293,0</i>	<i>308,1</i>
Avoirs extérieurs (net)	16,5	18,8	14,0	11,3	9,3	14,8	9,3	9,1	9,3	6,5
<i>Crédits intérieurs</i>	<i>101,6</i>	<i>113,7</i>	<i>149,0</i>	<i>185,7</i>	<i>223,8</i>	<i>251,3</i>	<i>278,0</i>	<i>303,8</i>	<i>339,2</i>	<i>366,6</i>
Dont : crédits à l'Etat	33,0	25,2	36,2	52,7	67,7	76,6	101,1	123,2	147,3	157,2
Dont : crédits à l'économie	68,5	88,6	112,8	133,0	156,0	174,6	176,9	180,6	192,0	209,4
Ratio de liquidité (M2/PIB)	0,58	0,57	0,66	0,71	0,74	0,77	0,77	0,82	0,84	0,73
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M1)	1,9	2,0	1,7	1,5	1,5	1,4	1,4	1,4	1,4	1,7
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M2)	1,7	1,8	1,5	1,4	1,4	1,3	1,3	1,2	1,2	1,4
Multi.mon.M1	2,0	2,0	2,5	2,5	2,6	2,6	2,2	2,2	2,3	2,0
Multi.mon.M2	2,2	2,2	2,7	2,7	2,8	2,8	2,5	2,5	2,6	2,5
Multi. crédit (total)	2,3	2,3	2,9	3,0	3,2	3,2	3,1	3,0	3,0	2,9
Multi. crédit (économie)	1,6	1,8	2,2	2,2	2,2	2,2	1,9	1,8	1,7	1,7

Sources : ONS - BA - MF - FMI

**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

Tableau 4 : Indicateurs économiques de la période 1980-1989 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
<b>Produit Intérieur Brut(PIB)</b>											
<b>Valeur nominale</b>											
PIB		162,51	191,47	207,55	233,75	263,86	291,60	296,55	312,70	347,72	422,04
PIB hh		107,65	129,59	145,61	167,98	195,61	221,75	252,42	262,67	291,79	343,14
PIBhhha		94,72	113,34	129,50	151,38	177,32	197,66	226,14	230,89	253,01	291,50
<b>croissance réelle</b>											
PIB	%	0,90	3,00	6,40	5,40	3,30	3,70	0,40	-0,70	-1,00	4,40
PIBhh	%	6,67	5,22	5,23	6,36	6,40	3,25	-1,40	-2,58	-2,68	4,97
PIBhhha	%	3,21	7,55	6,89	7,98	6,35	1,03	1,00	0,96	0,99	1,03
<b>Opérations du Trésor</b>											
<b>Recettes budgétaires</b>		<b>61,58</b>	<b>81,71</b>	<b>77,57</b>	<b>84,51</b>	<b>99,08</b>	<b>108,54</b>	<b>92,38</b>	<b>92,96</b>	<b>93,45</b>	<b>116,41</b>
Fiscalité pétrolière		37,66	50,95	41,46	37,71	43,84	46,79	21,44	20,48	24,09	45,49
Fiscalité ordinaire		22,34	28,09	31,32	40,80	44,35	49,47	54,47	57,97	58,08	64,56
Autres		1,59	2,67	4,80	6,00	10,89	12,29	16,48	14,51	11,29	6,37
Recettes ordinaires		1,59	2,67	4,80	6,00	10,89	12,29	16,48	14,51	11,29	6,37
Recettes exceptionnelles		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Dépenses budgétaires</b>		<b>45,52</b>	<b>55,60</b>	<b>74,75</b>	<b>88,10</b>	<b>96,99</b>	<b>97,53</b>	<b>105,24</b>	<b>103,75</b>	<b>119,65</b>	<b>123,50</b>
Fonctionnement		27,59	32,82	41,09	45,03	52,34	52,31	63,67	65,48	76,21	81,00
Equipement		17,93	22,78	33,67	43,07	44,65	45,22	41,57	38,27	43,44	42,50
<b>Solde primaire</b>								-10,10	-6,40	-10,30	0,00
<b>solde budgétaire</b>		16,06	26,11	2,82	-3,59	2,09	11,01	-12,86	-10,79	-13,40	-8,70
<b>Solde Global du Trésor</b>		-14,23	-3,08	-24,55	-33,76	-23,56	-27,25	-35,14	-23,13	-44,49	-9,81
<b>SGT/PIB</b>		<b>-8,76</b>	<b>-1,61</b>	<b>-11,83</b>	<b>-14,44</b>	<b>-8,93</b>	<b>-9,34</b>	<b>-11,85</b>	<b>-7,40</b>	<b>-12,79</b>	<b>-2,32</b>
SGT (Hors FRR)											

Tableau 5 : Indicateurs économiques (suite) de la période 1980-1989

	Unité	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
<b>Réserves de change</b>	10 <sup>9</sup> \$	3,77	3,59	2,42	1,88	1,46	2,84	1,70	1,71	0,92	0,86
<b>RC en mois d'importation BSNF</b>		3,50	3,10	2,20	1,80	1,40	2,90	1,90	2,20	1,10	0,90
<b>Prix</b>											
<b>Inflation</b>	%	9,54	14,59	6,69	6,00	8,11	10,47	12,32	7,45	5,91	9,31
<b>Taux de change (DA/\$)</b>	DA/\$	3,84	4,32	4,59	4,79	4,98	5,03	4,70	4,85	5,91	7,61
<b>Taux de change (DA/Euro)</b>											
<b>Taux de réescompte</b>		2,75	2,75	2,75	2,75	2,75	2,75	5,00	5,00	5,00	7,00
<b>Taux d'intérêt débiteur</b>		5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	7,50	7,50	7,50	7,50
<b>Dettes</b>											
<b>Dettes extérieures</b>	10 <sup>9</sup> \$	17,86	16,92	15,77	15,12	14,98	17,26	20,64	24,75	25,07	26,03
<b>Dettes publiques</b>	10 <sup>9</sup> DA										218,90
<b>Dettes extérieures/PIB</b>	%	42,17	38,14	34,90	30,97	28,29	29,76	32,73	38,38	42,65	46,93
<b>Prix du Baril</b>		35,10	39,50	35,90	30,50	29,70	28,90	14,90	18,60	14,20	16,90

**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

Tableau 6 : Indicateurs économiques de la période 1990-1999 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

Année	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB (DA de 1980)	213,5	210,9	214,7	210,2	208,3	216,2	225,1	227,6	239,2	246,9
PIB ( dinars courants)	554,4	862,1	1 047,7	1 189,7	1 487,4	2 004,9	2 570,0	2 780,2	2 830,5	3 238,2
Taux de croissance du PIB (%)	1,1	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2
Taux de change (DA/\$)	8,96	19,00	21,82	23,36	35,09	47,68	54,77	57,73	58,74	66,64
Inflation (annuel %)	16,6	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6
Taux de chômage (%)	19,8	20,6	23,0	23,2	24,4	27,9	28,0	28,3	28,0	29,0
Base monétaire	137,9	161,9	197,8	251,9	237,2	255,2	305,9	356,6	403,5	449,5
<i>Monnaie (M1)</i>	<i>270,1</i>	<i>323,4</i>	<i>369,7</i>	<i>446,9</i>	<i>475,8</i>	<i>519,1</i>	<i>589,1</i>	<i>671,6</i>	<i>826,4</i>	<i>905,2</i>
Dont : Circulation fiduciaire	134,9	155,9	184,9	211,3	223,0	249,8	290,9	337,6	390,4	440,0
Dont : Dépôts à vue	135,1	167,5	184,9	235,6	252,8	269,3	298,2	334,0	436,0	465,2
Quasi-monnaie	72,9	90,3	146,2	180,5	247,7	280,5	326,0	410,0	766,1	884,2
<i>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</i>	<i>343,0</i>	<i>413,7</i>	<i>515,9</i>	<i>627,4</i>	<i>723,5</i>	<i>799,6</i>	<i>915,1</i>	<i>1 081,5</i>	<i>1 592,5</i>	<i>1 789,4</i>
Avoirs extérieurs (net)	6,5	24,3	22,7	19,6	60,4	26,4	134,0	350,4	280,8	169,6
<i>Crédits intérieurs</i>	<i>414,0</i>	<i>483,1</i>	<i>639,3</i>	<i>748,1</i>	<i>774,4</i>	<i>967,2</i>	<i>1 057,4</i>	<i>1 164,9</i>	<i>1 629,4</i>	<i>1 998,6</i>
Dont : crédits à l'Etat	167,1	157,4	226,9	527,8	468,6	401,6	280,6	423,7	723,2	847,9
Dont : crédits à l'économie	247,0	325,7	412,3	220,3	305,9	565,7	776,8	741,3	906,2	1 150,7
Ratio de liquidité (M2/PIB)	0,62	0,48	0,49	0,53	0,49	0,40	0,36	0,39	0,56	0,55
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M1)	2,1	2,7	2,8	2,7	3,1	3,9	4,4	4,1	3,4	3,6
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M2)	1,6	2,1	2,0	1,9	2,1	2,5	2,8	2,6	1,8	1,8
Multi.mon.M1	2,0	2,0	1,9	1,8	2,0	2,0	1,9	1,9	2,0	2,0
Multi.mon.M2	2,5	2,6	2,6	2,5	3,1	3,1	3,0	3,0	3,9	4,0
Multi. crédit (total)	3,0	3,0	3,2	3,0	3,3	3,8	3,5	3,3	4,0	4,4
Multi. crédit (économie)	1,8	2,0	2,1	0,9	1,3	2,2	2,5	2,1	2,2	2,6

Sources : ONS - BA - MF - FMI

**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

bleau 7 : Indicateurs économiques de la période 1990-1999 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
<b>Produit Intérieur Brut(PIB)</b>											
<b>Valeur nominale</b>											
PIB		554,39	862,13	1074,70	1189,72	1487,40	2004,99	2570,03	2780,17	2830,49	3238,20
PIB hh		424,57	619,46	814,26	929,05	1142,39	1477,46	1791,59	1908,27	2156,80	2310,84
PIBhhha		361,85	532,15	685,84	797,94	996,77	1280,90	1513,75	1665,56	1831,95	1951,17
<b>croissance réelle</b>											
PIB	%	1,10	-1,20	1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
PIBhh	%	-0,69	-1,80	2,10	-2,50	-0,40	3,70	3,40	-0,90	5,60	2,30
PIBhhha	%	1,01	1,00	1,00	1,00	1,00	2,20	0,40	1,40	4,70	2,30
<b>Opérations du Trésor</b>											
<b>Recettes budgétaires</b>		<b>160,20</b>	<b>272,40</b>	<b>316,80</b>	<b>320,10</b>	<b>434,20</b>	<b>600,80</b>	<b>825,16</b>	<b>926,67</b>	<b>774,51</b>	<b>950,50</b>
Fiscalité pétrolière		76,20	161,50	201,30	185,00	222,18	336,15	496,00	564,77	378,56	560,12
Fiscalité ordinaire		78,80	106,20	109,10	126,10	175,96	233,15	290,60	314,01	329,83	314,77
Autres		25,20	4,70	6,40	9,00	36,06	31,55	38,56	47,89	66,13	75,61
Recettes ordinaires		5,20	4,70	6,40	9,00	8,06	8,69	11,46	15,78	14,71	16,50
Recettes exceptionnelles		0,00	0,00	0,00	0,00	28,00	22,86	27,10	32,11	51,42	59,11
<b>Dépenses budgétaires</b>		<b>142,50</b>	<b>235,30</b>	<b>308,70</b>	<b>390,50</b>	<b>461,90</b>	<b>589,09</b>	<b>724,61</b>	<b>845,20</b>	<b>875,74</b>	<b>961,68</b>
Fonctionnement		96,09	183,30	236,10	288,90	344,72	444,43	550,60	643,56	663,86	774,70
Equipement		45,60	52,00	72,60	101,60	117,70	144,66	147,01	201,64	211,88	186,99
<b>Solde primaire</b>		<b>5,30</b>	<b>3,50</b>	<b>1,00</b>	<b>1,00</b>	<b>-6,30</b>	<b>-1,70</b>	<b>1,70</b>	<b>6,50</b>	<b>6,40</b>	
<b>solde budgétaire</b>		<b>-13,70</b>	<b>-1,80</b>	<b>3,60</b>	<b>1,70</b>	<b>-1,20</b>	<b>-8,70</b>	<b>-4,40</b>	<b>-1,40</b>	<b>3,00</b>	<b>2,40</b>
<b>Solde Global du Trésor</b>		<b>20,20</b>	<b>18,60</b>	<b>-12,20</b>	<b>-100,60</b>	<b>-65,36</b>	<b>-28,24</b>	<b>75,26</b>	<b>66,13</b>	<b>-108,13</b>	<b>-16,49</b>
<b>SGT/PIB</b>		<b>3,64</b>	<b>2,16</b>	<b>-1,14</b>	<b>-8,46</b>	<b>-4,39</b>	<b>-1,41</b>	<b>2,93</b>	<b>2,38</b>	<b>-3,82</b>	<b>-0,51</b>
<b>SGT (Hors FRR)</b>											

Tableau 8 : Indicateurs économiques (suite) de la période 1990-1999

	Unité	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
<b>Réserves de change</b>	Milliads \$US	0,77	1,61	1,51	1,50	2,64	2,11	4,23	8,05	6,84	4,41
<b>RC en mois d'importation BSNF</b>		0,80	2,00	1,80	1,90	2,90	2,00	4,50	9,40	7,60	4,60
<b>Prix</b>											
<b>Inflation</b>	%	17,87	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,69	5,73	4,95	2,64
<b>Taux de change (DA/\$)</b>	DA/\$	8,96	19,00	21,82	23,36	35,09	47,68	54,77	57,73	58,74	66,64
<b>Taux de change (DA/Euro)</b>								68,60	65,30	68,10	71,00
<b>Taux de réescompte</b>		9,33	11,25	11,50	11,50	14,13	14,58	13,58	12,25	9,63	9,17
<b>Taux d'intérêt débiteur</b>		16,88	17,50	17,50	17,50	20,13	20,42	18,58	16,25	9,53	9,38
<b>Dette</b>											
<b>Dette extérieure</b>	Milliads \$US	28,38	27,88	26,68	25,72	29,49	31,57	33,65	31,22	30,47	28,32
<b>Dette publique</b>		216,40	210,90	381,80	556,10	1027,07	1632,39	1796,16	1812,00	1854,37	1963,33
<b>Dette extérieure/PIB</b>	%	45,87	61,43	54,17	50,50	69,56	75,09	71,71	64,83	63,24	58,27
<b>Prix du Baril</b>		22,20	18,32	19,93	17,75	16,31	17,58	21,69	19,45	12,86	17,91

**Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**

Tableau 9 : Indicateurs économiques de la période 2000-2004 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

Année	2000	2001	2002	2003	2004
PIB (DA de 1980)	252,8	259,3	270,0	288,6	305,4
PIB ( dinars courants)	4 123,5	4 260,8	4 537,7	5 264,2	5 789,0
Taux de croissance du PIB (%)	2,4	2,1	4,1	6,9	5,8
Taux de change (DA/\$)	75,29	77,30	79,69	77,39	72,3
Inflation (annuel %)	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6
Taux de chômage (%)	29,8	27,3	25,7	23,7	17,7
Base monétaire	550,2	777,8	846,6	1 152,3	1 160,1
<i>Monnaie (M1)</i>	<i>1 048,2</i>	<i>1 238,5</i>	<i>1 416,3</i>	<i>1 630,4</i>	<i>2 171,8</i>
Dont : Circulation fiduciaire	484,5	577,2	664,7	781,3	882,5
Dont : Dépôts à vue	563,7	661,3	751,7	849,0	1 297,5
Quasi-monnaie	974,3	1 235,0	1 485,2	1 724,0	1 584,4
<i>Monnaie et quasi-monnaie (M2)</i>	<i>2 022,5</i>	<i>2 473,6</i>	<i>2 901,5</i>	<i>3 354,4</i>	<i>3 756,2</i>
Avoirs extérieurs (net)	776,0	1 310,8	1 755,7	2 342,7	3 120,7
<i>Crédits intérieurs</i>	<i>1 671,2</i>	<i>1 648,2</i>	<i>1 845,5</i>	<i>1 803,6</i>	<i>1 510,8</i>
Dont : crédits à l'Etat	677,5	569,7	578,7	423,4	-29,8
Dont : crédits à l'économie	993,7	1 078,5	1 266,8	1 380,2	1 540,6
Ratio de liquidité (M2/PIB)	0,49	0,58	0,64	0,64	0,65
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M1)	3,9	3,4	3,2	3,2	2,7
Vitesse de circulation de la monnaie (PIB/M2)	2,0	1,7	1,6	1,6	1,5
Multi.mon.M1	1,9	1,6	1,7	1,4	1,9
Multi.mon.M2	3,7	3,2	3,4	2,9	3,2
Multi. crédit (total)	3,2	2,4	2,5	1,9	1,3
Multi. crédit (économie)	1,8	1,4	1,5	1,2	1,3

Sources : ONS - BA - MF - FMI

Tableau 10 : Indicateurs économiques de la période 2000-2004

	Unités	2000	2001	2002	2003	2004
<b>Produit Intérieur Brut(PIB)</b>						
<b>Valeur nominale</b>						
PIB		4123,51	4260,81	4537,69	5264,19	5993,00
PIB hh		2464,29	2778,49	3020,66	3345,35	3683,00
PIBhhha		2118,12	2366,38	2603,43	2835,22	3144,00
<b>croissance réelle</b>						
PIB	%	2,40	2,10	4,10	6,80	5,80
PIBhh	%	1,50	4,50	4,20	5,90	
PIBhhha	%	1,50	3,20	5,20	4,10	
<b>Opérations du Trésor</b>						
<b>Recettes budgétaires</b>	<b>10DA</b>	<b>1124,93</b>	<b>1389,74</b>	<b>1576,68</b>	<b>1517,67</b>	<b>2241,90</b>
Fiscalité pétrolière		720,00	840,60	916,40	836,06	1485,69
Fiscalité ordinaire		349,50	398,24	482,90	519,95	
Autres		55,43	150,90	177,39	161,66	756,21
Recettes ordinaires		15,41	43,71	74,64	54,39	
Recettes exceptionnelles		40,02	107,19	102,75	107,28	
<b>Dépenses budgétaires</b>	<b>10 DA</b>	<b>1178,12</b>	<b>1321,03</b>	<b>1550,65</b>	<b>1752,69</b>	<b>1775,30</b>
Fonctionnement		856,19	963,63	1097,72	1199,04	
Equipement		321,93	357,40	452,93	553,65	
<b>Solde primaire</b>						
solde budgétaire		-53,19	68,71	26,03	-235,02	466,60
<b>Solde Global du Trésor (HFRR)</b>		<b>-54,38</b>	<b>55,23</b>	<b>-16,07</b>	<b>-186,04</b>	<b>354,90</b>
<b>SGT (HFRR)/PIB</b>		<b>-1,32</b>	<b>1,30</b>	<b>-0,35</b>	<b>-3,53</b>	
<b>SGT (y compris FRR)</b>		<b>398,62</b>	<b>179,13</b>	<b>10,44</b>	<b>262,88</b>	
<b>SGT y( compris FRR)/PIB</b>		<b>9,67</b>	<b>4,20</b>	<b>0,23</b>	<b>4,99</b>	<b>5,82</b>



Tableau 11 : Indicateurs économiques de la période 2000-2004

	Unité	2000	2001	2002	2003	2004
<b>Réserves de change</b>	10 <sup>9</sup> \$	11,91	17,96	23,11	32,94	43,11
<b>RC en mois d'importation BSNF</b>		12,20	18,10	19,10	24,30	23,42
<b>Inflation</b>	%	0,34	4,23	1,42	2,59	4,00
<b>Taux de change (DA/\$)</b>	DA/\$	75,29	77,30	79,69	77,39	72,30
<b>Taux de change (DA/Euro)</b>		69,40	69,20	75,30	87,40	89,70
<b>Taux de réescompte</b>		6	6	5	4,5	4,5
<b>Taux d'intérêt Créditeurs</b>		7 - 8,5	5,5 - 6,75	2,5 - 4	2,5 - 4	1,5 - 3,5
<b>Taux d'intérêts Débiteurs</b>		8,5 - 11,5	8-11	6,5 - 9	6,5 - 9	6,5 - 9
<b>Dettes extérieures</b>	10 <sup>9</sup> \$	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82
<b>Dettes publiques</b>	10 <sup>9</sup> DA	2258,00	2410,69	2428,68	2304,80	
<b>Dettes extérieures/PIB</b>	%	47,23	41,90	42,05	35,03	26,40
<b>Service de la dette / exports</b>	%	19,8	21,2	21,68	17,7	12,6
<b>Prix du Baril</b>		28,59	24,90	25,31	28,89	36,66



## ملخص :

نتناول في هذه الدراسة مدى تأثير السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، حيث تمت دراسة الموضوع من خلال خمسة فصول، ففي الفصل الأول نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية و أدواتها، و في الفصل الثاني نتناول السياسة المالية، أما في الفصل الثالث ندرس العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية و التأثير المتبادل بينهما، و في الفصل الرابع نتطرق إلى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، و في الفصل الخامس نتناول اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 باستعمال دراسة قياسية، حيث توصلنا إلى أن أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من أثر السياسة النقدية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، السياسة المالية، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، النمو الاقتصادي.

### **Abstract :**

In this work we deal with the impact of monetary and financial policy on the economic growth. This study includes five chapters. The first chapter tackles monetary policy concept and its stated tools, the second one deals with financial policy, the third chapter focuses on the relationship between financial policy and monetary policy and the mutual influence between them. The fourth chapter includes economic development and economic growth. Finally, last chapter includes empirical analysis of the impact of monetary and financial policy on economic growth in Algeria, basing on the period between 1970-2011. Results show that the impact of financial policy on economic activity is bigger and stronger than the impact of monetary policy.

### **Keywords:**

Monetary policy, financial policy, money supply, public expenses, public revenues, economic growth

### **Résumé :**

Dans ce travail, nous nous occupons de l'impact de la politique monétaire et financière sur la croissance économique. Cette étude comprend cinq chapitres. Le premier chapitre aborde le concept de la politique monétaire et de ses outils mentionnés, le second traite de la politique financière, le troisième chapitre se concentre sur la relation entre la politique financière et la politique monétaire et l'influence mutuelle entre eux. Le quatrième chapitre comprend le développement et la croissance économique. Enfin, dernier chapitre comprend une analyse empirique de l'impact de la politique monétaire et financière sur la croissance économique en Algérie, en se basant sur la période comprise entre 1970-2011. Les résultats montrent que l'impact de la politique financière sur l'activité économique est plus grand et plus fort que l'impact de la politique monétaire.

### **Mots-clés:**

La politique monétaire, la politique financière, la masse monétaire, les dépenses publiques, les recettes publiques, la croissance économique.